

بسم الله الرحمن الرحيم



جامعة آل البيت

معهد بيت الحكمة

قسم العلوم السياسية

أثر المتغيرات الداخلية والخارجية على مصادر تهديد الأمن القومي  
العربي (٢٠٠١-٢٠١٣)

**Effect of the Internal and External Variables on  
the Threatening Sources of the Arab National  
Security (2001-2013)**

إعداد

أحمد محمد ناصر الدغمي

١١٢٠٦٠٠٠٠٧

المشرف

د. علي عواد الشرعة

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية

عمادة الدراسات العليا

جامعة آل البيت

٢٠١٤

١

## تفويض

أنا أحمد محمد ناصر الدغمي، أفوض جامعة آل البيت بتزويد نسخ من رسالتي للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبهم حسب التعليمات النافذة في الجامعة.

التوقيع:

التاريخ:

ب

## إقرار والتزام بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها

أنا الطالب: أحمد محمد ناصر الدغمي الرقم الجامعي: ١١٢٠٦٠٠٠٠٧  
التخصص: العلوم السياسية الكلية: معهد بيت الحكمة.

أعلن بأنني قد التزمت بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها وقراراتها السارية المفعول والمتعلقة بإعداد رسائل الماجستير والدكتوراه عندما قمت شخصياً بإعداد رسالتي بعنوان:

أثر المتغيرات الداخلية والخارجية على مصادر تهديد الأمن القومي العربي (٢٠٠١-  
(٢٠١٣)

وذلك بما ينسجم مع الأمانة العلمية المتعارف عليها في كتابة الرسائل والأطاريح العلمية. كما أنني أعلن بأن رسالتي هذه غير منقولة أو مستقلة من رسائل أو أطاريح أو كتب أو أبحاث أو أي منشورات علمية تم نشرها أو تخزينها في أي وسيلة إعلامية. وتأسيساً على ما تقدم فإنني أتحمل المسؤولية بأنواعها كافة فيما لو تبين غير ذلك ، بما فيه حق مجلس العمداء في جامعة آل البيت بإلغاء قرار منحي الدرجة العلمية التي حصلت عليها ، وسحب شهادة التخرج مني بعد صدورها دون إن يكون لي أي حق في التظلم أو الاعتراض أو الطعن بأي صورة كانت في القرار الصادر عن مجلس العمداء بهذا الصدد.

توقيع الطالب:..... التاريخ: / / ٢٠١٤

عمادة الدراسات العليا

جامعة آل البيت

نوقشت هذه الرسالة (أثر المتغيرات الداخلية والخارجية على مصادر تهديد الأمن القومي العربي (٢٠٠١ - ٢٠١٣) ) وأجيزت بتاريخ: / / ٢٠١٤

التوقيع

أعضاء لجنة المناقشة

.....

الدكتور علي الشرعة ، (مشرفاً)

.....

الدكتور هاني اخورشيدة ، (عضواً)

.....

الدكتور محمد الرواشدة ، (عضواً)

## الإهداء

إلى من أفنقه في حياتي

ولن أنساه.....

ودعائي له جنة عرضها السموات

والأرض.....

الى روح جدي الطاهرة

\*\*\* \*\*

إلى من كلله الله بالهبة والوقار...إلى من علمني العطاء بدون انتظار

إلى من أحمل اسمه بكل افتخار... أرجو من الله إن يمد الله في عمره

لترى ثمارا حان قطافها...بعد طول انتظار

الى الذي ستبقى كلماته نجوم أهتدي بها اليوم والغد

وإلى الأبد

والدي العزيز

\*\*\* \*\*

إلى ملاكي في الحياة

إلى معنى الحب والحنان والتفاني

إلى بسمه الحياة وسر الوجود

إلى من كان دعاؤها سر نجاحي

أمي الغالية

## الشكر والتقدير

بعد الشكر الى الله الذي اعانني ومنحني الصبر والقوة لاتمام هذه الرسالة  
أتقدم بأسمى آيات الشكر والامتنان والتقدير والمحبة إلى الذين حملوا أقدس  
رسالة في الحياة إلى الذين مهدوا لنا طريق العلم والمعرفة إلى جميع أساتذتي  
الأفاضل في معهد بيت الحكمة .

كما اتقدم بالشكر الخاص الى استاذي المشرف الدكتور علي عواد الشرعة  
الذي لم يمن علي بالمعلومة او التوجيه ، واتقدم بالشكر الى الاساتذة اعضاء  
لجنة المناقشة الدكتور هاني اخو رشيدة والدكتور محمد الرواشدة ،

اتوجه بالشكر الموصول الى الاخوة في مكتبة الجامعة وجميع الاساتذة  
والاصدقاء اللذين كان لهم الدور الكبير في انجاز هذا العمل الاكاديمي .

## فهرس المحتويات

### Contents

ط	الملخص .....
١	المقدمة .....
٢	أولاً: أهمية الدراسة .....
٣	ثانياً: أهداف الدراسة .....
٣	ثالثاً: مشكلة الدراسة وأسئلتها .....
٤	رابعاً: حدود الدراسة .....
٥	خامساً: المتغيرات والمفاهيم الأساسية للدراسة .....
٥	سادساً: فروض الدراسة .....
٦	سابعاً: منهج الدراسة .....
٧	ثامناً: الدراسات السابقة .....
٨	تاسعاً: تقسيم الدراسة .....
١٠	الفصل الأول : المتغيرات الداخلية والخارجية ذات العلاقة بالأمن القومي العربي .....
١١	تمهيد .....
١٤	المطلب الأول: المتغيرات السياسية والأمنية .....
٢٢	المطلب الثاني: المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية .....
٣٥	المبحث الثاني : المتغيرات الخارجية .....
٣٦	المطلب الأول: المتغيرات الإقليمية (دول الجوار) .....
٤٩	المطلب الثاني: المتغيرات الدولية .....
٥٦	الفصل الثاني : المتغيرات الخارجية والداخلية .....
٥٦	وأثرها على مصادر تهديد الأمن القومي العربي .....
٥٧	تمهيد .....
٦٠	أولاً : واقع الأمن القومي العربي .....
٦٢	صعود الدور الأمريكي وأثره على الأمن القومي العربي .....
٦٤	ثانياً: المتغيرات الخارجية .....
٦٦	الأمن القومي العربي في ظل التطورات الدولية المعاصرة .....

٦٨	المبحث الأول : مصادر التهديد النابعة من البيئة الداخلية
٧١	المطلب الأول: التهديد ذو الطابع الهيكلي
٧٢	أولاً: اختلال العلاقة بين وحدات النظام العربي
٧٣	ثانياً: غياب الديمقراطية في الوطن العربي
٧٥	المطلب الثاني: ازدواجية القطري والقومي
٧٩	المبحث الثاني : مصادر التهديد النابعة من البيئة الخارجية
٨٢	المطلب الأول: القيود الأمنية التي فرضتها الولايات المتحدة وإسرائيل
٨٤	أولاً: استمرار القيود التي فرضتها الولايات المتحدة وتساعدتها في صيغة تهديدات:
٨٦	ثانياً: التطورات في الصراع العربي الإسرائيلي.
٩٠	المطلب الثاني: دول الجوار والترتيبات الإقليمية
٩٢	أولاً: تصاعد دور دول الجوار الجغرافي في مواجهة الأمن القومي العربي:
٩٥	ثانياً: الترتيبات الأمنية والمشروعات الإقليمية
٩٧	النتائج
٩٨	الخاتمة
١٠٠	قائمة المصادر والمراجع
١٠٠	الكتب:
١٠٢	الدوريات:
١٠٣	مواقع الإنترنت:
١٠٤	Abstract.

أثر المتغيرات الداخلية والخارجية على مصادر تهديد الأمن القومي العربي (٢٠٠١-٢٠١٣)

(٢٠١٣)

إعداد

أحمد محمد ناصر الدغمي

المشرف

د. علي عواد الشرعة

### الملخص

تسعى هذه الدراسة الى التعرف على أثر المتغيرات الداخلية والخارجية على مصادر الأمن القومي العربي: (٢٠٠١-٢٠١٣) ، حيث تناولت الدراسة الاشارة الى المتغيرات الداخلية والخارجية ذات العلاقة بالأمن القومي العربي واهمها المتغيرات السياسية والامنية والاقتصادية والاجتماعية ذات العلاقة بالأمن القومي العربي وتوضيحها وما لها من اثر في تهديد الامن القومي العربي .

بيد ان الامن القومي العربي تعرض ويتعرض الى مصادر تهدد استقراره وامنه فهناك مصادر تهديد نابغة من البيئة الداخلية حيث يعاني الامن القومي العربي من اختلال بين وحدات النظام ، وغياب للمعنى الحقيقي للديمقراطية فيه ، لاسيما ان هناك ازدواجه ما بين القطري والقومي .

ان مصادر تهديد الامن القومي العربي لا تقتصر فقط على مصادر داخلية بل ان هناك نظام عالمي دولي يسيطر ويهيمن ويهدد مصادر الامن القومي العربي ومنها القيود الامنية والاقتصادية التي فرضتها الولايات المتحدة الامريكية واسرائيل على بعض الدول العربية ولا سيما في استمرار وتوسع الصراع العربي \_ الاسرائيلي وهذا ما تم تناوله في هذه الدراسة .

وتطرقت هذه الدراسة الى تصاعد دور دول الجوار في تهديد الامن القومي العربي وفقاً للترتيبات الاقليمية عبر عمليات التفكك و عادة التركيب للدول العربية بما يتوافق مع النظام الشرق اوسطي الجديد ، وترتيبات امنية جديدة ومشروعات اقليمية ساهمت في تهديد الامن القومي العربي .

## المقدمة

تتعرض الدول العربية في منطقة الشرق الأوسط إلى العديد من المخاطر الداخلية والخارجية التي تهدد أمنها بأشكاله كافة ، وذلك بسبب موقعها الجغرافي المتميز الذي يربط القارات الثلاث آسيا، وإفريقيا، وأوروبا، وتأثيره الحضاري والسياسي في شعوب هذه القارات، وكذلك الثروات الهائلة التي تمتلكها، كل ذلك جعل من هذه المنطقة الكتلة الإستراتيجية الحيوية التي يمكن أن تكون ذات ثقل في السياستين العالمية والإقليمية. ثمة أخطار وتحديات داخلية وخارجية عديدة تهدد الأمن القومي العربي، وترتبط بالطاقات، والثروات، والخصائص الطبيعية للوطن العربي والتي جعلت منه منطقة مهمة جدا اقتصادياً، وسياسياً، وإستراتيجياً، وحضارياً.

فالأمن القومي العربي يعاني من تحديات مهمة وعديدة وفي مقدمتها ؛ الانقسام العربي الذي يكشف عن حالة من عدم اليقين تجاه مصادر تهديد الأمن القومي العربي، مما يؤدي إلى حالة إرباك في إدارة العرب لأنماط علاقاتهم وتحالفاتهم الإقليمية والعالمية ، وفي صوغ توجهاتهم الإستراتيجية لتحقيق امنهم القومي العربي .

وقد أصبح الأمن القومي العربي ، برمته ، محاطاً بتهديد وتحديات عالمية، وعلى كافة الأصعدة التي من أهمها: عودة الدول الرأسمالية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية إلى السيطرة على الشؤون العالمية، ومحاولة إعادة إنتاج الهيمنة الاستعمارية التي أهدافها و غاياتها تمزيق الوطن العربي الى اقاليم ودوليات متنازع عليها، ولكن بوسائل وأساليب معاصرة، سباق التسلح في المنطقة، وسياسة تقييد التسلح على دول المنطقة، وفقاً لمعايير انتقائية تخدم المصالح الاستعمارية، الوجود العسكري الأمريكي والغربي والصهيوني في منطقة الخليج العربي، والقرن الأفريقي جنوب البحر الأحمر، إضافة إلى التهديدات الاقتصادية والمالية وفي مقدمتها: اتفاقية الجات" التجارة العالمية" التكتلات الاقتصادية ، و الشركات متعددة الجنسيات.

إلى جانب التحديات الاجتماعية والتي من أهمها: الغزو الثقافي و صراع الثقافات ، تزايد الاهتمام بقضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان وفقاً للنموذج الأمريكي والغربي، وبما لا يتعارض أو يهدد مصالح الدول الاستعمارية، وأخيراً ظاهرة التطرف والإرهاب التي حصرتها الدول الاستعمارية في العرب والمسلمين دون غيرهم، مما أثر على الأمن القومي العربي وأمن الأمة الإسلامية جميعاً. (توصيات مؤتمر قضايا الإصلاح العربي "الرؤية والتنفيذ"، ٢٠٠٤).

ومن هنا فإن التحديات الداخلية والخارجية تفرض عدة تحولات في القرار السياسي العربي، بحيث تتناسب وحجم هذه التحديات وطبيعتها من حيث: القوة والقيمة السياسية.

أولاً: أهمية الدراسة

تأتي أهمية الدراسة فيما تقدمه من بيان لأثر المتغيرات الداخلية والخارجية على مصادر تهديد الأمن القومي العربي، وبيان المتغيرات الداخلية وتوضيحها، وبيان المتغيرات الخارجية وتوضيحها، وفائدتها في توضيح طبيعة الصراعات الداخلية بين دول الوطن العربي، والصراعات الخارجية بين الدول العربية والدول الغربية للسيطرة عليها وتهديدها للأمن القومي العربي، وبالتالي فإن أهمية البحث تبرز في مستويين:

١. الأهمية العلمية (النظرية): توضح المقصود بالمتغيرات الداخلية والمتغيرات الخارجية، وبيان مصادر التهديد النابعة من البيئة الداخلية والبيئة الخارجية، وكيفية تطور الصراعات العربية الإسرائيلية، وتأثيرها على الأمن القومي العربي.

٢. الأهمية العملية (التطبيقية): تحاول هذه الدراسة بيان العلاقة بين دول الجوار العربي وبين الدول الغربية، وتأثير هذه العلاقة على الأمن القومي العربي، فهي دراسة تجريبية للأدب النظري الذي يبين أثر هذه العلاقة سواءً كانت بين الدول العربية، أم بين الدول العربية.

وعلى الصعيدين النظري والعملي تأتي أهمية الدراسة في الكشف عن الآثار التي تتعلق بالمتغيرات الداخلية والخارجية، وكيفية تأثيرها على الأمن القومي العربي في دول الشرق الأوسط.

ثانياً: أهداف الدراسة

هناك مجموعة من الأهداف التي أجريت لأجلها هذه الدراسة، ولعل من أبرزها الآتي:

١. التعرف على المتغيرات الداخلية ذات العلاقة بالأمن القومي العربي.
٢. التعرف على المتغيرات السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية ذات العلاقة بالأمن القومي العربي.
٣. التعرف على المتغيرات الإقليمية والدولية بالأمن القومي العربي.
٤. التعرف على المتغيرات الإقليمية والدولية ذات العلاقة بالأمن القومي العربي.
٥. التعرف على مصادر التهديد النابعة من البيئة الداخلية.
٦. التعرف على مصادر التهديد النابعة من البيئة الخارجية.
٧. الكشف عن القيود الأمنية التي فرضتها الولايات المتحدة وإسرائيل وتصاعدها في صيغة تهديدات.
٨. التعرف على الإجراءات التي تتخذها الدولة للحفاظ على مصالحها الداخلية والخارجية من أي تهديد.

ثالثاً: مشكلة الدراسة وأسئلتها

إن عملية إدراك مصادر تهديد الأمن القومي العربي وسبل حمايته تمر بثلاثة مستويات، لكل مستوى وظيفة أساسية في تحديد مصادر التهديد وأنواعها، وهي: مستوى صانعي القرار، ومستوى النخبة وقادة الرأي، ومستوى المواطنين. وبالتالي تكمن مشكلة الدراسة في البحث عن وسائل الحماية الداخلية والخارجية للحفاظ على الأمن القومي العربي، وذلك من خلال الإجابة عن السؤال الرئيس التالي: "ما أثر المتغيرات الداخلية والخارجية على مصادر تهديد الأمن القومي العربي؟". وللإجابة

عن هذا التساؤل الرئيسي لمشكلة الدراسة، فقد انبثقت عدة تساؤلات فرعية تحاول الدراسة الإجابة عليها، وهذه التساؤلات هي:

١. ما هي المتغيرات الداخلية والخارجية ذات العلاقة بالأمن القومي العربي؟
٢. ما هي مصادر التهديد النابعة من البيئة الداخلية؟
٣. ما هي مصادر التهديد النابعة من البيئة الخارجية؟
٤. بيان القيود الأمنية التي فرضتها الولايات المتحدة وإسرائيل وأوروبا على الدول العربية وتساعدتها في صيغة تهديدات؟
٥. توضيح كيفية تصاعد دور دول الجوار في تهديد الأمن القومي العربي؟

رابعاً: حدود الدراسة

- التحديد الزمني: تسعى هذه الدراسة إلى البحث عن أثر المتغيرات الداخلية والخارجية على مصادر تهديد الأمن القومي العربي خلال الفترة الممتدة من عام ٢٠٠١ إلى عام ٢٠١٣، إذ يعتبر العام ٢٠٠١ هو البداية الأساسية للمتغيرات الدولية من خلال أحداث ١١/ أيلول وما رافقها من الحرب على الإرهاب، وإنما شهد ذلك العام بداية لثورات و متغيرات متعددة تختلف مصادرها للمطالبة بما يسمى بالربيع العربي لتوسيع نطاق الديمقراطية في الوطن العربي، وتكريسها بمفهومها الليبرالي الغربي كنهج وأسلوب لإدارة الحكم في جميع دول الوطن العربي.
- التحديد المكاني: تتحدد هذه الدراسة مكانياً في دول الوطن العربي كمجتمع للدراسة، وكعينة للدراسة علاقة الدول العربية بالولايات المتحدة وإسرائيل وأوروبا.

خامسا: المتغيرات والمفاهيم الأساسية للدراسة

١. المتغيرات الداخلية: هي مجموعة العوامل التي ينبع تأثيرها من البيئة الداخلية وتضم مجموعة من المتغيرات الموضوعية والمجتمعية مثل: المتغير العسكري، والاقتصادي والاجتماعي.

أما إجرائيا فيمكن تعريف المتغيرات الداخلية على أنها: مجموعة العوامل التي تتبع من بيئة الدول العربية الداخلية وتؤثر على أمنها القومي.

٢. المتغيرات الخارجية: هي مجموعة العوامل التي ينبع تأثيرها من البيئة الخارجية، وتضم مجموعة المتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية والثقافية.

أما إجرائيا فيمكن تعريف المتغيرات الخارجية على أنها: مجموعة العوامل التي تتبع من بيئة الدول العربية الخارجية وتؤثر على أمنها القومي.

٣. الأمن القومي: هو قدرة الدولة على حماية الوطن من التهديدات التي تواجهه، وحماية مواطنيه، وتحسين كل من نوعية الحياة وجودتها ومستواها، ويتشكل من ثلاثة أبعاد: التوازن، الرفاهية، والقدرات العسكرية للدولة. (المشاط، ٢٠١٢) أما إجرائيا فيمكن تعريف الأمن القومي على انه: هو قدرة الدول العربية على حماية أراضيها من التهديدات الداخلية والخارجية التي تواجهها، وحماية المواطنين وتحسين نوعية الحياة لهم وجودتها ومستواها.

سادسا: فروض الدراسة

تقوم هذه الدراسة على فرضية أساسية مفادها، وجود علاقة سلبية بين المتغير المستقل "المتغيرات الداخلية والخارجية" والمتغير التابع "مصادر تهديد الأمن القومي العربي"، بمعنى أنه كلما زادت المتغيرات الداخلية والخارجية على الدول العربية في الدراسة؛ زادت مصادر التهديد للأمن القومي العربي، وبالتالي تسعى هذه الدراسة

لتوضيح المتغيرات الداخلية والخارجية وأثرها على الأمن القومي العربي، وينبثق عنها  
الفرضيتان التاليتان:

الفرضية الأولى: يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $0.05 > \alpha$ ) بين  
المتغير المستقل والمتغير التابع.

الفرضية الثانية: لا يوجد أوجه اختلاف في علاقة المتغيرين.

سابعاً: منهج الدراسة

يعتبر منهج النظام الدولي هو الأنسب لموضوع الدراسة، لأنه يصلح لتحليل  
العلاقات الدولية، نظراً للمزايا التي يقدمها، واتساقاً مع المشكلة البحثية التي تعنى  
الدراسة بالإجابة عن أسئلتها.

ويعرف النظام على أنه: شبكة تفاعلات بين وحدتين أو أكثر تتسم بنوع من التكرار  
والحدة تميزها عن التفاعلات التي تقوم بها إحدى هذه الوحدات أو بعضها أو كلها مع  
وحدات أخرى في محيطه، حيث إن أهم ما يميز هذا النظام بنيته والتفاعلات بين  
أطرافه، والتي قد تتغير من فترة إلى أخرى والنظرية التي تبحث في معرفة دراسة  
آليات هذه التفاعلات تسمى نظرية النظم.

ويرى تشارلز مكلياند إن مفهوم النظام الدولي: هو أداة لتطوير العلاقات بين  
وحداته وتنميتها، من خلال إستراتيجية تقوم على الوعي بوجود العديد من الظواهر  
تعمل عبر علاقات تبادلية فيما بينها، وهي بذلك تكون نظاماً، بحيث إن أي حدث أو  
مشكلة تطرأ على جانب من هذه العلاقات يمكن فهمها على ضوء إدراك ما يحدث في  
باقي أجزاء النظام، وهذا يستوجب التفحص الدقيق للعلاقات القائمة، وتحديد مستويات  
النظام، عن طريق الربط بين النظام ونظمه الفرعية، والتعرف على حدوده، وعلى آلية  
التفاعل بينه وبين نظمته الفرعية، ودراسة الأفعال المرتبطة بواقع الموقف في فترة  
معينة، وإدراك ضغوط البيئة كي يتسنى اتخاذ القرارات وتنسيق ردود الأفعال.

ثامناً: الدراسات السابقة

دراسة الزيود (٢٠٠١) بعنوان: التهديد النووي الإسرائيلي للأمن القومي العربي، وتناولت هذه الدراسة الأبعاد السياسية والعسكرية والاقتصادية للبرنامج النووي الإسرائيلي وتهديدها على الأمن القومي العربي، موضحة القيود التي قد تقف عقبة في وجه إسرائيل وضد استخدامها للأسلحة النووية، سواء أكانت تلك القيود قانونية أم سياسية، معتبراً إن هذه القيود هي نقاط ضعف في استخدام إسرائيل لسلحتها النووي ويجب استغلالها من جانب الأطراف العربية.

وخلصت الدراسة إلى تعاضم القدرة النووية الإسرائيلي في عقد التسعينات أدى إلى زيادة المخاطر التي تهدد الأمن القومي العربي، في الوقت الذي أخفقت فيه سياسة الحد من انتشار الأسلحة النووية والتي تستند إلى رؤية الولايات المتحدة وإسرائيل وإلى ما يهد أمنهما ومصالحهما، معتبرة إن تهديد الأمن القومي العربي لم يقتصر على الجانب العسكري فقط وإنما شمل جميع الجوانب الأخرى سواء أكانت سياسية أم اقتصادية أم اجتماعية، وخلصت الدراسة أيضاً إلى ضرورة بناء العرب قوة نووية معتبراً إن بنائها ليس خياراً تصعيدياً، وإنما هو خيار سيؤدي في الغالب إلى سلام قد لا تستطيع المفاوضات تحقيقه.

وتناولت دراسة طه (٢٠٠١) بعنوان: الأسلحة النووية وأولويات الأمن القومي العربي، القدرات النووية في إسرائيل وبعض الدول العربية والإسلامية مثل: مصر، وليبيا، والجزائر، والسعودية، وسوريا، وإيران، وباكستان، منطلقاً من إن إسرائيل تمتلك السلاح النووي وإنها لن تسمح لأي دولة عربية بامتلاك هذا السلاح، وتستعرض الدراسة دوافع إسرائيل لامتلاك السلاح النووي، وخلصت الدراسة إلى ضرورة وضع العرب لإستراتيجية نووية من أجل حماية أمنهم القومي ومجابهة الخطر المتزايد المتمثل في امتلاك إسرائيل القدرات النووية في المنطقة، وضرورة الاستثمار المتاح لدى الدول العربية من الأسلحة فوق التقليدية، ورفض أي ضغوط خارجية في هذا المجال، وذلك لمعادلة تملك إسرائيل للأسلحة النووية وتحقيق مستوى التوازن غير

التقليدي مع إسرائيل، ومن ثم استخدامها كورقة ضغط لإجبار إسرائيل على نزع سلاحها النووي والتوقيع على معاهدة حظر الأسلحة النووية.

دراسة الأقدمي (٢٠٠٩) بعنوان: **في تحديات الأمن القومي تاريخي - سياسي**، تناولت هذه الدراسة أهمية منطقة الشرق الأوسط ومفهوم الأمن القومي والمصلحة القومية، وأبعاد الأمن القومي ومفاهيمه، كما تطرقت الدراسة إلى الأمن الأفريقي وقضية التجانس والاستقرار القومي، وموضوع الدعاية الدولية وادواتها وأساليب الدعاية الصهيونية وقضية الحدود، وكانت النتائج تؤكد على ضرورة إحياء النزعة الاتحادية بين شعوب المنطقة، والبعد عن الروح القطرية الضيقة والابتعاد عن الطموحات الشخصية لبعض زعماء الدول العربية، مع الاتجاه نحو التكامل العربي والاقتصادي والسياسي والاجتماعي.

تاسعا: تقسيم الدراسة  
استناداً إلى موضوع الدراسة والمشكلة البحثية التي تسعى للإجابة على تساؤلاتها، وبناء على المنهج المستخدم في الدراسة، فقد تم تقسيم الدراسة إلى فصلين على النحو التالي:

## **الفصل الأول: المتغيرات الداخلية والخارجية ذات العلاقة بالأمن القومي العربي**

### **المبحث الأول: المتغيرات الداخلية**

**المطلب الأول: المتغيرات السياسية والأمنية**

**المطلب الثاني: المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية**

**المبحث الثاني: المتغيرات الخارجية**

**المطلب الأول: المتغيرات الإقليمية (دول الجوار)**

**المطلب الثاني: المتغيرات الدولية**

## **الفصل الثاني: المتغيرات الداخلية والخارجية وأثرها على مصادر تهديد الأمن**

### **القومي العربي**

المبحث الأول: مصادر التهديد النابعة من البيئة الداخلية  
المطلب الأول: التهديد ذا الطابع الهيكلي  
المطلب الثاني: ازدواجية القطري والقومي  
المبحث الثاني: مصادر التهديد النابعة من البيئة الخارجية  
المطلب الأول: القيود الأمنية التي فرضتها الولايات المتحدة وإسرائيل  
المطلب الثاني: دول الجوار والترتيبات الإقليمية

النتائج

الخاتمة

قائمة المصادر والمراجع

الملخص بالإنجليزية

الفصل الأول : المتغيرات الداخلية والخارجية ذات العلاقة بالأمن القومي العربي  
**المبحث الأول: المتغيرات الداخلية.**

المطلب الأول: المتغيرات السياسية والأمنية.

المطلب الثاني: المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية.

**المبحث الثاني: المتغيرات الخارجية.**

المطلب الأول: المتغيرات الإقليمية (دول الجوار).

المطلب الثاني: المتغيرات الدولية.

## تمهيد

يشهد العالم اليوم تحولات متسارعة في مختلف المجالات الحضارية، والعلمية، والسياسية، بعد ظهور سياسة القطب الواحد والتسييد الأمريكي على العالم، وترسيخ العولمة اقتصادياً، وسياسياً، باعتبارها حقيقة العصر النهائية، بل وسمته البديهية. وان واقع الوضع العربي يتمثل بشلل الإرادة العربية وهو شلل حقيقي، حيث لا يوجد أي رد فعل لأي من المتغيرات التي تحصل على أراضيه، باستثناء مؤتمرات القمة ومبادراتها للسلام وبيانات وخطط لا تطبق لها على أرض الواقع، وان هناك انفجارات حقيقية حدثت في الشارع العربي، إذ إن هناك غضباً عارماً تحول إلى ثورات في بعض البلدان العربية، وهذا الغضب غير منظم، أو مخطط له، يقتصر على التعبير عن الغضب والنقمة والأسى مما يجري، عدا عن الأزمات الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، الخطيرة التي يشهدها العالم العربي. (غليون، ٢٠٠٥)

تعرض الوطن العربي لسلسلة من التغيرات، منها ما هو داخلي، ومنها ما هو خارجي، أدت إلى تهديد الأمن القومي العربي، ومن هذه المتغيرات ما هو داخلي يشمل تغيرات سياسية، وأمنية، واقتصادية، واجتماعية، وهذا ما سيتم دراسته في المبحث الأول من هذه الرسالة، وهناك أيضاً متغيرات إقليمية أثرت على الأمن القومي العربي تشمل تغيرات في دول الجوار وأبرزها تركيا وإيران والمتغيرات ذات طابع دولي ساهمت في تهديد الأمن القومي العربي وسيتم دراسة هذا الفصل من خلال المبحثين التاليين.

المبحث الأول: المتغيرات الداخلية .

المبحث الثاني : المتغيرات الخارجية .

## المبحث الأول : المتغيرات الداخلية

يقصد بها المتغيرات التي ينبع تأثيرها من البيئة الداخلية، وتضم هذه المتغيرات مجموعة من المتغيرات الموضوعية والمجتمعية، ومنها:

١- **المتغير العسكري**: يرتبط مفهوم القدرة العسكرية بمدى إمكانية الدولة على توظيف قواتها المسلحة كماً ونوعاً، خدمة لأهداف سياستها الخارجية والقدرة العسكرية للدولة، وقد تكون لأغراض الدفاع أو الهجوم أو الاثنين معاً، وهو من أبرز المتغيرات المؤثرة في الحركة السياسية الخارجية كافة الدول، وإن نوعية تأثيرها يتفاوت من دولة إلى أخرى.

وبالنسبة للمتغير العسكري والأمني ذي العلاقة بالأمن القومي العربي الذي يُعنى بالمتغيرات السياسية التي حدثت خلال الفترة من ٢٠٠١ إلى عام ٢٠١٣ التي أدت إلى وقوع تأثير على الأمن القومي، فتوالت المتغيرات بداية من احتلال أمريكا للعراق عام ٢٠٠٣، وحرب إسرائيل على لبنان في ٢٠٠٦، وحرب إسرائيل ضد غزة عام ٢٠٠٨، وما تبع ذلك من ثورات الربيع ٢٠١١ التي لم تنته بعد. (المهداوي، ص ٣٨-٣٩)

٢- **المتغير الاقتصادي**: يتضمن المتغير الاقتصادي عدة عناصر، منها طبيعة النظام الاقتصادي، وحجم الإنتاج القومي، وكمية المواد الأولية المتوافرة ونوعها ومعدلات الإنتاج، ومستوى التقدم الاقتصادي. وتؤثر كل هذه العناصر في السياسة الخارجية، إذ إن القوة الاقتصادية هي أساس القوة التكنولوجية وأساس بناء الكوادر، كما إن القوة الاقتصادية أساسية للقوة العسكرية والتي تعد إحدى عناصر السياسة المستقلة. (المهداوي، ص ١١٠)

ولا يغيب عن الناظر إن الوطن العربي لا يجتمع على نظام اقتصادي واحد، إذ أنه لا يوجد تنسيق أو تكامل اقتصادي ما بين الدول العربية، فالأمن القومي الاقتصادي

غير موجود نسبياً بالرغم من وجود وحدة في اللغة، والعادات، والتقاليد، والأهداف السياسية المشتركة ومنها قضية فلسطين.

٣- **المتغير الاجتماعي:** من الممكن اعتبار السياسة الخارجية بمثابة عملية اجتماعية تأتي نتيجة لتفاعل العناصر الرئيسية في المجتمع، حيث إن المجتمع ليس وحدة متجانسة، ولكنه ينقسم إلى فئات ومجموعات متباينة الأهداف، ويؤدي تفاعل هذه الفئات والمجموعات في سعيها لتحقيق أهدافها، إلى حدوث آثار معينة على العملية السياسية. (المهداوي، ص ١١١)

إن المتغيرات الاجتماعية التي مرت بالوطن العربي تجعل مما لا شك فيه إن البعد الاجتماعي الذي يعنى بالشعور القومي العربي المتعلق بالعلاقات الاجتماعية اليومية، المادية، والروحية، وتضافرها في إطار من الاندماج الوطني والقومي، وهذا البعد الاجتماعي هو أخطر ما يمكن أن يعمق القوى والمصالح الداخلية والخارجية المستهدفة للأمن العربي، حيث لتفكيك الشعور الجمعي العربي بالاندماج، وبوحدة المصير والمصالح العليا للأمة العربية. (أيوب، ٢٠٠٣)

أدت المتغيرات التي حدثت في الوطن العربي أدت إلى تفكيك الأمن القومي الاجتماعي حيث إن أفراد الدولة الواحدة يتقاتلون ، بالرغم من كونهم في معظم الأحيان من نفس العائلة، فقد تحولوا في سوريا إلى أعداء يقتل بعضهم البعض، وفي مصر أيضاً أدى غياب السيطرة الأمنية إلى غياب الاستقرار والأمن فيها، جميع هذه المتغيرات أدت إلى تفكيك الأمن القومي الاجتماعي العربي.

سيتم دراسة المتغيرات السياسية والأمنية التي لها علاقة بالتأثير على الأمن القومي العربي في الفترة بين عام ٢٠٠١ إلى ٢٠١٣ وذلك في المطلب الأول، وسيتم دراسة هذا المبحث من خلال المطلبين التاليين.

## المطلب الأول: المتغيرات السياسية والأمنية

شهد الوطن العربي تحولات إستراتيجية كبرى أدت إلى قيام مبادئ سياسية جديدة أدت إلى إعادة صياغة مصادر تهديد الأمن القومي العربي ، مما يستدعي إعادة صياغة أسس و الوحدات المكونة وركائزها، وكذلك الطرق لمواجهة التهديدات والمخاطر التي تغيرت أيضاً أسبابها ومصادرها والجهات التي تقف خلفها.

كما إن التغيرات الحالية لم تعد تربط بين مفهوم الأمن القومي وظاهرة الدولة ، اذ كان الفقه الدولي يحرص ذلك في الدولة ككيان سياسي له شخصية قانونية، لكن حديثاً بدأ ينظر إلى هذا القيد بشيء من المرونة، بحيث أصبح يطلق على التجمعات السياسية التي لها شخصية دولية وان لم تكن دولاً بالمعنى التقليدي المعروف كما هو الحال عند الحديث عن الأمن الأوروبي "الاتحاد الأوروبي"، فهو يملك شخصية قانونية ودولية مؤسسة على إرادة إقليمية، بحيث لا يمنع الحديث عن إرادة جماعية باعتبارها محور البناء لأساليب الحركة في التعامل مع القوى المحيطة بتلك الجماعة، ولعل هذا النموذج هو أقرب التطبيقات إلى الواقع العربي من حيث البناء والهيكل، وإن اختلف من حيث القدرة والفاعلية. (خربوش، ٢٠٠٠)

إن الثروة النفطية بالرغم مما كان لها من إيجابيات في تحقيق نوع من التنمية في بعض الأقطار العربية، إلا انها كانت وما زالت محور صراع دولي عنيف، وكانت إلى حد بعيد وراء رسم الخريطة السياسية للدول وخلف العديد من النزاعات الحدودية والسياسية بينها.

إن سبب التهديد الكبير الذي تعرض له الأمن القومي العربي، هو ظهور حالة تمزق خطير، طال حتى القنوات الأساسية، ومزق الإجماع العربي ، بحيث منعه حتى من بحث قضايا مصيرية تتعلق بمستقبل الأمة العربية، مما أفضى لعدوان واسع النطاق على العراق، واحتلاله في آذار /مارس- نيسان /أبريل ٢٠٠٣.

الرئيس صدام حسين يعلن أنه جاهز للحرب، ويتهم مفتشي الأسلحة الدوليين التابعين للأمم المتحدة بأنهم جواسيس لأمريكا، وفي ٩ يناير ٢٠٠٣ هانز بليكس يعلن

عدم العثور على أية أدلة قاطعة فيبحث هم عن أسلحة الدمار الشامل في العراق، إلا أنه يقول بأن التقرير العراقي المكون من ١٢ ألف صفحة غير كامل.

وفي ١٣ يناير ٢٠٠٣ رئيس وزراء بريطانيا توني بلير يعلن إن أسلحة الدمار الشامل العراقية ستصل إلى الجماعات المسلحة في العالم، وأن بريطانيا ستقوم بحرب ضد العراق مع الولايات المتحدة بدون قرار من الأمم المتحدة. رئيس الوكالة الدولية للطاقة الذرية، محمد البرادعي يقول إن مفتشي الأسلحة التابعين للأمم المتحدة سيدتاجون لأشهر قليلة لإنهاء عملهم في العراق وفي ١٨ يناير ٢٠٠٣ الحكومة السعودية تحاول استطلاع الآراء من أجل إعطاء الرئيس العراقي فرصة أخيرة لترك العراق والتوجه إلى المنفى، بحال مرر مجلس الأمن الدولي في الأمم المتحدة قراراً جديداً يجيز الحرب على العراق، وتخرج المظاهرات المعارضة للحرب في شوارع عالمية مثل طوكيو وسان فرانسيسكو ٦ فبراير ٢٠٠٣ وزير الدفاع البريطاني جيفهون يعلن بأن حوالي ١٠٠ طائرة و ٧٠٠٠ جندي تابع للقوات الجوية البريطانية ينشرون في الخليج العربي، استعداداً للحرب على العراق وفي ٢٠/٣/٢٠٠٣ بعد ساعة ونصف الساعة من انتهاء مهلة الـ ٤٨ ساعة التي حددها الرئيس الأميركي جورج بوش للرئيس العراقي صدام حسين للتنحي عن السلطة وترك البلاد مع ولديه، بدأت حرب الخليج الثالثة بضربات صاروخية وجوية استهدفت أبرز عناصر القيادة العراقية التي حددتها بدقة وكالات المخابرات الأميركية وخصوصاً مقر الرئيس العراقي، إلا أنها لم تسفر عن مقتل أحد منهم الضربة الأولى ٤٠ صاروخ كروز من سفن وغواصات أمريكية على بغداد. الرئيس الأميركي جورج بوش يلقي كلمة إلى الشعب الأميركي في ساعة مبكرة من صباح اليوم أشار فيها إلى إن العمليات قصدت أهدافاً منتقاة وتعهد فيها باستخدام القوة الحاسمة لتقصير أمد الحرب، وفي يوم الأربعاء ٩ إبريل ٢٠٠٣م، اليوم الحادي والعشرون: القوات الأميركية تدخل أنحاء مختلفة من بغداد، والمبتهجون بسقوط النظام يساعدون في الإطاحة برموز السلطة، وتوني بلير رئيس الوزراء

البريطاني يقول انه «من الصعب للغاية في الوقت الحاضر معرفة ما تبقى من نظام الرئيس صدام حسين»، والقيادة الوسطى الأميركية تقول إن الحشود «المبتهجة في بغداد تعلم إن النظام انتهى ولن يعود أبداً بالشكل نفسه». وفي ١٣ ديسمبر ٢٠٠٣ هاجم ٦٠٠ جندي تابع للقوات الأمريكية مزرعة صغيرة في قرية الدور بمدينة تكريت ويعتقلون الرئيس العراقي السابق صدام حسين بعد ورود معلومات من أحد أقاربه بوجوده في ذلك المكان.

وانه من اليوم الأول لغزو العراق في ٢٠٠٣ أصبح هناك تغيير واضح وكبير أثر على الأمن القومي العربي، فالعراق دولة رائدة ذات حضارة عريقة شامخة منذ آلاف السنين، تم تدميرها ولم يكتفِ الأمريكيان بذلك، فقد تم إعدام الرئيس صدام حسين في ٢٠٠٦/١٢/٣١ في فجر عيد الأضحى، أدى ذلك إلى عدم الاستقرار في الأمن القومي وتفجير العديد من المجموعات المسلحة التي في ما بعد تم تصديرها إلى الدول العربية المجاورة التي عملت إلى تهديد الأمن والاستقرار من خلال القيام بالعديد من العمليات الانتحارية، بحجة الدفاع عن الإسلام والمسلمين، وأصبح العراق مسرحاً للعمليات الانتحارية، والجماعات التكفيرية، أدت إلى انهيار الأمن العراقي، الذي أدى إلى زعزعة الأمن القومي العربي إلى يومنا هذا.

وما تبع ذلك من حرب تموز عام ٢٠٠٦ التي كانت بين إسرائيل وحزب الله في لبنان، وقالت عنها أمريكا أنها ستشهد مخاضاً لولادة شرق أوسط جديد. نجم تلك الحرب وجود قوات يونيفل بين إسرائيل ولبنان وسقوط الآلاف من المدنيين العزل، وتدمير جسور مرافق حيوية وأساسية في لبنان، وعلى الصعيد السياسي، فإن الدول العربية انقسمت في موقفاها بين مؤيد ومعارض لهذه الحرب التي استمرت ٣٤ يوماً. وبعد ذلك العدوان على غزة أو معركة الفرقان كما تطلق عليها المقاومة الفلسطينية، أو عملية الرصاص المسكوب كما يطلق عليها جيش الدفاع الإسرائيلي، هي عملية

عسكرية ممتدة شنتها إسرائيل على قطاع غزة في فلسطين أواخر شهر ١٢-٢٠٠٨ و شهر ١-٢٠٠٩.

كان اليوم الأول من الهجوم اليوم الأكثر دموية من حيث عدد الضحايا الفلسطينيين في يوم واحد منذ عام ١٩٤٨؛ إذ تسبب القصف الجوي الإسرائيلي في مقتل أكثر من ٢٠٠ شهيداً فلسطينياً، وجرح أكثر من ٧٠٠ آخرين، قامت إسرائيل بهجوم جوي وبري شديد استهدف كل المقار الأمنية في قطاع غزة، والكثير من المنازل والمساجد، والجامعات، والمستشفيات، والمناطق الحيوية، بمعنى آخر دمرت البنية التحتية في قطاع غزة. كل ذلك بهدف أن يتذمر أهل غزة من حماس، وهذا ما لم يحصل بل وقف الشعب يداً واحدة مع حماس ضد الغزو، ووقفت الشعوب العربية والإسلامية مع غزة. في المقابل تكشف موقف المتخاذلين بردود أفعالهم الهزيلة، وفُضحت أمانيتهم بأن تنجح إسرائيل بإخماد حماس.

جاء العدوان على غزة بعد انتهاء تهدة دامت ستة أشهر، كان قد تم التوصل إليها بين حركة المقاومة الإسلامية (حماس) من جهة، وإسرائيل من جهة أخرى، برعاية مصرية في ٦-٢٠٠٨. تم خرق التهدة من قبل الجانب الإسرائيلي أكثر من ١٠٠ مرة (أشدها غارة في شهر ١١-٢٠٠٨ وقتل ٦ أعضاء من حماس) وبسبب عدم التزام إسرائيل باستحقاقاتها من التهدة من رفع الحصار الذي تفرضه على القطاع، فكانت النتيجة عدم قبول حماس لتمديد التهدة.

إن وحدات النظام العربي ليست على مستوى واحد من حيث امتلاك مصادر القوة، فمن خلال استقراء عاملي الاقتصاد والعامل البشري، هناك دول عربية تمتلك قوة كبيرة، ودول أخرى تمتلك ثروة مالية هائلة، وتجمع دول أخرى بين العاملين السابقين، وهذا الاختلال الشديد في توزيع الموارد البشرية أدى إلى اختلال العلاقات العربية – العربية على مستوى القيادات والشعوب، حيث فشلت الأنظمة العربية في إيجاد سياسة موحدة نتيجة القضايا العربية المهددة للأمن القومي العربي. (السرطان، ٢٠٠١)

إن مسؤولية الأنظمة العربية عن العجز وعدم القدرة على تطبيق الأمن القومي العربي، ليس فقط بسبب طبيعة التفاعلات بين الأنظمة العربية، وما يحدث خلالها من تفاعلات ونزاعات، بل بفعل تعمد القيادات العربية تغييب شعوبها بشكل أو بآخر عن المشاركة في اتخاذ القرارات المختلفة، وخاصة تلك التي تؤثر على مستقبل الشعب والأمة. (السرطان، ٢٠٠١)

إن التحول الديمقراطي بمعناه الحقيقي الذي يعبر عن سلمية تداول السلطة وإجراء انتخابات دورية نزيهة وتعددية حزبية، غير موجود في العالم العربي حتى الآن، وعلى النقيض هناك أعداد كبيرة من الشعب العربي على امتداد الوطن تعرضوا إلى انتهاكات لحقوقهم عبر اتصاف سياسات الأمن الداخلي العربي بردود أفعال مسرعة تنتهك القوانين المرعية وحقوق الإنسان، مما ينذر بمزيد من حالات الاحتقان وانعدام الاستقرار السياسي، وبالتالي العمل على تهديد الأمن الوطني والقومي. (السرطان، ٢٠٠١)

ساهم ذلك في نشوء الاستبداد في الحكم من قبل الحكام العرب، حيث انهم هم الذين يمتلكون زمام الأمور في دولهم، ويتخذون القرارات المصيرية، التي تهم العرب كأمة دون مشاركة من مواطنيهم، مما أدى إلى تهديد الأمن القومي العربي، دون رقابة شعبية في ظهور ظاهرة التطرف على مختلف اتجاهاتها العقائدية والثقافية، حيث إن غياب المشاركة الشعبية أدى ذلك إلى خروج الشعب في بعض الأقطار العربية عن الانضباط، وتفجير الغضب والسخط على الطبقة الحاكمة في أواخر عام ٢٠١٠.

شهدت المنطقة العربية منعطف سياسي خطير في عام ٢٠١١ بات يعرف بالربيع العربي، وهو مصطلح أطلق على الأحداث التي أطاحت بحكم زين العابدين بن علي في تونس، وحسني مبارك في مصر، والعقيد معمر القذافي في ليبيا، وعلى عبد الله صالح في اليمن.

يتسم التغيير السياسي بنوع من الشمولية والانتساع، ولفظ التغيير السياسي لغة يشير إلى التحول، أو النقل من مكان إلى آخر ومن حالة إلى أخرى، ويقصد به أيضاً مجمل التحولات التي تتعرض لها البنية السياسية في مجتمع ما بحيث يعاد توزيع السلطة والنفوذ داخل الدولة نفسها أو عدة دول، كما يقصد به أيضاً الانتقال من وضع لا ديمقراطي استبدادي إلى وضع ديمقراطي. (موسى، ٢٠١٢)

جاءت أيديولوجيا التغيير في المنطقة العربية لعدة أسباب وعوامل داخلية سياسية، واقتصادية، واجتماعية، وثقافية، كان لها دور مهم وحاسم في تغيير الأحداث، هذا إلى جانب عوامل خارجية لا يمكن إغفالها اختلف الباحثون حول أهميتها في عملية التغيير، لأن البعض يرى أن الثورات العربية اندلعت بسبب الوضع العربي الداخلي، ولم يكن لأي عنصر خارجي دور في ذلك، أدركت القوى الدولية إن هناك معطيات جديدة بصدد التشكل على الأرض العربية سيكون من الصعب مواجهتها، ولذلك اختارت التعامل معها بشيء من البراغماتية، عبر انتهاج سياسة احتواء ناعمة، ومسايرة الموجة بدل معاكستها، وهكذا اختارت هذه الدول إقامة جسور تواصل مع القوى الجديدة التي صعدت إلى سدة الحكم بعد انتخابات حرة انتزعتها الشعوب انتزاعاً من بين أنياب الدولة العميقة، إلا إن هذه القوى كانت تعمل، في ذات الوقت، على كبح جماح عملية التغيير هذه، والحيلولة دون ذهابها بعيداً إلى الحد الذي يترجم تطلعات شعوبها. (عبد السلام، ٢٠١٤)

دليل ذلك الامتناع عن تقديم أي دعم سياسي ومالي جدي لدول الربيع العربي، والاكتفاء بالمجاملات الدبلوماسية، (فوعود دوفيل) مثلاً التي أطلقتها مجموعة الثماني في أجواء من الدعاية والضجيج الإعلامي، ولم يصل منها شيء يُذكر إلى خزائن تونس ومصر واليمن شبه الفارغة. (عبد السلام، ٢٠١٤)

يجب إن نذكر هنا إن القوى الدولية الكبرى لها أمر في احتواء الثورات والحركات السياسية والاجتماعية الجذرية، متأتٍ من تجاربها السابقة في التعامل مع الخطر الشيوعي خلال حقبة الحرب الباردة، والتيارات اليسارية الراديكالية داخل حدودها، وقبل ذلك وبعده تجارب ثورات التحرير في افريقيا وآسيا وغيرها.

التدخل الأميركي في العراق عام ٢٠٠٣، توسّع تنظيم «القا عدة» في المغرب العربي، وفي السنوات العشر الأخيرة ازداد عدد المقاتلين الوافدين من شمال افريقيا إلى العراق. وبعد «الربيع العربي» استغلوا حالة الفوضى في ليبيا، وتونس، ومصر، فوسعوا نشاطهم كما هو معروف الآن، لكن السؤال المهم الذي يُطرح يتعلق بمستقبل هذا النشاط في المرحلة الانتقالية التي تمرّ بها الثورات العربية، التي لم تحسم بعد، وعلى نتائجها سيقدر وضع المنطقة بأكملها بما فيها وجود تنظيم «القا عدة».

(قاسم، ٢٠١٤)

تعلم جميع الشعوب العربية والإسلامية علم اليقين إن الصهيونية، ومن يدور في فلكها قديماً وحديثاً هي التي تنسج لهم خيوط الدسائس والمؤامرات ، إن هذا التغيير في دول الربيع العربي حدث بإرادة شعبية وطنية حرة، ولكن يؤسف أنه رغم مضي سنتين وأكثر وانتخاب رؤساء ومجالس نيابية في هذه الدول، لا زالت في حالة عدم استقرار، يعني أنها تحررت من رؤسائها المستبددين ولم تتحرر من كيد وتخريب أعدائها المختبئين، وما يحدث فيها من الاضطرابات، والاغتيالات، وتبادل الاتهامات، والقتلى، والجرحى، وتدمير الممتلكات، وعدم الانضباط الأمني، وعدم تحسين الأوضاع الاجتماعية، هذا كله يصب في مصلحة العدو الصهيوني، ويخدم أجنדתه وأهدافه المتمثلة برسم خريطة إسرائيل الكبرى من النيل إلى الفرات، ومصادقية ذلك إن بشار الأسد طاغية حزب البعث الحاكم بسوريا منذ سنتين إلى هذا اليوم وعلى مدار الساعة وهو يذبح في شعبه ويدمر ممتلكاته ويذيقه أصناف القتل، والتعذيب، والاعتصام، والتشريد، وبمعنى أصح يعمل على إبادته، وكأنه يعمل ذلك بالوكالة عن إسرائيل.

وأياً كان؛ فإن هذه الثورات العربية وما أطلق عليها الربيع العربي، وما تغنى بها أصحابها، فإنها لم تفرز لنا سوى شتاء خال من المطر، فبالرغم من سقوط بعض الأنظمة العربية في ليبيا، تونس، مصر، اليمن، إلا أنها كانت هذه الدول كانت أفضل حالاً مما هي تعانيه الآن من انعدام الأمن والاستقرار، وعدم وجود أحزاب سياسية منظمة تحظى بثقة الشعب ودعمه.

حيث إن الشعوب العربية فقدت الثقة بالتغيير، فبالرغم من صعود الأحزاب السياسية إلى الحكم تحت ما يسمى بالانتخابات الديمقراطية النزيهة، في الواقع هي على خلاف ذلك إذ أثبتت هذه الأحزاب فشلها السياسي الذريع وطالب ناخبوها اسقاطها مرة أخرى، حتى أصبحنا نعاني ثورة بعد ثورة، وذلك هو الحال في مصر التي تشهد أيضاً تغييراً في دستورها.

وان سوريا التي تشهد الآن ومنذ ثلاث سنوات استنزاف لجميع ثرواتها البشرية والبنوية والحضارية، حيث أصبحت مسرحاً للصراعات بين جميع الميليشيات والمجموعات المسلحة متعددة الجنسيات والأفكار، والتي تهدف إلى تخريب وتدمير سوريا وتدميرها.

جميع هذه المتغيرات والأوضاع التي يعاني منها الوطن العربي أفقدته الأمن الداخلي والقومي، وجعلت همّه الوحيد هو التخلص من حالة عدم الاستقرار الربيعي الذي سيستمر أعواماً، يبدو أنها طويلة لكي نرى أول زهرة له.

وبعد التطرق إلى المتغيرات السياسية في الوطن العربي منذ عام ٢٠٠١ حتى عام ٢٠١٣، لابد لنا من دراسة المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية خلال تلك الفترة في المطلب التالي.

## المطلب الثاني: المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية

القوة الاقتصادية وتعني الموارد الاقتصادية، لا يمكن إغفال أهمية القوة الاقتصادية ، فبعد أن كانت السياسة تقود الاقتصاد أصبح الاقتصاد يقود إلى التحرك السياسي ، وإن الموارد الاقتصادية تنقسم إلى موارد متاحة فوراً وهي الموارد الإستراتيجية، والثروات الطبيعية، وموارد من الممكن توفيرها بعد وقت ليس بالمحدود، وتعد قوات الاحتياط والمعدات والأسلحة والذخائر التي يتم فك تخزينها من هذا النوع من المواد، أما النوع الثالث فهي الموارد التي يمكن الحصول عليها بعد تعديل المنتج الأصلي ، ومنها تحويل الإنتاج المدني إلى عسكري، وتأهيل طلبة الجامعات للانضمام إلى التنظيمات العسكرية، وتحويل بعض المعدات المدنية إلى عسكرية. (حسين، ٢٠٠٩)

انتهى العقد الأخير من القرن العشرين وهناك متغيرات متسارعة منها مشروع الشرق أوسطية، بالإضافة إلى قيام منظمة التجارة العالمية، حيث دخل العرب القرن الحادي والعشرين بكثير من الضعف وغياب التنسيق القومي العربي، حتى من الناحية الاقتصادية أيضاً، ولا يقتصر ذلك على غياب التنسيق السياسي.

وعند الحديث عن الاقتصاد العربي، هو حديث عن اقتصاد مبعثر كل دولة على حدة، عدا عن إن جميع الأقطار العربية تنتمي إلى مجموعة البلدان النامية، حيث تعاني من العديد من المشاكل والمصاعب لبناء ذاتها، وإن هناك تباين واختلاف بين اقتصاد الدول العربية، بالنسبة لكثير من القضايا والمؤشرات، كاختلاف الأنظمة، وحجم الموارد، ومستويات النمو الاقتصادي. (أيوب، ٢٠٠٣)

فهناك بعض الدول العربية التي يوجد بها النفط الذي يعتبر من أهم مرتكزات الإستراتيجية الدولية المعاصرة، ويرجع ذلك إلى إن النفط هو أهم سلعة إستراتيجية أولية لا يمكن أن تضاهيه في قيمته الاقتصادية والسياسية والعسكرية سلعة أخرى، وهو عصب القوة الاقتصادية في المجتمعات الصناعية، وهو ما يجعل دول النفط حريصة كل الحرص على تأمين مواردها النفطية، والإبقاء عليها، وأهمية هذه السلعة

جعلت منها أحد عناصر الحروب التي تقوم على أرض الوطن العربي، وأهم ما يعمل على التأثير على الأمن القومي العربي. (حسين، ٢٠٠٩)

فعند الرجوع إلى الإستراتيجية الغربية في مجال التخطيط وتأثير الصراع على النفط، نجد إن الوطن العربي وبالأخص الشرق الأوسط وهو يمثل النقل الأساسي، في الإنتاج العالمي للنفط يقع دائماً في بؤرة الاهتمامات للإستراتيجية العربية، بل إن تأمين حصة الغرب من النفط الموجود في الشرق الأوسط ومنطقة الخليج العربي بالذات، كان، ولا يزال وسوف يستمر، هدفاً إستراتيجياً أساسياً في سياسات الغرب في المنطقة. تبلورت ملامح النظام الاقتصادي العالمي الجديد وكثر الحديث في مختلف الأدبيات الاقتصادية والسياسية عن مصطلح العولمة القائمة على مجموعة من الحقائق، التي تتعلق بتكنولوجيا الاتصالات والتي ساهمت بتسارع حركة رؤوس الأموال، والسلع متجاوزة الحواجز والحدود، ولم تعد التجارة الدولية تقتصر على تبادل السلع فقط، بل اشتملت مختلف الخدمات من نقل ومواصلات، وتأمين مختلف العمليات المالية والمصرفية، وترافق ذلك كله مع تنميط للاستهلاك، والإنتاج السلعي والثقافي، وأصبحت درجة الفاعلية الاقتصادية تقاس بنسبة امتلاك الأدوات السالفة الذكر. (أيوب، ٢٠٠٣)

تعتبر المساعدات الخارجية مظهراً ايجابياً من مظاهر التعاون الدولي رغم اعتبارها دعماً للمصالح الذاتية للدول التي تقدمها بالدرجة الأولى، إلا إن الصراع الأيديولوجي بين العالم الغربي والشرقي جعل التنافس على التأثير في أوضاع الدول المانحة هذه المساعدات الوسيلة الفاعلة لإشاعة مناخ سياسي في هذه الدول يكون أكثر دعماً لمركز كل من الكتلة الغربية للعالم العربي. (حسين، ٢٠٠٩)

وتم استخدام المساعدات الاقتصادية كوسيلة للضغط السياسي في بعض المجالات، وكان التهديد بقطع المساعدات أو خفضها عاملاً أساسياً في تغيير سياسات

بعض الدول العربية، وانه في حالات أخرى كانت هذه المساعدات تقدم بشروط محددة لخدمة المصالح الاقتصادية للدولة المانحة.

حيث إن المساعدات الإنمائية التي تحصل عليها البلدان العربية من جهات غير عربية، يلعب دوراً هاماً في ازدياد الاقتصاد العربي وتبعيته، ولا يخفى على احد كيف تتداخل السياسة مع الاقتصاد لتصبح هذه الأموال في الغالب ثمناً لمواقف سياسية واجتماعية تملئها إرادة الجهة الممولة على الجهة المتلقية . وهذه حقيقة نلمسها بوضوح في الأقطار العربية ونذكر خطورة ما تنطوي عليه في ما يخص التبعية العربية والأمن القومي العربي برمته ونكتفي بالإشارة إلى إن مصر والأردن والمغرب والسلطة الفلسطينية تحصل معاً على أكثر من ٦٠% من المساعدات الموجهة للبلدان العربية، (حسين، ٢٠٠٩) بالمقابل توجد دولة واحدة تم حرمانها ليس من المساعدات فقط، بل ومن الاقتراض الرسمي من المؤسسات المالية العالمية بسبب عدم انسجام سياستها مع الولايات المتحدة الأمريكية، كونها المسيطرة الأولى على هذه المؤسسات. ونجد بوضوح كيف تنطوي السياسات الأمريكية بهذا المجال وغيره على تناقض صارخ حين تدعي بأنها تقدم الدعم والمساندة للبلدان التي تواصل دعم الأمن وتعزيزه، وتتهياً للأخذ بعناصر المؤسسات الديمقراطية وشد أزرها من خلال التنمية الاقتصادية والخصخصة والمساعدة في إقامة صرح الديمقراطية.

يعتبر الأمن الاقتصادي جزء من منظومة الأمن القومي العربي، حيث إن العرب عموماً يدركون حجم ما يواجههم من تحديات وأخطار على هذا الصعيد، إنما أهم ما يواجههم هو ضعف الإمكانيات القطرية وضعف استجابة النظام السياسي العربي لما يجري من متغيرات متلاحقة، حيث إن عجز العرب عن اتخاذ قرار فعلي موحد إزاء ما جرى وما يجري على الأراضي الفلسطينية، إلا دليل ساطع على غياب مفهوم الأمن القومي العربي عن قنوات العديد من الأنظمة العربية المجسدة، والتمسكة إلى حد بعيد بمفهوم القطرية. (أيوب، ٢٠٠٣)

يتأثر الاقتصاد العربي كغيره من الاقتصاديات الأخرى بما يدور حوله في النسقين الدولي والإقليمي من متغيرات وتطورات اقتصادية، تتطلب التعامل معها والتكيف مع متطلباتها، ومما لا شك فيه إن التغيرات الاقتصادية الدولية والإقليمية وخاصة ظهور الشركات المتعددة الجنسيات وظهور منظمة التجارة العالمية، وان جميع هذه المتغيرات وغيرها أفرزت الحاجة الملحة إلى ضرورة وجود نظام اقتصادي عربي جديد، يستطيع التعامل مع النظام الاقتصادي العالمي. (أيوب، ٢٠٠٣)

ومع تسارع المتغيرات الاقتصادية الدولية أصبحت اقتصاديات بعض الدول مهددة بأطول وأعمق انكشاف واختراق خارجي، ومما لا شك فيه إن تزايد دور الشركات المتعددة الجنسيات في الوطن العربي، يشير إلى درجة المركزية العالمية في إدارة الاقتصاد العالمي، ويشير لذلك درجة الهيمنة العالمية على الاقتصاد العالمي، ومع بروز مؤسسات جديدة تمتلك من القوة والنفوذ في الاقتصاد العالمي، أُنشئ العديد من الشركات وهي الشركات المعروفة باسم الشركات المتعددة الجنسية، وهذا التميز له أهمية كبرى؛ لان الانتقال من متعددة إلى متعددة الجنسيات ارتباط يتغير في نظام عمل الشركات متعددة الجنسيات التي كانت تنشئ فروعاً إنتاجية متكاملة في مناطق العالم. (السويح، ٢٠٠١)

كما تأثرت الاقتصاديات العربية أيضا بشكل أو بآخر بالتحويلات التي حدثت فيما يتعلق بتزايد دور مؤسسات ومنظمات التمويل الدولية في إدارة النظام الاقتصادي العالمي، من خلال إيجاد آليات في إطار من التنسيق فيما بينها لضبط إيقاع المنظومة العالمية، وقد أدى ذلك إلى قيام كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بتطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي، والتكيف الهيكلي، لتشمل الكثير من دول العالم ومنها العالم العربي، مما أدى إلى زيادة أهمية الدور الذي يقوم به كل من صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي اتساع المشروطة الدولية المرتبطة بالتمويل الدولي، حيث أصبح الاتفاق مع صندوق النقد الدولي من جانب دولة عضو شرطاً ضرورياً للحصول على

الموارد المالية من مصادر التمويل الدولية الأخرى، وهو ما يطلق عليه بضرورة الحصول على شهادة الجدارة الإنمائية الدولية، بل إن الاتفاق مع صندوق النقد الدولي أصبح أيضاً شرطاً للحصول على الموافقة على إعادة جدولة الديون الخارجية للدول المعنية مع مجموعة الدائنين. ( الجميلي، ١٩٩٥ )

حيث أصبح هناك مصطلح يسمى المشروطة المتبادلة بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، ويعني ذلك الحصول على موارد مالية من إحدى المنظمتين يتوقف على تنفيذ اشتراطيه المنظمة الأخرى، حيث يشتمل النظام الاقتصادي العالمي على نوع من التنسيق بين مصادر التمويل المختلفة في ظل المشروطة الدولية، مما يدعو الدول العربية البحث في إيجاد آليات تمويلية عربية – عربية تؤدي إلى تخفيف المديونية الخارجية عن الدول العربية المدينة من جانب، وفي نفس الوقت يعمل على إعادة هيكلة الاقتصاديات العربية لتأهيلها بدرجة أكبر لتكون تكاملية وليست تنافسية (السويح، ٢٠٠١)

في عام ٢٠٠٨ شهد العالم أزمة اقتصادية بدأت شرارتها من الولايات المتحدة بسبب أزمة الرهن العقاري، حيث عبرت هذه الأزمة القارات لتلقي بظلالها على معظم دول العالم، والدول التي لم تتأثر بشكل مباشر من خلال استثمارات في الولايات المتحدة أو أوروبا أصابها آثار غير مباشرة بسبب استثناء هذه الأزمة.

والأزمة المالية العالمية في ما يظهر اليوم أنها لم تتلاش آثارها الاقتصادية، حيث مازال الوضع الاقتصادي العالمي يشهد استمرار لهذه الأزمة، ومازالت دول في أوروبا تعاني آثارها، وذلك رغم توقع بعض المحللين إن الأزمة بدأت في التلاشي، وبدا الاقتصاد العالمي في مرحلة الانتعاش والتعافي الاقتصادي شيئاً فشيئاً. (السويح، ٢٠٠١)

من نافلة القول الحديث عن العلاقة الوثيقة بين السياسة والاقتصاد، خصوصا في الأنظمة العالمية الحالية التي تعتمد بشكل رئيس في توجهاتها السياسية على مبادئ اقتصادية، حيث إن النظامين اللذين لعبا دورا بارزا في القرن الماضي، وهما النظام الشيوعي والنظام الرأسمالي، الذي كان الصراع بينهما في أوجه خلال المرحلة الماضية، إلا إن النظام الشيوعي سقط في نهايات القرن الماضي، وذلك ليس بسبب الحروب والمعارك، بل بسبب أزمة اقتصادية تحولت إلى أزمة سياسية فيما بعد، نتج عنها سقوط للفكرة برمتها. (السويح، ٢٠٠١)

المشهد في بعض الدول العربية يختلف بشكل كبير، فحقيقة الوضع إن هذه الدول لم تتأثر بشكل مباشر من الأزمة، لكن الآثار غير المباشرة مثل ارتفاع الأسعار والكساد العالمي في قطاعات الاقتصاد الحقيقي، لعبت دورا مؤثرا في حدة هذه الأزمة في المنطقة. والفرق بين المواقف السياسية هنا وهناك، هو إن بعض القيادات السياسية في المنطقة لم تأخذ موضوع أزمة ارتفاع الأسعار وازدياد معدلات البطالة، وبالتالي الفقر بجدية كافية، بل تركت للأزمة إن تمر بشكلها الحالي دون إجراءات وبرامج وحلول للتخفيف على المواطن، مثل دعم السلع الرئيسية، وتقديم إعانات للمحتاجين، ودعم البرامج الاجتماعية، والتركيز على دعم المشاريع التنموية التي توفر الوظائف، ودعم استمرار الشركات التي تعاني تأثرا بسبب الأزمة المالية ويعمل فيها كثير من أفراد المجتمع. إضافة إلى الحد من الفساد الإداري والمالي في المجتمع، وجعل تحسين الأوضاع الاقتصادية، ومعالجة مشكلاتها أولوية قصوى في المجتمع. (الشلهوب، ٢٠١١)

الحقيقة إن هذه الأزمة تعطي درسا مهما، وهو إن الاقتصاد ركيزة أساسية لتحقيق الأمن والاستقرار، والمقصود بالاقتصاد هنا هو البرامج الاقتصادية التي يلمس المواطن آثارها بشكل مباشر ومن الدروس أيضا إن المواطن البسيط لا يفكر كثيرا في الأزمات الاقتصادية في العالم، وأسبابها وآثارها ومن المتسبب فيها، لكن المهم بالنسبة له كيف يمكن إن يعيش عيشة كريمة، بتوفير فرصة لكسب رزقه، وتوفير قوت يومه.

فان بداية الأمن القومي العربي تبدأ من المواطن العربي الذي لابد إن يكون حاصلًا على الأمن الاقتصادي والسياسي حتى نتمكن من الوصول إلى الأمن القومي العربي المتكامل في كافة مناحي الحياة.

إن تحليل النظام العالمي الجديد من الناحية التكنولوجية نجد إن الاقتصاديات العربية ليس لها أي دور يذكر في الثورة التكنولوجية وتحديداً بالثورة الصناعية الثالثة وهو ما يعني ارتفاع درجة التهميش للاقتصاديات العربية وبالتالي استمرار ضعف تأثيرها وفعاليتها في التغيرات العالمية ونظراً لعجز الاقتصاديات العربية في استيعاب الثورة التكنولوجية فان ما تقوم به الاقتصاديات العربية من إقامة للمشروعات سواء أكانت صناعية أو خدمية أو زراعية تعتمد على أو تستخدم الآلات والمعدات المتطورة وذات تقنية عالية سوف لن يغير وضع تلك الاقتصاديات العربية.

شهدت البلدان العربية مجموعة من المتغيرات السياسية أثرت بشكل واضح على النخب السياسية الرسمية وعلى البنى الاجتماعية عموماً، وقد تحولت بعض البلدان العربية وتحديداً ( لبنان - سوريا - العراق ) إلى هدف رئيسي لاشتغال الولايات المتحدة الأمريكية تحقيقاً لمصالحها الإستراتيجية والحيوية في المنطقة، ولكونها تعتبر المنطقة المدخل الأساس لفرض هيمنتها الأحادية عالمياً بعد انتهاء الحرب الباردة التي اتسمت بتوازن الرعب والقوة بين المنظومتين الدوليتين، اللتين دعمتا بالعموم نظاماً سياسية شمولية قطعت مع شعوبها، متحولة إلى نخبٍ سياسية سمتها الأساسية احتكار السلطة وتغييب المجتمع عن ساحة الفعل السياسي والمدني تحت غطاء أيديولوجي.

إن الشعور الاجتماعي هو اخطر ما يمكن أن يعمق للقوى والمصالح الداخلية والخارجية المستهدفة للأمن القومي العربي اللعاب على تفكيك الشعور المجتمعي العربي بالاندماج والوحدة في المصير والمصالح العليا للأمة، لذا فان لهذا البعد أهمية تحتاج إلى الاهتمام والعناية وعدم ترك الشعور الاجتماعي، إن الشعور بالإحباط الذي

يعاني منه المجتمع العربي والمهانة، وفقدان الأمن القومي كان له الكثير في الأثر على الأمن القومي العربي. (أيوب، ٢٠٠٣)

لقد عاشت على ارض البلدان العربية العديد من الحضارات الانسانية مثل الاشورية ، النبطية ، البابلية ، اليونانية ، الرومانية وغيرها من الحضارات الإنسانية التي عبّرت من خلالها شعوب المنطقة على إرث حضاري وإنساني، لا زلت شواهد هذه اللحظة عبر صيرورة التطور والتراكم الحضاري بفضل الشعوب التي توالت عليها مؤديةً موضوعياً إلى تنوعاً وغنىً في البنى الاجتماعية.

لقد اشغلت النظم القومية من خلال منهجها النظري والسياسي نظرياً على التأسيس لتشكيلات مجتمعية متجاوزة للتشكيلات الاجتماعية القائمة على البنى العشائرية، والمذهبية، والأثنية، لكن ارتباطها الكولونيالي التبعية، وارتهاها السياسي المتمفصل والمتمحور مع أزمته السياسية والاقتصادية الداخلية، أسس البعد وعجز في إنجاز مشروعها الدولي على غرار التجارب التنموية المحققة على المستوى الدولي. مما ساهم ويساهم حالياً في إعادة البنى المجتمعية ليس إلى أشكاله المجتمعية الأولى القائمة على التقسيمات الدينية في ظل سلطات دينية، بل إلى إعادة انقسام وتشرذم البنى الاجتماعية عمودياً متجلية بأشكال سياسية طائفية، يكون فيها المجتمع عموماً معرضاً للدخول في طور أزمة مجتمعية عامة سمتها الأساس الصراع التناحري بين مكونات البنية الاجتماعية المتعايشة في هذه اللحظة بفعل قوة السلطة. (حيسو، ٢٠٠٧)

في سياق التطور الاجتماعي تأسس بفعل غياب دور مؤسسات دولة المواطنة الضامنة لحقوق الفرد، إضافة إلى تفريغ المجتمع من التشكيلات السياسية العلمانية المتجاوزة في منهجيتها الفكرية وآليات ممارستها السياسية لآليات الممارسة الطائفية، والذي توضح من خلال الأشكال التي تم بها الاستيلاء على السلطة والاستئثار بها، وتحويلها إلى غنيمة تستوجب المحافظة عليها بالقوة بعيداً عن الممارسة الديمقراطية، والذي ارتبط في بعض اللحظات على الإبقاء على التشكيلات المذهبية لتوظيفها كأدوات

سياسية في لحظات محددة، بما يخدم استمرار وتقوية النخب المسيطرة في مواجهتها مع القوى السياسية المعارضة ذات النزوع اليسارية، والعمل في نفس اللحظة على التوفيق بين الميول السياسية القومية بكونها المحدد لسياسية الدولة وبين الإسلام، بكونه يشكل الحاضن الاجتماعي العام والمنطلق المعرفي للتفكير والممارسة اليومية للأغلبية الاجتماعية، ومن هنا كان التناقض المعرفي في الممارسة السياسية التوفيقية بين أنساق معرفية علمانية، وبين أنساق معرفية سلفية مرجعيتها النصوص المقدسة، ليكون عدم الفصل بين السياسية والدين هدفاً لاكتساب المشروعية السياسية ولتأمين السيطرة السياسية وفق أشكالها الشمولية.

إن قوة البعد الاجتماعي تلعب دوراً هاماً في الرأي العام العربي وطابعه الوجداني التكاملي الراسخ، يمكن إذا ما اخذ فعلاً بعين الاعتبار إن يسهل إجراءات الأمن القومي العربي في مختلف المجالات الاقتصادية، والسياسية، والعسكرية، ويكسبها قوة كبيرة. (أيوب، ٢٠٠٣)

وتعاني دول عديدة في المنطقة العربية، من أزمت مالية جراء ما تعيشه من أحداث متوترة، لكن الأضواء لا تزال مُسلطة بشكل أكبر على بلدان ثورات "الربيع العربي"، التي انتفضت شعوبها على أنظمة حكم تطالها اتهامات بالفساد والاستبداد، للمطالبة بالتغيير إلى الأفضل.

مصر التي مرت بثلاث مراحل انتقال، إلى ثورة يناير/ كانون الثاني ٢٠١١، سجلت مؤشرات الاقتصادية خلال العام ٢٠١٣ تراجعاً ملحوظاً بضغط من الأوضاع السياسية والأمنية، التي ازدادت وتيرتها بعد تظاهرات حاشدة دعت لها المعارضة، قام الجيش على إثرها بعزل الرئيس المنتخب محمد مرسي، مبرراً ذلك بالاستجابة لما وصفها بـ"الإرادة الشعبية".

كشفت مؤشرات الاقتصاد حدوث تراجع ملحوظ لسعر صرف الجنيه المصري، مقابل العملات الرئيسية، وتراجع إيرادات السياحة، وازدياد معدلات البطالة، وارتفع سعر صرف الدولار الأمريكي من مستوى ٦.٤٢ جنيها مصريا بنهاية عام ٢٠١٢، إلى نحو ٦.٩٢ جنيها بنهاية تعاملات شهر ديسمبر/ كانون أول. (القدس العربي، ٢٠١٤)

تسببت التظاهرات التي أيدها الجيش وأدت لإقصاء الرئيس السابق مرسي من الحكم، وما تلاها من اضطرابات سياسية وظهور عمليات عنف في سيناء وبعض المحافظات، في هبوط معدلات السياحة لمستويات قياسية، وبحسب البنك المركزي المصري، فإن الإيرادات السياحية بلغت نحو ٩٣١.١ مليون دولار في الفترة من يوليو/ تموز وحتى سبتمبر/أيلول، مقابل ٢.٦ مليار دولار في الفترة ذاتها من العام الماضي.

وفق تصريحات سابقة لوزير السياحة المصري هشام زعزوع، فإن الإيرادات السياحية من المتوقع إن تتراجع بنحو ٤ مليارات دولار خلال ٢٠١٣، لتصل إلى ٦.٥ مليار دولار، مقابل ١٠.٥ مليار دولار عام ٢٠١٢، بانخفاض تبلغ نسبته ٣٨%، ومع الضغوط التي رفعت من فاتورة الاستيراد وتكلفة الخدمات في البلاد، سجل الاحتياطي النقدي الأجنبي بالبنك المركزي المصري نحو ١٧.٧ مليار دولار بنهاية شهر نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠١٣، مقابل نحو ١٥ مليار دولار بنهاية نوفمبر ٢٠١٢، لكن تلك الزيادة يرجع معظمها إلى مساعدات مالية حصلت عليها الحكومة الحالية من دول السعودية والإمارات والكويت بعد عزل مرسي، حسب محللين ماليين. (القدس العربي، ٢٠١٤)

في سوريا لا تزال الحرب مستعرة بين قوات الرئيس الأسد والمعارضة المسلحة يتهاوى اقتصاد البلاد يوما تلو الآخر مع تزايد خسائره إلى أكثر من ٢٠٠ مليار دولار، منذ اندلاع الثورة، بحسب تقديرات غير رسمية. (القدس العربي، ٢٠١٤)

ورغم توقف عجلة الإنتاج وتقلص إنتاج آبار النفط، التي تسيطر المعارضة على معظمها، أصدر الرئيس السوري بشار الأسد، أكبر موازنة في تاريخ البلاد لعام

٢٠١٤، بلغت ١٣٩٠ مليار ليرة (٩٠٦ مليار دولار)، مقابل ١٣٨٣ مليار ليرة لعام ٢٠١٣، تهدف في معظمها إلى دعم الجيش النظامي في مواجهة معارضي النظام. (القدس العربي، ٢٠١٤)

أثارت معدلات التضخم في سوريا الشكوك حول طبع الحكومة الأموال دون غطاء نقدي مقابل نقص المعروض من السلع والخدمات لتوقف الإنتاج وشلل عجلة الاقتصاد وارتفاع وتيرة التهرب الضريبي، إضافة إلى انخفاض قيمة الليرة السورية إلى مستويات كبيرة، حيث يتراوح سعر الدولار الأمريكي في السوق السوداء بين ١٤٤ و١٤٥ ليرة سورية، بينما سعره الرسمي ١٤٠ ليرة. (القدس العربي، ٢٠١٤)

في اليمن، اقترب الاقتصاد من حافة الانهيار، بعد تدهور الأوضاع الأمنية وانتشار مسلحي القاعدة في البلاد، حيث تعرضت خطوط أنابيب النفط والغاز اليمنية لهجمات متعددة من مسلحين، ما أضر بصادرات البلاد من النفط الذي تعتمد عليه بنحو ٦٠% من ميزانيتها السنوية ولم يتحسن الاقتصاد اليمني خلال العام الماضي على الرغم من حصول البلاد على مساعدات بلغت أكثر من ملياري دولار، من إجمالي وعود بمنح ومساعدات قدرها ٧.٩ مليار دولار من دول وجهات بينها السعودية، وصندوق النقد العربي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي. (القدس العربي، ٢٠١٤)

قلت عائدات اليمن من صادرات النفط إلى مستويات كبيرة بسبب تراجع الإنتاج خلال الفترة بين يناير/ كانون ثاني ويوليو/ تموز ٢٠١٣ إلى ١٤.٤ مليون برميل من ١٨.٢ مليون برميل في الفترة نفسه البلاد، أم السابق بانخفاض بلغ ٣.٨ مليون برميل وذلك بسبب أعمال العنف التي شهدتها البلاد، وأجبر الوضع السابق الحكومة على استيراد مشتقات نفطية بمبلغ ١.٥٩٤ مليار دولار خلال الفترة من يناير إلى يوليو من العام الجاري لتغطية عجز الاستهلاك المحلي في البلاد واليمن منتج صغير للنفط ويدور إنتاجه حاليا بين ٢٨٠ و٣٠٠ ألف برميل يوميا بعد إن كان يزيد على ٤٠٠ ألف برميل يوميا في السنوات السابقة. (القدس العربي، ٢٠١٤)

قال ناصر صالح الخبير الاقتصادي اليمني، إن اليمن يعاني من زيادة الأعباء على كاهله وغارق في فقر مدقع و سوء تغذية في بعض المناطق ، وأضاف صالح، في تصريحات لوكالة الأناضول، أن مؤشرات الفقر في اليمن ارتفعت إلى نحو ٣٥% بالإضافة إلى معاناة نحو ٣.٥ مليون يمني من سوء التغذية وارتفاع مستوى البطالة إلى نحو ٤٧%، وتشكل حصة صادرات الخام التي تحصل عليها الحكومة اليمنية من تقاسم الإنتاج مع شركات النفط الأجنبية نحو ٧٠% من موارد الموازنة العامة للدولة و ٦٣% من إجمالي صادرات البلاد و ٣٠% من الناتج المحلي الإجمالي.(القدس العربي، ٢٠١٤)

ليبيا لم تكن أحسن حالا من بلدان الربيع العربي الأخرى، فقد نال من اقتصادها تفكك القوى الثورية والانفجارت والهجمات المسلحة في العاصمة طرابلس (شمال غرب ليبيا)، وبغازي (شرق) ، وهي العاصمة السابقة المؤقتة للمجلس الوطني الانتقالي الليبي ، مصرف ليبيا المركزي توقع نمو الاقتصاد الليبي بمعدل طفيف، إذا لم تستطع البلاد التي تعتمد على صادرات النفط إنهاء الاحتجاجات.

بحسب وزارة النفط الليبية خسرت البلاد أكثر من سبعة مليارات دولار وتواجه منافسة جديدة من الجزائر ونيجيريا في أسواق النفط بسبب وقف صادرات الخام نتيجة الإضرابات في حقول النفط والموانئ ، وتسيطر مجموعات مسلحة ورجال القبائل على معظم موانئ وحقول النفط للمطالبة بمزيد من السلطة السياسية أو زيادة الرواتب ما أدى إلى وقف تصدير النفط الذي يمثل شريان الحياة لليبي.

تواجه ليبيا عضو منظمة (أوبك) اضطرابات حيث تبذل حكومة رئيس الوزراء علي زيدان جهودا ماضية للسيطرة على عشرات المجموعات المسلحة التي ساعدت في الإطاحة بمعمر القذافي قبل عامين لكنها ترفض إلقاء السلاح.

وفي تونس أيقونة الثورات العربية، فقد شهد أداءها الاقتصادي تحسنا طفيفا خلال ٢٠١٣، مقابل العام السابق له على الرغم من خلافات حادة بين الحزب الحاكم والقوى

السياسية تجلت في عدم الاتفاق لفترات طويلة على شخص رئيس الحكومة إضافة إلى الخلل الأمني الذي لحق بالبلاد أثر اغتيال رموز من المعارضة.

بحسب المعهد التونسي للإحصاء، نما اقتصاد البلاد بنسبة ٢.٤%، خلال الربع الثالث من هذا العام، ليبلغ النمو خلال الأشهر التسعة الأولى من ٢٠١٣ نسبة ٢.٨%، كما تراجع معدلات البطالة بنسبة ٠.٢% في الربع الثالث من العام إلى ١٥.٧% مقارنة بـ ١٥.٩ في المائة في الربع الثاني، وبالرغم من ذلك فمن المتوقع إن يصل عجز الموازنة العامة للدولة نحو ٧.٤%، ومن المتوقع إن يصل حجم الموازنة العامة لتونس خلال العام المقبل إلى ٢٨.٣ بليون دينار (١٧.٦٨٧ مليار دولار)، وبزيادة تقدر بنسبة ٢.٢% بالمقارنة مع حجم موازنة العام الجاري.

تقول راندة الزغبي، مدير مركز المشروعات الدولية المتخصصة بالقاهرة، وهو مركز تابع لغرفة التجارة الأمريكية بواشنطن، إن بلدان الربيع العربي تعاني ظروفًا اقتصادية صعبة لا تتوقع التخلص منها قريبًا بسبب استمرار الاضطرابات الداخلية. يتضح لنا إن المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي مر بها الوطن العربي أثرت بشكل كبير على الأمن القومي العربي الذي يعاني من العديد من الاختلالات وان هذه المتغيرات لا تقتصر فقط على المتغيرات الداخلية السالفة الذكر بل إن هناك متغيرات خارجية كان لها الأثر الأكبر في التأثير على الأمن القومي العربي وتهديده وهي المتغيرات الخارجية التي سيتم دراستها في المبحث الثاني.

## المبحث الثاني : المتغيرات الخارجية

دراسة مصادر تهديد الأمن القومي العربي بشكل منعزل عن التأثيرات والانعكاسات الدولية، فقد شهد النظام العالمي تحولات بنيوية واسعة اتضحت معالمها وتبلورت آلياتها بعد الاتحاد السوفيتي، وانهيار المعسكر الشرقي، وهيمنة المعسكر الرأسمالي، وانتشار النزعة الأمريكية، للربط بين الليبرالية السياسية واقتصاد السوق، وضعف الدولة، وقد جاءت حرب الخليج الثالثة لتعزيز دور الهيمنة والانفراد الأمريكي في القيادة العالمية وبروز النظام العالمي الجديد.

كان للنظام العالمي دور كبير على المنطقة العربية التي شهدت بدورها نوعاً من التنافس الحاد غير المتكافئ بين أعضاء المنظومة الرأسمالية، وتبين إن النظام العربي كان من أكثر المناطق اختراقاً على مختلف الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية، والسياسية، والأمنية، والعسكرية، حيث شهدت الدول العربية جهوداً بالغة النضير من قبل الدول الكبرى للتغلغل، والحيلولة دون بروز نظام عربي قوي، وذلك من خلال اختلاق محاور الصراع بين عدد من الدول العربية من ناحية أو بين الدول العربية ودول الجوار من ناحية أخرى، أو في ظهور واشنطن بصورة الضامن الرئيسي لأمن دول المنطقة والمهندس لميزان نظام القوى الإقليمية لها، مما سهل لها الوضع الإستراتيجي والسياسي الحصول على مزيد من المنافع الاقتصادية والسياسية. (السرطان، ٢٠٠١)

من أهم المتغيرات الدولية على الوطن العربي هو تصاعد دور دول الجوار الجغرافي على حسابه وهذا الاختلال يزيد من أطماع القوى الإقليمية ويحفزها على تحقيق طموحاتها ومصالحها، على حساب الأطراف العربية بالعدوان عليها أو استباحة أمنها عبر وسائل عديدة؛ كالتعدي على الموارد المائية أو التدخل في الشؤون الداخلية لها أو زعزعة استقرارها وإثارة الفتن والنصرة والانقسامات القومية والمذهبية والطائفية ومحاولة امتلاك القدرة على تحديد نمط التفاعلات السياسية، والاقتصادية، والأمنية بين

الأقطار العربية، بحيث تصبح هي المحدد الرئيسي للعلاقات الإقليمية، بما فيها التفاعلات العربية – العربية، الأمر الذي يعني إن مضمون علاقات دول الجوار مع الوطن العربي يؤطرها الخلافات والتوترات عبر محاولة فرض رؤاها ومنظورها. (السرطان، ٢٠٠١)

من هنا سيتم دراسة المتغيرات الإقليمية التي أثرت على الأمن القومي العربي، وذلك في المطلب الأول، وسيتم دراسة المتغيرات الدولية التي أيضاً مما لا شك فيه أثرت على الأمن القومي العربي، وذلك في المطلب الثاني كما يلي.

المطلب الأول: المتغيرات الإقليمية (دول الجوار)  
تأسيس مفهوم السلام الأمريكي في الشرق الأوسط والمنطقة العربية يعد امتداداً منطقياً لتوجهات وملامح النظام العالمي الراهن على صعيد العلاقات الدولية، وقد انعكس ذلك على الأزمات والمشاكل التي يعاني منها النظام الإقليمي العربي، كما أظهر تزايداً واضحاً في دور القوى الإقليمية، الساعية لتعظيم مصالحها، فلقد وجدت هذه التحولات انعكاساتها على المستوى الإقليمي في محاولة أكثر من قوة إقليمية القيام بدور أكبر على الساحة الدولية، وذلك في إطار استجابتها لهذه التبادلات والتفاعل معها.  
لعل من أهم الدول من دول الجوار تركيا التي تولي المنطقة العربية اهتماماً بالغاً، وإن سعيها للقيام بدور فاعل في الشرق الأوسط ناتج عن عدة متغيرات هي الموقف الأوروبي من انضمامها للاتحاد الأوروبي، والمصالح في المنطقة العربية، وإن الاعتبارات الأمنية التي أفرزتها حرب الخليج الثالثة وسعت المؤسسة العسكرية التركية خاصة إلى توثيق التعاون الأمني العسكري مع إسرائيل لتشديد قبضتها على السياسة التركية. (الأزرع، ١٩٩٣)

أدركت الدولة التركية إن تحركها في الدائرة الأوروبية ومساعدتها الحثيثة تجاه الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي قد يطول أمده، حيث لم ينجح الرهان التركي حتى الآن

في تحقيق هذا الهدف؛ نظراً لمواجهته معارضة أوروبية بسبب انتهاك أنقرة لحقوق الإنسان، وان سجلها في هذا المجال لا يؤهلها خاصة عندما يتعلق الأمر بتعامل تركيا مع المطالب الكردية، وان كان هناك سبب آخر غير ظاهر للعيان يتمثل بأبعاد ثقافية ودينية تاريخية. (الرشدان، ١٩٩٨)

تركيا رأت إن تحركها في الدائرة العربية يشكل لها فضاءات أكبر لحركتها الإقليمية، ونفوذها الدولي، وقدراتها العسكرية، والسياسية، والاقتصادية، فقد عمدت إلى تقوية دورها في عدة محاور وركزت عليها، حيث شاركت في ضرب العراق عام ٢٠٠٣، والاشتراك في المشاريع الشرق أوسطية، ومشاريع نقل المياه وإنشاء صندوق للتنمية في المنطقة العربية، ومشاركتها في المفاوضات المتعددة الأطراف.

أثارت سياسة تركيا الجديدة في الشرق الأوسط الجدل والقلق في الغرب، ويعود ذلك في شكل جزئي إلى إنقاذه حزب «العدالة والتنمية» قدموا انخراط تركيا المفاجئ مع المنطقة بلغة شعوبية ودينية، كما أنهم سلطوا الضوء على دفع علاقاتهم الشخصية مع الزعماء المسلمين، بالإضافة إلى أنه كلما تحسنت علاقات تركيا مع الدول الإسلامية، كلما بدت علاقتها مع إسرائيل في حالة تدهور.

طالما كانت لتركيا أسباب وجيهة للحد من خلافاتها مع إيران والعراق وسورية، كون هذه الدول الثلاث مصادر الهجمات والتخريب السياسي لتركيا. وتخشى تركيا إن تؤدي المخاوف العالمية من برنامج إيران النووي إلى جولة جديدة من العقوبات الدولية أو القيام بعمل عسكري ضد إيران، الأمر الذي قد يؤدي إلى كبح نمو اقتصادها وزعزعة استقرار المنطقة الذي تعتمد تركيا عليه على نحو متزايد. ومع إن الحكومة التركية لا تزال تعارض بشدة انتشار الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، إلا أنها تعتقد إن الوسيلة الأمثل لمنع الانتشار المحتمل هي الإقناع، وليس التهديد. كما أنها ترى إن إقامة علاقات أفضل مع جيرانها ستعطيها المزيد من النفوذ في المنطقة ومكانة على الساحة العالمية.

على رغم إن أنقرة صاغت إستراتيجيتها الجديدة في الشرق الأوسط حتى الآن على أسس اقتصادية في المقام الأول، إلا إن هذه السياسة تنطوي على طموح للتحرك في اتجاه التقارب السياسي. فالعديد من حكومات الشرق الأوسط عادة تفضل الحفاظ على علاقات ثنائية قوية مع القوى العظمى البعيدة، مثل فرنسا أو روسيا أو الولايات المتحدة أو المملكة المتحدة، والآن على تركيا. وحتى إيران أعربت عن اهتمامها ولو نظرياً بهذا الاندماج العملي.

كان الإجراء الأول الذي اتخذته تركيا نحو الاندماج الإقليمي هو تخفيف بعض القيود المفروضة على السفر. فقد ألغت تأشيرات الدخول لمواطني الأردن ولبنان وليبيا مؤخراً، كما تم افتتاح معبر حدودي جديد بين تركيا وسورية في عام ٢٠٠٩م، وفتحت طرق جوية جديدة بين تركيا ومدن في الشرق الأوسط. بالإضافة إلى تحديث وإعادة فتح خطوط السكك الحديدية بين تركيا وسورية والعراق، وستضاف قريباً خدمة القطر السريع بين مدينتي غازي عينتاب في جنوب شرقي تركيا وحلب في شمال سورية، وهما المدينتان اللتان تعتبران مركزين تجاريين مهمين. وقد تم إنجاز خطوط سكك حديد جديدة بين سورية والأردن مؤخراً، ويجري التخطيط لإنجاز المزيد من هذه السكك بين الأردن والسعودية على مسار سكة طريق الحجاز إبان الإمبراطورية العثمانية. (مركز الأبحاث العالمي، ٢٠١٤).

يعمل حزب «العدالة والتنمية» على تطبيع العلاقات مع الأكراد في شمال العراق منذ بضعة سنوات، ويعود ذلك نوعاً ما إلى رغبة تركيا في الوصول إلى حقول الغاز في كردستان العراق. الأمر الذي قد يساعدها على تنويع مصادر طاقتها، بالإضافة إلى تغذية خط أنابيب نابوكو الذي سيصل تركيا بأوروبا الوسطى. ومن المتوقع إكمال مد خط أنابيب غاز من خفض القدرة يمتد من مصر عن طريق الأردن إلى سورية وصولاً

إلى الحدود التركية قريباً. ويذكر إن تركيا تزود شمال العراق بالطاقة الكهربائية منذ سنوات، وتزود سورية بالطاقة الكهربائية أيضاً منذ عام ٢٠٠٩. وتتم حالياً دراسة خطط لإنشاء شبكة كهرباء تربط سبع دول شرق أوسطية. (مركز الأبحاث العالمي، ٢٠١٤).

نتيجة لذلك يزداد التنسيق على المستوى الرسمي بين الحكومة التركية وحكومات الشرق الأوسط. ففي عام ٢٠٠٩، قامت تركيا والعراق والأردن ولبنان وسورية بتحويل اجتماعات كبار الوزراء إلى «مجالس تعاون إستراتيجي» رفيعة المستوى. كما وافقت هذه الدول في حزيران (يونيو) على بدء تحويل مناطق التجارة الحرة الثنائية إلى مناطق تجارة حرة متعددة الأطراف. واستثمرت تركيا قدراً كبيراً من رأسمالها الدبلوماسي لزيادة مكانتها في المؤسسات والمنابر المتعددة الأطراف في الشرق الأوسط. وحصلت على مقعد مراقب في جامعة الدول العربية، واستضافت وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي في إسطنبول. كما فاز التركي أكمل الدين إحسان أوغلو بقيادة منظمة المؤتمر الإسلامي. وبالإضافة إلى توفير المساعدة المدنية والعسكرية لبعثات حلف شمال الأطلسي في البلقان وأفغانستان، ساهمت تركيا بتقديم السفن وألف جندي ومهندس إلى القوة المؤقتة التابعة للأمم المتحدة في لبنان، كما حصلت على مقعد في مجلس الأمن الدولي. (مركز الأبحاث العالمي، ٢٠١٤).

لعل الخطر الأكبر يكمن في إن تسيء تركيا فهم الدعم الجديد من جيرانها في الشرق الأوسط، وتعتبره بديلاً عن تحالفها الطويل والراسخ مع أوروبا والغرب، لأنه التحالف الأكثر أهمية من حيث التجارة والاستثمار والتفاعل الاجتماعي. وعلى بلدان الشرق الأوسط إن تذكر أنقرة بأنها تفضلها إن تظل صوتاً متعاطفاً من داخل الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي، لا إن تصبح دولة شرق أوسطية محبطة وممنوعة من دخول المجالس الغربية. (مركز الأبحاث العالمي، ٢٠١٤)

اتَّفَق المتحدِّثون على إن التغييرات السياسية السريعة وعدم الاستقرار اللذين يشهدهما الربيع العربي أجبرا تركيا على إجراء تغييرات جذرية وسريعة في مواقفها وسياساتها فقد أكدت على دعم الشعب: أكد السفير التركي "فيلب نان إنان أوريلديز" إن تركيا نادراً ما ترددت في التحالف مع الشعب العربي منذ بداية التظاهرات الشعبية ، وذلك على الرغم من علاقاتها السابقة مع الزعماء العرب الذين أصبحوا مخلوعين اليوم وأضاف أنه لا ينبغي الخلط بين سياسات عدم التدخل الرسمية وبين الحياد ثم أكد "اوزكان" من جهته، إن صعود حكومات ديمقراطية في المنطقة سيفيد تركيا أيضاً، إذ سيتيح المجال أمام تعاون أكبر ما بين الدول، ويرسى مناخاً مناسباً أكثر لتحقيق السلام والاستقرار. (مركز الأبحاث العالمي، ٢٠١٤)

كما إن الأزمة المتواصلة في سورية المجاورة تمثل تحدياً مباشراً لاستقرار تركيا الداخلي. فقد قطعت الحكومة التركية علاقاتها مع النظام السوري، لكن أعمال العنف بالقرب من الحدود وإسقاط طائرة تركية فوق المياه السورية يشكّلان اختباراً لسياسات أنقرة القائمة على عدم التدخل. وأضاف تماريا فانتابيه، من مركز كارنيغي، إن استمرار الصراع يعطل النشاط الاقتصادي، ويهدد علاقات تركيا مع الأقلية الكردية فيها. (السرطان، ٢٠٠١).

كذلك فإن تركيا جزء مهم وعضو فعال في حلف شمال الأطلسي، فهي لذلك تركز تفاعلها وتعاونها مع الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل عبر صياغة سياستها الخارجية في إطار التجمع الغربي وتصوراته، فالرؤية التركية تقوم على أساس إعادة تشكل المنطقة بمفهوم الشرق الأوسط وفق التصور الأمريكي - الإسرائيلي، وبما يتلاءم مع أهدافه مما يجعل من سلوكها الدولي عامل تهديد لأمن النظام الإقليمي العربي. (السرطان، ٢٠٠١)

انه عند الحديث عن المتغيرات الإقليمية لا بد لنا من ذكر المتغيرات الإيرانية، حيث تجمع بين العرب وإيران لاعتبارات سياسية، وإستراتيجية، واقتصادية، وثقافية، وتاريخية، ودينية، وكلها اعتبارات حيوية، خاصة إذا عززتها إرادة الطرفين بالحوار والرغبة في مراعاة المصالح في إطار العلاقات الجوارية الممتدة إلى شاطئ الخليج، وفي البر مع العراق، ومد جسور الصداقة والتعاون لتخفيف الضغوط التي تمارسها الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل ضد الطرفين، بعيداً عن محاولة السيطرة والهيمنة والنزعة التوسعية التي تمارسها إيران والتي تشكل خطراً كبيراً للأمن القومي العربي. (حوات، ٢٠٠٢)

بيد إن الحديث عن إيران يأخذ منحىً مختلفاً، فبالرغم من إن الدولتين تقعان على طرف منطقة القلب العربي وهما إسلاميتان وتربطهما بالعالم العربي علاقات وثيقة الصلة، إلا إن إيران والعرب تجمعهما اعتبارات إستراتيجية، وسياسية، واقتصادية، وثقافية، هي اعتبارات يمكن إن تضعف أمامها الأسباب المضادة للتفاهم إذ عززها رغبة الطرفين في تغليب الحوار والرغبة في التلاقي وتغليب المصالح المشتركة واستغلال الفضاءات الممكنة للتقارب. (السرحدان، ٢٠٠١).

إن العلاقات الإيرانية-العربية تتميز حالياً بالاضطراب إذا أخذت بعض القضايا المحورية تلقي بضلالها على تلك العلاقة، وتطبع مسارها بشيء من التوتر، فهناك استمرار في احتلال إيران للجزر الإماراتية الثلاث، وإن هناك علاقات ودية تربط إيران مع الجماعات والحركات الإسلامية، ومنها حزب الله اللبناني والذي تنظر إليه بعض الأنظمة العربية بأنه قد يكون بداية لتدخل إيران في الشؤون الداخلية للدول العربية، بالرغم من عدم وجود أدلة محسوسة على دعم مادي وعسكري من جانب إيران لهذه الحركات، وإن دورها كما يراه البعض يقتصر على الدعم والتأييد المعنوي، وكما أن لإيران طموح في أن تحقق قوة هيمنة على الخليج العربي والشرق الأوسط،

والمساهمة في أي محاولة لإرساء بنية أمنية أو هيكلية جديدة للأمن في المنطقة، خاصة بعد امتلاكها للسلاح النووي، ولا يخفى على أحد إن القوة العسكرية الإيرانية هي عظمة جدا إذا ما تم مقارنتها مع القوة العسكرية العربية المفككة (السرطان، ٢٠٠١).

إيران الآن تلعب الدور الأكبر في الأزمة السورية سواء كان ذلك بشكل مباشر أم غير مباشر، وخصوصاً بدون أدنى شك تمكنت إيران من تحصيل نصف انتصار من خلال الاعتراف بحقها بالتخصيب بنسبة (٣ : ٥) مما يسمح لها بإنتاج وقود نووي لإدارة محطات توليد الكهرباء وكذلك للعلاج الطبي وبهذا تصبح إيران العضو الجديد في نادي الدول المنتجة للطاقة النووية، وهذا مكسب كبير لمن لا يدرك قيمته، فهو اعتراف رسمي بإمكانية إيران القيام بالتخصيب كبداية لتطوير القدرات الإيرانية على المستوى العلمي والتقني، وكذلك في تدوير العجلة الاقتصادية والمصانع بشكل يسمح لإيران أن تكون في مصافي الدول الصناعية المنافسة. (السرطان، ٢٠٠١)

لكن من ناحية أخرى لاشك إن هناك ارتباط بين توقيع الاتفاقية وكيفية النظر لمشاكل المنطقة من قبل الجانب الإيراني قبل التوقيع وبعده، فالجانب الأمريكي كما هو الإيراني ينظران لتلك المشاكل كحزمة، ولا بد من تفكيك عقده أو حلها في إطار صفقة شاملة تخفف الاحتقان المذهبي في المنطقة، وتحفظ المصالح المشتركة لكلا البلدين، مع مراعاة المصلحة الإسرائيلية كشريك متفوق دائماً عن أي طرف شرق أوسطي يحاول إن يلعب دور البديل عن الدور الإسرائيلي، هنا يبرز دور المشكلة السورية كمفتاح لكافة مشاكل المنطقة من حيث السخونة، والحدة، والتأثير، وعلى هذه الخلفية يجري الحديث عن ضرورة عقد مؤتمر جنيف ٢ وضرورة مشاركة كافة الأطراف العربية والإقليمية وعلى رأسها إيران، وما هذا التحرك الدبلوماسي الإيراني والإقليمي والعربي إلا مؤشراً جديداً على جدية التحرك الدولي في إيجاد حل لكافة أزمت المنطقة، بما فيها المشكلة السورية المستفحلة، والتي بدأت تشكل عامل قلق

للجانِب السعُودي المتخوف من الحالة الجهادية القاعدية والتي سترتد على أمنه القومي في المرحلة القادمة، في حال لم يتم احتواء الصراع. (غنام، ٢٠١٣)

يمكن إن نلخص المتغيرات التي تواجه مستقبل العلاقات العربية الإيرانية في بعض النقاط من أهمها: انتزاع الشعوب العربية من النظم المُستبددة التي حكمتها عقوداً طويلة وشعورها بالحرية، وفكرة أسلمة الثورات العربية، مع احتمالات تفكك الشعوب العربية مثل ما حدث في العراق، وما يحدث في اليمن، ومسألة المصادقية التي تفقدها إيران عندما تُثني على الثورات في مصر، وتونس، وليبيا، في الوقت الذي تأخذ فيه موقفاً مُخالفًا بالنسبة لسوريا، بالإضافة إلى فكرة تدخل إيران في شؤون الجميع في الوقت الذي لا تقبل فيها لتدخل من أحد. (غنام، ٢٠١٣)

إن هناك قيوداً نابعة عن مسألة ما حدث مع إسرائيل من تزايد العداء الإسرائيلي لإيران، وأيضاً تغير موقف حركة المقاومة الإسلامية "حماس" عندما اتجهت إلى مصر لإتمام عملية المُصالحة دون طلب أو انتظار تأييد من سوريا أو إيران.

إن من أبرز مظاهر التدخل الإيراني تمثلت في محاولة تشبيه المحاولة الانقلابية بالبحرين بثورات مصر وتونس وليبيا، وقد حاول المرشد الإيراني «كما جاء في دراسة مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية» استعطاف فئة معينة من المجتمع البحريني، بالإضافة إلى تصريحات مسؤولين آخرين النظام الإيراني، في محاولة لإيهام المجتمع الدولي بأن ما يحدث بالبحرين هو صورة مماثلة لما وقع في بعض الدول العربية التي تعرضت لرياح الربيع العربي. (الجودر، ٢٠١٤)

من هنا فإن المتابع للحراك السياسي بالبحرين والأعمال الإرهابية والعنيفة يرى بأن إيران تستخدم سلاحين في ذلك، وهو الشعور القومي والمذهبي، فتحاول السيطرة على بعضا لفئات الضالة في مجتمعاتها، ومحاولة تجيرهم لمشروعها المعروف بـ

"تصدير الثورة"، والمؤسف إن هناك بعض الفئات بالبحرين قد باعت ضمائرهما وان ساق تخلف تلك الدعاوى لتغيير هوية أبناء المنطقة. (الجودر، ٢٠١٤)

وإننا نرى أيضاً اختلاف موقف الخليج من الثورات العربية، وذكرت على سبيل المثال دور السعودية في كبح تطور انتفاضة البحرين، التي كان من الممكن إن تأتي بنظام له علاقات طيبة بإيران، وأيضاً الدور القطري في الملف الليبي، وترويض الثورات العربية بشكل عام، وفي المقابل هناك دعم للثورة السورية بشكل مادي من خلال تقديم الأموال للثوار. (الجودر، ٢٠١٤)

بالرغم من القلق العربي القائم على التوجس والريبة من النوايا الإيرانية فإن إيران حالياً وبسبب التطورات الدولية وعلاقتها المتوترة مع الغرب والولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل تتبع أسلوب التكيف والتأقلم مع المتغيرات الطارئة لهذا فهي تعتمد إلى تنشيط فعلها الدبلوماسي وتحسين علاقاتها مع دول الخليج والسعودية على وجه الخصوص. (الجودر، ٢٠١٤)

كأثر للثورات العربية قامت عملية «فجر أوديسا»، التي تقوم بها قوات تحالف دولي بقيادة الولايات المتحدة، وفرنسا، وبريطانيا، ضد ليبيا، من أجل إجبار قوات العقيد الليبي معمر القذافي على وقف إطلاق النار ضد المدنيين، تحت غطاء التدخل الإنساني. (الجودر، ٢٠١٤)

يستند هذا التدخل للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، الذي يتيح لمجلس الأمن اتخاذ كافة الإجراءات حال تهديد السلم والإخلال به ووقوع عدوان على المدنيين في دولة من الدول حيث تنص «المادة ٤١» من الميثاق على: «لمجلس الأمن إن يقرر ما يجب اتخاذه من التدابير التي لا تتطلب استخدام القوات المسلحة لتنفيذ قراراته، وله إن يطلب إلى أعضاء الأمم المتحدة تطبيق هذه التدابير. ويجوز إن يكون من بينها وقف الصلات الاقتصادية، والمواصلات الحديدية، والبحرية، والجوية، والبريدية، والبرقية،

واللاسلكية وغيرها من وسائل المواصلات وقفا جزئيا أو كلياً، وقطع العلاقات الدبلوماسية».

كما تنص «المادة ٤٢» على أنه «إذا رأى مجلس الأمن إن التدابير المنصوص عليها في المادة ٤١ لا تفي بالغرض أو ثبت أنها لم تفِ به، جاز له إن يتخذ بطريق القوات الجوية والبحرية والبرية من الأعمال ما يلزم لحفظ السلم والأمن الدولي أو لإعادته إلى نصابه. ويجوز إن تتناول هذه الأعمال المظاهرات والحصر والعمليات الأخرى بمكان ثمة تدخل سابق في أوائل تسعينات القرن الماضي حينما عوقبت ليبيا بالحصار الاقتصادي والحظر الجوي، بعد اتهام لبيبين بالضلوع في تفجير طائرة أميركية في ما عرف بقضية لوكيربي. ونص القرار رقم ٧٤٨ المؤرخ في ٣١ مارس ١٩٩٢ على عدم السماح لأي طائرة بالإقلاع من إقليمها أو الهبوط فيه أو التحليق فوقه إذا كانت متجهة إلى ليبيا أو قادمة منها ما لم تكن الرحلة المعينة قد نالت على أساس وجود حاجة إنسانية هامة موافقة لجنة مجلس الأمن. كما حظر القرار تزويد ليبيا بأي طائرة أو قطع طائرات وتوفير خدمات الهندسة والصيانة للطائرات الليبية أو أجزاء الطائرات الليبية، ومنح شهادة الأهلية للطيران إلى الطائرات الليبية. ورفع الحظر بقرار من مجلس الأمن في سبتمبر (أيلول) ٢٠٠٣.

لكن إزاء عمليات العنف التي يرتكبها نظام القذافي ضد شعبه، والتي راح ضحيتها حتى الآن أكثر من ١٠ آلاف قتيل، تظل هذه الشكوك محل نظر، خاصة بعد إن دعت جامعة الدول العربية في ١٢ مارس ٢٠١١، مجلس الأمن الدولي لفرض حظر جوي على ليبيا، وتحمل مسؤولياته لحماية الشعب الليبي.

إثر ذلك تبنى مجلس الأمن يوم ١٧ مارس ٢٠١١، قراراً رقم ١٩٧٣، قضى بفرض حظر الطيران فوق الأجواء الليبية ودعا لاتخاذ كافة التدابير الضرورية الأخرى لحماية المدنيين من قصف القوات الموالية للقذافي منها تنفيذ ضربات جوية. وتضمنت مسودة القرار، الذي صوتت عليه عشر دول، منها بريطانيا وفرنسا ولبنان

والولايات المتحدة، وامتنعت خمس دول عن التصويت هي: روسيا والصين وألمانيا والبرازيل والهند، فرض حظر على كافة الرحلات في الأجواء الليبية، عدا رحلات طائرات الإغاثة، وخول القرار الدول الأعضاء اتخاذ كافة التدابير الضرورية لحماية المدنيين والمناطق التي يقطنها المدنيون المهددون بالهجمات، لكنه استبعد استخدام قوات لاحتلال الأراضي الليبية. وشدد على حظر تصدير الأسلحة إلى ليبيا بدعوة جميع الدول الأعضاء إلى «تفتيش كافة السفن والطائرات القادمة من ليبيا أو الذهاب إليها». وبالفعل في ١٩ مارس ٢٠١١ بدأ التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا الهجوم على ليبيا في عملية «فجر أوديسا»، وبدأت القوات بقصف جوي وبحري لأهداف عسكرية ليبية. وأطلقت القوات الأميركية والبريطانية في اليوم الأول ١٢٤ صاروخا عابرا من طراز «توماهوك» على أكثر من ٢٠ منظومة دفاع مضاد للطيران غالبيتها على طول الساحل الليبي المطل على المتوسط.

استمر نظام الرئيس الليبي معمر القذافي الذي دام أربعة عقود، لا تختلف معظم الدول، التي ساهمت في هذه العملية العسكرية أو التي وافقت على قرار مجلس الأمن الذي شرّع التدخّل العسكري، في توصيف حالة الأوضاع الأمنية المتدهورة في ليبيا وانتشار ظاهرة الإرهاب من جراء الانفلات الأمني وانتشار السلاح وعدم قدرة الدولة على فرض سيطرتها المركزية على كامل ترابها الوطني.

في هذا السياق، صرّح فيتالي تشور كين مندوب روسيا الدائم لدى الأمم المتحدة بأن النزاع في ليبيا في العام ٢٠١١ أصبح من أهم العوامل التي دفعت منطقة شمال أفريقيا نحو "الانزلاق لهاوية الإرهاب". وذكر تشور كين إن "الأحداث في ليبيا أصبحت من دون أي شك عاملاً قوياً دفع المنطقة نحو الإرهاب". وشدد على إن الإرهابيين في المنطقة مجهزون جيداً، مضيفاً إن تدفقاً لأسلحة من ليبيا بعد الإطاحة بنظام معمر القذافي قد ساهم في ذلك. واعتبر الدبلوماسي الروسي إن الأحداث الجارية في مالي بعد استيلاء المسلّحين على شمال البلاد تثبت صحة هذه التوقعات. وأضاف

أنه " نشأت بؤرة خطيرة للإرهاب، لكنه لا يجوز إن نتجاهل إن الإرهابيين لا يستقرون في مكان ما، وبإمكانهم الانتقال إلى دول أخرى بعد الفرار من شمال مالي. وأخشى أن الصراع مع هذا التهديد الإرهابي سيكون طويلاً وجدياً. (الجودر، ٢٠١٤)

### الدور التركي :

كان للتغيرات الدولية دوراً مهماً في بروز الدور التركي على الصعيدين الإقليمي والدولي، فبعد حرب الخليج الثانية، وانتهاء الاتحاد السوفياتي، بدأت تركيا بالبحث عن دور إقليمي لها يبعث لها المكانة الدولية في إطار النظام الدولي الجديد، وخاصة إن وضعها الإستراتيجي قد تغير تماماً بعد تحجيم القوة العسكرية العراقية في حرب الخليج الثانية، وتلاشي المخاطر التي كان يمثلها للأمن التركي، وخسارة سوريا للقطب الروسي كحليف إستراتيجي كان يشكل المصدر الرئيسي لتسليحها ودعمها الإستراتيجي.

وجدت تركيا إن الفرصة باتت مناسبة لها للتحرك للإعلاء من مكانتها ونفوذها، فبدأت بالعمل على استثمار المزايا والخدمات التي قدمتها تركيا لقوات التحالف في حربها ضد العراق، وطبيعة النظرة الأمريكية لتركيا باعتبارها إلى جانب إسرائيل، مما يؤدي إلى خدمة أهدافها الإستراتيجية ومصالحها الحيوية في المنطقة.

يتواصل اهتمام تركيا منذ نهاية الثمانينات وبداية التسعينات بما يدور من تطورات دولية وإقليمية كبيرة وما يحيط بها: الاتحاد الأوروبي في الغرب، والعرب في الشرق والجنوب الشرقي، والآسيوي آسيا الوسطى في الشمال والشمال الشرقي.

تسعى تركيا من خلال ممارساتها إلى تأكيد اختلال توازن القوى بينها وبين العراق لصالحها ومن ثم التأسيس لإقامة منطقة عازلة داخل الأراضي العراقية بحجة تطويق عناصر حزب العمال التركي الكردستاني ومنعهم من التسلل عبر الحدود على غرار

الحزام الذي تقيمه إسرائيل في جنوب لبنان الأمر الذي يعني احتلال تركيا للأراضي العربية. (أبو لبد، ٢٠٠١)

## الدور الإيراني:

يمكن وصف العلاقات العربية الإيرانية بالاضطراب حيث تعد إيران من أهم دول الجوار الجغرافي للوطن العربي، وان التفاعلات الإيرانية العربية يأخذ منحى مختلفا عن تركيا ، بالرغم من إن الدولتين تقعان في طرف منطقة الوطن العربي وهما إسلاميتان وتربطهما علاقات دينية وتاريخية قديمة، لكن إيران والعرب تجمعهما اعتبارات إستراتيجية وسياسية واقتصادية وثقافية يمكن إن تضعف أمامها الأسباب المضادة للتفاهم، وهناك توتر في العلاقات مع العراق ولا يوجد حل نهائي لخلافهما الحدودي واستمرار طهران لاحتلال الجزر العربية الإماراتية الثلاث، ودورها في الدعم والتأييد المادي والمعنوي لبعض الجماعات والحركات الإسلامية في بعض الدول العربية، والذي تفسره بعض القيادات العربية على انه مقدمة لتدخل إيران في شؤونها الداخلية، كل ذلك يؤكد إن طموح إيران هو تحقيق قوة مهيمنة في الخليج والشرق الأوسط ومحاولة إرساء بنية أمنية وهيكلية جديدة للأمن في المنطقة.

تمثل إيران في الوقت الحاضر مصدر تهديد للأمن القومي العربي أكثر منها مصدر دعم وتكرار الدعوات بين الحين والآخر من إن البحرين جزء من إيران الأمر الذي يقلل من فرص دعم الطابع التعاوني للعلاقات العربية- الإيرانية ، وهذا ما تسعى إليه أمريكا من خلال التركيز على ترسيخ قنوات النخب الحاكمة وخاصة في الخليج العربي ، إن أهم التحديات التي تواجه دول مجلس التعاون الخليجي هي المشاكل مع دول الجوار الجغرافي من خلال العراق وإيران، وتحاول الولايات المتحدة إن تستبعد إسرائيل من كونها تمثل تهديدا حقيقيا لأمن الخليج، وتغيير إدراك القيادات الخليجية حول تأثير التهديد الإيراني على الأمن الخليجي. (أبو لبد، ٢٠٠١)

بعد التعرف على بعض المتغيرات الاقليمية التي اثرت على الامن القومي العربي  
لابد لنا من دراسة المتغيرات الدولية التي ساهمت بالتاثير على الامن القومي العربي  
وذلم في المطلب الثاني كما يلي :

### المطلب الثاني: المتغيرات الدولية

لا بد من تحديد طبيعة العلاقة بين النظام الدولي والنظام العربي حيث يوجد  
مدارس متعددة تتناول العلاقة بين النظام الدولي والنظام العربي وأسماها مدرسة التبعية  
والتي يرى أنصارها العلاقة بين النظامين، باعتبارها علاقة ذات اتجاه واحد بين مراكز  
القيادة في النظام الدولي والنظم الإقليمية، وبالتالي يركز أنصار هذه المدرسة على  
علاقات الاعتماد المتبادل غير المتكافئة بين بلاد المركز الرأسمالي الصناعي، وبلاد  
الهامش وغياب التنمية المستقلة .

في مقابل هذه المدرسة التي تذهب إلى القول بوجود علاقة ذات اتجاه واحد، بين  
النظام الدولي السائد وبين النظم الإقليمية تبلورت منذ أوائل السبعينيات مدرسة " النظم  
الإقليمية "، التي يمكن القول إن إضافتها الرئيسية في هذا الصدد تمثلت في التأكيد على  
إن واقع العلاقة بين هذه النظم الإقليمية، وبين النظام الدولي السائد أكثر تعقيدا من إن  
تكون علاقة ذات اتجاه واحد، فالنظم الإقليمية تملك تفاعلاتها الذاتية التي تتم وفقا  
لاعتبارات خاصة بها بعيدا عن الدول الكبرى في النظام الدولي، ومن ثم فإن التفاعلات  
الإقليمية ليست مجرد انعكاس، أو رد فعل وامتداد لإرادة النظام الدولي السائد .

بعد انهيار الاتحاد السوفيتي خلت الساحة للولايات المتحدة الأمريكية قائدة  
المعسكر الرأسمالي لرسم إستراتيجيتها لعالم ما بعد الحرب الباردة، ويمكن إن تشكل  
الكلمة التي ألقاها الرئيس بوش الأب التحديد المعلن للنظام العالمي الجديد، وان هذه  
التحولات في السياسة الدولية، هيأ الظروف لتكون الولايات المتحدة الأمريكية القوة

العظمى الوحيدة في العالم، ومنذ تلك اللحظة تسعى الولايات المتحدة لفرض سيطرتها الكاملة وإخضاع العالم بأسره لسيطرتها عبر ما يسمى بالنظام الدولي الجديد، والذي وصفته بأنه سيجلب السلام العادل ويطبق الأشرعية الدولية ويدافع عن حقوق الإنسان ويدعم الأمم المتحدة لتأخذ دورها الفعال من أجل تحقيق السلام والأمن والحفاظ على مستقبل الإنسان على الأرض، من أجل إلغاء الحروب وإبعاد شبح الخوف والفقر. (أيوب، ٢٠٠٣)

من هنا نصبت الولايات المتحدة الأمريكية نفسها شرطياً على العالم ولم تخف ذلك، ولكي تحافظ الولايات المتحدة على تحالفاتها مع الجانب الأوروبي والياباني الذي يشكل الركيزة الأساسية للهيمنة على العالم، ابتدعت بعد زوال الخطر الشيوعي الخطر الجديد وهو خطر العالم الثالث وما يمثل من قوة بشرية وعسكرية قد تشكل مستقبلاً خطراً على المصالح الأمريكية. (أيوب، ٢٠٠٣)

إن التحولات الدولية قد أبرزت دور الولايات المتحدة الأمريكية وأعطتها وضاعاً دولياً متميزاً ترافق مع استمرار القيود التي فرضتها على الأمن القومي العربي وتصاعدها من خلال سلوكها الدولي، وأعطت لنفسها حقوقاً، دون أن تسمح لأحد بالسؤال عن أسسها أو مصادرها ومنها: (أيوب، ٢٠٠٣)

١. حق أخلاقي على البشرية كلها، فالولايات المتحدة اليوم تعتبر نفسها حكماً ومرجعاً في حقوق الإنسان حيث تصدر وزارة الخارجية الأمريكية تقريراً كل سنة تقوم بتقييم دول العالم حول نجاحها أو إخفاقها في احترام حقوق الإنسان.
٢. حق الإشراف على الأداء الاقتصادي العالمي وفقاً لقواعد السوق الحر ومن المنظور الأمريكي، وبالتالي فإن الولايات المتحدة لها إن تقرر ما هو الأسلوب الذي يتفق مع العصر وما الذي يجافيه.
٣. حق تكييف وتطبيق القانون الدولي وحماية الشرعية الدولية من منظور أمريكي، مستخدمة في ذلك كل أنواع الأسلحة: الحرب النفسية و الحرب التدميرية.

٤. حق إعطاء صك البراءة أو توجيه تهمة الإرهاب لمن تشاء بما يتفق مع موقفه من المصالح الأمريكية والسياسية الأمريكية.

٥. حق السيطرة على أية منطقة تعتبرها الولايات المتحدة مناطق حيوية لها بجميع الوسائل حتى القوة العسكرية كما حدث في العراق.

إن أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١ الأمنية والعسكرية وهي واضحة، وما انعكس عليها كيفية تناول العرب ومعهم معظم العالم لقضية الأمن الداخلي بعد ١١ أيلول كان فيه غموض شديد لتعريف العدو لدى الولايات المتحدة الأمريكية، فقد سمي بالإرهاب ، وهذا فتح المجال لان يبدأ هذا العدو في مقررات دراسية وينتهي بأسماء بن لادن ، والعدو هنا للمرة الأولى غير واضح المعالم وترتب عليه إن المعركة والهدف غير محددين فهو على مقررات دراسية تنظيمات ودول، وبالتالي لا يمكن تقييم الانجاز بالمعنى العسكري لأنه لا يوجد شيء محدد يمكن القياس عليه ، لهذا أصبح لهذه المعركة مجال جغرافي غير محدد ومدى زماني غير محدد فهي حرب مفتوحة تبدأ وتنتهي حين يقررون ذلك.(أيوب،٢٠٠٣)

أدت أحداث أيلول ٢٠٠١ إلى إحداث تغييرات جذرية في النظريات الإستراتيجية التي طبقتها في حروب عقد التسعينات، وقد أدت هذه الإستراتيجية في جانبها السياسي إلى ظهور النظام العالمي الجديد على الساحة الدولية، فظهر هذا النظام العالمي الجديد على الساحة الدولية، فظهر هذا النظام نتيجة الهيمنة الأمريكية على مقدرات العالم أجمع، وخصوصاً اتجاه العالم الإسلامي، والذي يعني التدخل في شؤون الدول بهدف إجهاض المخاطر والتهديدات التي تمسها من قريب أو بعيد، بل ويمكن إن يؤدي بها إلى تحديد شكل الحكم في العديد من الدول التي تريد حتى يستقر النظام العالمي الذي ترضى عنه الولايات المتحدة الأمريكية.(حسين،٢٠٠٩)

فقد تركز الفكر الإستراتيجي الأمريكي لإدارة الصراع المسلح في أفغانستان على عدة محاور؛ المحور الأول: الحفاظ على استمرار التحالف الدولي من أجل استمرار الحرب ضد أفغانستان، المحور الثاني: استقطاب المعارضة الأفغانية واستخدامها من أجل تنفيذ الحرب بالوكالة عن القوات الأمريكية والتي أطلق عليها (إستراتيجية الحرب صفر) والتي تعني عدم إدخال قواتها في صراع مستقبلي يؤدي إلى إحداث خسائر في قواتها وهو أمر لا تتحمله الولايات المتحدة، المحور الثالث: استخدام الولايات المتحدة الأمريكية لإستراتيجية الضربات المركزة المتتالية باستخدام قواتها الجوية والصاروخية، واستخدام المنظومات الحديثة من الأسلحة والذخائر من أجل إحداث أكبر قدر من الخسائر في القوى المعادية لها "إستراتيجية القتال عن بعد". (حسين، ٢٠٠٩) اختارت الولايات المتحدة الأمريكية طريق الحرب ولكنها حرب من نوع جديد وهي حرب ضد الإرهاب، بهدف القضاء على الإرهاب في كل مكان من العالم خلال معركة ممتدة ومستمرة تحت مسمى "الحرية الدائمة"، والإطاحة بحكم طالبان في أفغانستان، وإبدال نظام جديد به قوامه تجميع قوى المعارضة، والقضاء على تنظيم القاعدة.

كما أن ليس لهذه الحرب أسلحة محددة لأن الهدف ليس مجرد هدف عسكري بل يشمل أحياناً أهدافاً ثقافية ودينية، وبالتالي أسلحة الحرب تبدأ من تغيير مناهج دراسية وتمر بالأعلام وتنتهي ببعض الأسلحة النووية وهذا تنوع في الأسلحة غير مسبوق في تاريخ الصراعات في العالم كذلك شهدت هذه الحرب ولا زالت تشهد أول وأوسع حالة في التاريخ البشري المعروف للتعاون الأمني للدول فلم يحدث أبداً تعاون أمني على هذا المستوى في تاريخ العالم حتى اليوم علماً إن غير المعلن منه أكثر من المعلن. (أيوب، ٢٠٠٣)

هذه الحرب بخصائصها انعكست على مفهوم الأمن لدى الدول العربية؛ لأننا نتحدث عن واقع موجود، إذ انعكس مفهوم الأمن بطرق مختلفة، حيث زادت أهمية أجهزة الأمن الداخلية في داخل الدول العربية، وأصبحت وظيفتها محاربة ما يسمى الإرهاب، وأصبح لها أهمية مضاعفة في نشر هذا المصطلح، واصبح ما ينتج عن أي مشكلة بصيغة الإرهاب.

معالجة الولايات المتحدة الأمريكية من الناحية الأمنية لما بعد أحداث ١١ أيلول، وخصائص الحرب التي أعلنتها أمريكا والمتوقع استثمارها لفترة طويلة بما يترتب عليها من تناقض، حيث إن الأمن قد زاد عن السياسة، وان الاعتبارات الأمنية أصبحت أهم من الاعتبارات السياسية المتوقع أن تستمر لفترة قادمة، وخاصة إن الولايات المتحدة من غير المنتظر أن تكبح جماح نفسها في الحرب القادمة، وبالتالي فان الحالة الأمنية في العالم اليوم لها الأولوية، وان الدول العربية التي نريد نحن أن ندفعها إلى التفكير في الأمن القومي العربي بالمعنى الإستراتيجي، تعيش في حالة هلع امني بالمعنى المباشر والضيق و علينا أن نتعامل مع هذه النظم بهذا المعنى.

تبع ذلك أن أولت إدارة الرئيس بوش الأب اهتماماً لافتاً ملف الأزمة العراقية، وطرح برنامج العقوبات الذكية على العراق، بهدف تضيق الخناق عليه، واستنزاف قدراته وإمكانياته الاقتصادية، وفي شباط ٢٠٠١ تم توجيه ضربة جوية أمريكية - بريطانية ضد عدد من الأهداف العسكرية العراقية. (حسين، ٢٠٠٩)

في أعقاب أحداث ١١/أيلول/٢٠٠١ أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية الحرب على الإرهاب وبدأت أولى خطواتها بالحرب على العراق، حيث بدأت الولايات المتحدة الأمريكية في تصعيد الأزمة العراقية على المستوى الدولي، واتجهت إلى الأمم المتحدة لتوفير الشرعية الدولية بما يخدم مخططاتها، كما أعادت الولايات المتحدة صياغة إستراتيجيتها العسكرية فيما يعرف باسم "الهيمنة الأمريكية" والتي تتحدد في خلق مستوى عال من التوتر يصل إلى مستوى الأزمة، والتي تؤدي بدورها إلى الصراع

العسكري إن لم يستجيب الآخر لمطالبها، فعملت على إصدار القرار رقم ١٤٤١ الصادر من مجلس الأمن في تشرين الثاني ٢٠٠٢، كما قامت بالضغط على مفتشي الأمم المتحدة لإدانة العراق، والتحرك داخل مجلس الأمن للتأكيد على إن العراق لم ينفذ القرار ١٤٤١، وعندما فشلت في إصدار قرار جديد يتيح لها ضرب العراق، تجاوزت الشرعية الدولية، وقامت بالتعاون مع بريطانيا خارج نطاق الأمم المتحدة بغزو العراق، بهدف السيطرة والهيمنة على دول المنطقة، وعلى مصادر النفط. (حسين، ٢٠٠٩)

لم تفتنح الولايات المتحدة الأمريكية ولم تنتظر لإتمام لجان التفيتش لمهامها وهنا سقط القناع عن وجه الولايات المتحدة الأمريكية، فالضربة العسكرية للعراق محققة الوقوع دون انتظار قرار من مجلس الأمن أو الموافقة الدولية، فالهدف هو تغيير نظام الحكم في العراق، ولم تكن الحرب عادية إنما قامت الإدارة الأمريكية باستخدام احدث أنواع الأسلحة وأكثرها شدة وعنفاً وتأثيراً، حيث راح ضحيتها مئات الآلاف من المواطنين العراقيين الأبرياء العزل، وتم تهجير ملايين من العراقيين وتشيتيتهم في كافة أنحاء العالم. (حسين، ٢٠٠٩)

تعتبر هذه الحرب كارثة إنسانية للعراق بكافة المقاييس، كما لم تفتنح معظم دول العالم بالمسوغات الأمريكية لشن الحرب، حيث إن أمريكا هي التي أمدته بعناصر تصنيع الأسلحة، وعاونت بريطانيا أيضاً، عدا عن إن إسرائيل تمتلك برنامج نووي شامل وأسلحة ذرية، ومع ذلك ركزت الولايات المتحدة على العراق للسيطرة على مزار الطاقة في العالم، وإضعاف العالم العربي لصالح امن واستقرار إسرائيل، وقد يكون لاكتساب موضع قدم داخل آسيا سواءً الوسط، أو الشمال، على الحدود الروسية والصينية، والاقتراب من سوريا وإيران.

منحت التهديدات واضحة تماماً وواقعاً ملموساً وأصبح من الواضح إن العالم العربي معرض للضربات العسكرية الأمريكية من اجل إعادة رسم الخريطة السياسية

للمنطقة بما يهدد الأمن القومي العربي، ويصب في مصلحة إسرائيل، وبذلك أصبح هناك خطورة من احتمال إن تشن حروب تحت عناوين محافظة الإرهاب، باعتبار إن الولايات المتحدة الأمريكية تختار الدول التي توجه لها الضربات الوقائية بما يعني الاعتداء على سيادة الدولة في إطار مفهوم الحرب ضد الإرهاب.(حسين، ٢٠٠٩)

هذه الحرب نتج عنها عدم الاستقرار الدولي والقلق المستمر في توقع توجيه ضربات وقائية إلى البنية الأساسية للدول المستهدفة، فقد أدى هذا المفهوم إلى إن تكون الحرب بديلاً عن السياسة، بما يجعلها عملية مستمرة لا تتوقف مع إمكانية فرض أزمات على دول عربية غير مرغوب في سياستها، وهذا هو ما تعانيه الآن سوريا.

افرز النظام العالمي الجديد ما يعرف بالعولمة التي لها تجليات سياسية متعددة تظهر في قضايا حقوق الإنسان وقضايا الديمقراطية وسيادة الدولة وقوتها ووظائفها وفي التدخل في الشؤون الداخلية للدول، ففي الوقت الذي تقوم به الولايات المتحدة الأمريكية الذي تبشر فيه بالديمقراطية، والليبرالية، وحقوق الإنسان، وحرية الفرد، والحريات العامة، فهي تغض الطرف على انتهاك هذه القيم في كثير من بلدان العالم، إما بسبب المصالح التجارية، أو بسبب سياسات بعض الدول وتحالفها (الشرعة، ٢٠٠٧)

لعل أبرز مثال على ذلك ما شهدناه ولازال مستمراً من الانتهاكات التي يقوم بها العدو الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني، وعدم اتخاذ أي إجراء للدفاع عن حقوق هذا الشعب، وذلك للمحافظة على الكيان الإسرائيلي.

## الفصل الثاني : المتغيرات الخارجية والداخلية وأثرها على مصادر تهديد الأمن القومي العربي

**المبحث الأول: مصادر التهديد النابعة من البيئة الداخلية.**

المطلب الأول: التهديد ذات الطابع الهيكلي.

المطلب الثاني: ازدواجية القطري القومي.

**المبحث الثاني: مصادر التهديد النابعة من البيئة الخارجية.**

المطلب الأول: القيود الأمنية التي فرضتها الولايات المتحدة

وإسرائيل.

المطلب الثاني: دول الجوار والترتيبات الإقليمية.

## تمهيد

تواجه الدول العربية تحديات خارجية وداخلية كثيرة في ظل الأوضاع في المنطقة تؤثر على الأمن القومي العربي. وقد ازدادت هذه التحديات في الفترة الأخيرة، نظراً للتغيرات التي حدثت من تغيرات دوليه وإقليمية ومحلية، وانعكست هذه التغيرات على العالم العربي. وهنا برز التأثير على إن هناك كيانات وقدرات اقتصاديه، وهي احد المؤثرات الرئيسية على الأمن القومي العربي، بعد أن كانت القدرة العسكرية في مقدمة التأثير، ومن هنا نجد إن ظاهرة الأمن القومي ارتبطت بجانب العنف على جميع المستويات. (سالم، ٢٠٠٣)

يهدف الأمن القومي إلى تأمين الدولة من الداخل ودفع التهديد الخارجي عنها، بما يكفل لكل دولة وشعبها الحياة الآمنة داخل حدودها واستغلال طاقتها للتنمية الشاملة، أما إذا توقفت مصالح وغايات وأهداف مجموعة من الدول أو واجهها تحديات، فإنها تلجأ إلى التنسيق فيما بينها لتأمين نفسها ودرء الأخطار الخارجية ضمن خطة موحدة لتلك الدول.

تحقيق الأمن القومي لدولة أسهل وأيسر بكثير من تحقيقه لمجموعه من الدول، وإذا وجد إن هناك اختلاف في سياسة أو إستراتيجية كل دولة أو مجموعة من الدول عن فلسفة، أو فكر، أو منهج، تحقق من خلاله أمنه القومي يترتب عليها خيارين، هما:

١. أن تقوي نفسها وتفرض سيطرتها ونفوذها إلى أقصى حد ممكن، حيث يفترض أن تكون درجة الأمن القومي انعكاس لقوتها، ويعتمد ذلك على تحقيق وتنمية وتطوير قدراتها وخاصة العسكرية.

٢. أن تركز جهودها من اجل زيادة التعاون بينها وبين الدول، وخفض دور القوة في العلاقات الدولية، حيث يتحقق الأمن القومي من خلال علاقات حسن الجوار.

تتضح مصادر تهديد الأمن القومي من خلال ما وصلت إليه بعض الدول من تمزق وتفكك وثورات، قضت على أمنها واستقرارها التي كانت تنعم به في السابق، وظهور متغيرات داخلية وخارجية أثرت على هذه المصادر.

وسنتحدث أولاً عن المتغيرات الداخلية التي أثرت على الدول والتي تتضح من خلال ظهور أول تهديد عربي\_عربي عندما دخلت القوات العراقية إلى الكويت في ٢\أغسطس\١٩٩٠، ثم تلاها ظهور ما سمي بالربيع العربي.

ففي تونس بدأ حراكها الطبيعي عام ٢٠١٠ للمطالبة بتحسين الأوضاع الاقتصادية، والاجتماعية، والحريات، ثم فرار الرئيس التونسي بن علي حيث اعتبرت حالة جديدة وغريبة على المجتمع العربي، ووصول الرئيس التونسي بن علي إلى المملكة العربية السعودية التي منحته وعائلته حق اللجوء السياسي.

في مصر وجه الشباب المصريين عبر مواقع التواصل الاجتماعية على الإنترنت (فيسبوك، تويتر، يوتيوب، وغيرها) نداء إلى جميع المصريين لإعلان يوم الثلاثاء ٢٥ يناير/كانون الثاني ٢٠١١ (يوم غضب) حيث خرجت مسيرات سلمية حاشدة في جميع أنحاء مصر للمطالبة بإجراءات حكومية ضد الفقر والبطالة، وارتفاع الأسعار وزيادة سقف الحريات، وبشكل غير متوقع لجأت السلطات المصرية إلى فض هذه المسيرات باستخدام القوة، وإراقة الدماء الذي غير مطالب المسيرات إلى رحيل الحكومة، وقد زاد عدد المعتصمين، وأيضاً تواجد وسائل الإعلام العربية والعالمية، أدى ذلك إلى تنحي الرئيس حسني مبارك عن الرئاسة، ومطالبة بعض الدول الخليجية ترحيله إليها لضمان سلامته، فرفض طلب هذه الدول، وأودع الرئيس المصري بالسجن. فكان هذا مسماراً آخر في رؤية القادم من نتاج هذه المتغيرات المتسارعة في المشهد العربي.(خطاب، ٢٠٠٤).

قد تغير السيناريو في ليبيا، وذلك لتغير زعيمها معمر القذافي واختلاف التركيبة الحكومية عن المنظومات المتعارف عليها في الحكم، ولأن للقذافي ثارات ومشاكل مع الجميع كان تصرف الغرب والولايات المتحدة في ليبيا تصرفاً مختلفاً، حيث وضعت أسطولها العسكري وسلاحها في خدمة الثوار الليبيين، ساهم في منح الحراك الليبي فوضى مبرمجة أدت إلى ما حدث في ليبيا. (خطاب، ٢٠٠٤).

بعد هذه الأحداث (الربيع العربي) بدأت الولايات المتحدة بإرسال رسائل، بعضها واضح وصريح، والآخر إعلامي ظاهر ومبطن، مفادها بأن الدور قادم على الجميع، وأنه ما من دولة في مأمّن عن حركة الربيع التي تجتاح الوطن العربي وتحديدًا دول الخليج التي تلقت هذه الرسائل بحذر شديد وحرص وجدية، فشهدت هذه الدول تقريبًا حركة إصلاحات قانونية، واقتصادية، واجتماعية، وإنسانية، حصنت من خلالها قدر المستطاع من قدرات شعوبها على درء الفتن، والوقوف بوجه من يحاول إثارة القلاقل والمشاكل، ولو إلى حين، حتى ينقشع غبار التغييرات التي طرأت، وجاء بها الربيع العربي على سدة الحكم في تونس ومصر وليبيا.

بقيت الأمور متوازنة بين الولايات المتحدة الأمريكية والدول العربية حتى ظهرت الثورة السورية، حيث قالت الولايات المتحدة الأمريكية أنها تقف إلى جانب الثوار السوريين، وتؤيد حقهم في الخلاص من حاكمهم بشار الأسد، سواءً كان بعبارات صريحة أم رسائل لخلقائها تحثهم فيها على تقديم كافة الدعم إلى الثوار لمساعدتهم على إسقاط النظام السوري بسرعة، حيث يساعد ذلك على إضعاف حزب الله اللبناني، ثم إيران، وزيادة النزعة الطائفية في العراق. (خطاب، ٢٠٠٤).

ذهبت بعض دول الخليج إلى مساعدة ثوار سوريا ضد حاكمها بشار الأسد، مما أدى إلى تغير موقف الولايات المتحدة الأمريكية تجاه سوريا وإيران، والسعي لإيجاد مقاربة أمريكية-روسية، حيث أضرت مواقف الولايات المتحدة الأمريكية منذ بدء الربيع العربي بالعلاقات الأمريكية-السعودية. (خطاب، ٢٠٠٤).

حيث أعلنت السعودية عدم رضاها عن سياسات واشنطن تجاه قضايا كبيرة ومحرجة ومهددة للأمن القومي العربي، حيث دخلت العلاقة بين الطرفين إلى غرفة التبريد السريع مما جعل أمريكا تتحرك سريعا لإعادة الدفاء والثقة بين الطرفين إلى حدودها المعقولة.(خطاب، ٢٠٠٤).

إن مفهوم الأمن القومي العربي بحسب ميثاق جامعة الدول العربية يقوم على فكرة قدرة الدول العربية على حماية الأمة العربية من الأخطار الخارجية والداخلية القائمة أو المحتملة وتحقيق فكرة القومية العربية. أي إن الأساس هو القومية العربية حيث تنبه بعض قادة العرب من جراء إفرازات الربيع العربي حيث وجدوا إن الحلول الإسلامية التي جاءت للتغيير كانت وبالا على النظام العربي بأكمله وتبين ذلك من خلال المتغيرات الكبيرة التي طرأت على الحكم في العراق ووضوح خندق الطائفية في سوريا وزيادة وتيرة التدخل الإيراني في البحرين واليمن.... (خطاب، ٢٠٠٤)

قد تم الإعلان عن إنهاء الأمن القومي العربي عندما أعلن الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش الحرب على الإرهاب بعد أحداث سبتمبر أيلول ٢٠١١. ومنذ ذلك الوقت حتى هذه اللحظة لم يتمكن احد من القضاء على الإرهاب في الشرق الأوسط تحديداً لتسبب الفوضى في الدول العربية، وجعل الشكوك تدور حول ماهية المنظمات الإرهابية ومن يقف وراءها.(خطاب، ٢٠٠٤)

### اولا : واقع الأمن القومي العربي

يتسم واقع الأمن القومي العربي بحالة من الانكشاف لم يعانيتها من قبل، حيث تعاني الشعوب العربية الآن من حالات انكشاف للأمن القومي، تشتمل على ما يلي:

- الاحتلال المباشر لبعض الدول العربية مثل العراق وفلسطين، واحتلال جزئي مثل سوريا حيث ان الجولان هي محتله من قبل اسرائيل .

- انتهاكات الحدود والأجواء والمياه الإقليمية، مثل مطاردة القوات التركية لعناصر من حزب العمال الكردستاني، وانتهاك إسرائيل للأجواء اللبنانية ومياهها الإقليمية
- التوترات الطائفية التي تهدد الوحدة الوطنية والقومية، مثل التوترات في العراق بين السنة والشيعة والأكراد، والتوترات في لبنان بين المسلمين والمسيحيين.
- التوترات الداخلية الناجمة عن أسباب اجتماعية، وأزمات سياسية، مثل ما تشهده في اليمن من التوتر بين الحكومة والحوثيين، وفي السودان بين حزب المؤتمر الوطني وحركة التمرد في دارفور.
- إتباع غالبية الدول العربية سياسياً لقوى أجنبية، مثل عقد مؤتمر القمة العشرين في دمشق بنهاية مارس ٢٠٠٨.
- وجود قواعد وتسهيلات عسكرية أجنبية على أراضي دول عربية. مثل الوجود العسكري الأجنبي في العراق، والقاعدة البحرية الأمريكية في البحرين.
- ومن مظاهر انكشاف الأمن القومي العربي، الاعتماد على استيراد الأسلحة والمعدات العسكرية من جهات أجنبية، مما يؤدي إلى تعرض الأمن القومي العربي إلى ضغوطات خارجية تؤثر سلباً على استقراره.
- بالرغم من سلبيات حال الأمن القومي العربي إلا إننا نجد بعض الايجابيات أهمها وجود المقاومات العربية وقدرتها على توجيه ضربات إلى قوى الاحتلال والعدوان، مثال ذلك ما تقوم به المقاومة العراقية من شلل في التحرك الفعال للولايات المتحدة الأمريكية، وتمكن المقاومة اللبنانية من هزيمة القوات الإسرائيلية، والمثال الأكبر قدرة المقاومة الفلسطينية رغم الحصار والقيود والضعف في تلقي المساعدات تضيق الخناق على إسرائيل (المؤتمر القومي العربي، ٢٠٠٨)

صعود الدور الأمريكي وأثره على الأمن القومي العربي بدأ الدور السوفييتي بالانحسار على صعيد السياسة الدولية في منتصف الثمانينات، مما أدى إلى صعود الدور الأمريكي مكانة ونفوذاً وزاد ذلك حرب الخليج الثانية، حيث أسهم هذان الحدثان في انفراد أمريكا كقوة وحيدة على قوة النظام الدولي، حيث أظهرت أوروبا عجزاً كبيراً في اتخاذها موقف موحد في سياستها الخارجية حيال أزمة الخليج، واكتفت اليابان بتقديم بعض الدعم المالي لقوات التحالف الدولي التي تنزعها الولايات المتحدة الأمريكية.

فقد شكلت حرب الخليج الثانية ما يناسب الولايات المتحدة الأمريكية في انفرادها في تزعم النظام الدولي وإدارة الأزمة سياسياً وعسكرياً وصعودها في إدارة النظام الدولي الجديد. (أبو لبة، ٢٠٠١)

### ويمكن عرض مصادر التهديد الداخلية للأمن القومي العربي كما يلي:

١- أمن الجوار: حيث يحيط بالوطن العربي عشر دول بالإضافة إلى إسرائيل إلى إسرائيل وهي إيران وتركيا وأثيوبيا وأوغندا وزائير وإفريقيا الوسطى والتشاد والنيجر ومالي والسنغال من إفريقيا، حيث تمثل دول الجوار الجغرافي المباشر، حيث تشترك هذه الدول بعدة خصائص متفاوتة في حدتها تتلخص في: أولاً: في أنها دول غير رئيسية في النظام الدولي بمعنى أنه لا يوجد بين هذه الدول ما نسميه دولة عملاقة يمكن أن تمتلك معايير القوة المتعارف عليها في النظام الدولي، من حيث المساحة، أو عدد السكان، أو القوة العسكرية نووياً، أو صناعياً، أو اقتصادياً، مؤثرة في النظام الاقتصادي العالمي. وثانياً: أنها دول تنتمي إلى العالم الثالث، حيث تندرج جميعها تحت إطار مجموعة الدول المعروفة باسم العالم الثالث.

فيما يتعلق بالعلاقات العربية - الإفريقية فقد حدثت تغييرات عليها حيث انتهت الحرب الباردة واختفت قضايا الاستقطاب الدولي، وانتهت سياسة عدم الانحياز وأصبحت الدول الإفريقية جميعاً تتمتع بالعضوية في المنظمات العالمية والإقليمية

وتمارس دورها مثل باقي دول العالم المعاصر. والعامل الأهم هو تراجع مرحلة التعاون العربي الأفريقي لبناء علاقات متميزة وخاصة على المستوى الجماعي بين الدولة العربية والدول الإفريقية. (مهنا، ٢٠٠٤)

٢- أزمة الغذاء العربية والتكامل الغذائي: والمقصود بأزمة الغذاء هنا هي الفرق بين معدل الزيادة في استهلاك الغذاء من جانب وبين معدل الزيادة في إنتاجه من جانب آخر، وتنتج أزمة الغذاء من الزيادة المتسارعة في معدل النمو السكاني في المنطقة، ودورة الجفاف التي تلازم المنطقة منذ عقود.

٣- الأمن المائي: إن الأمن المائي أصبح بؤرة الاهتمام على مستوى الحكومات والشعوب، إذ يشعر الجميع الآن أن هناك أخطاراً تهدد وصول مياه ثلاثة أنهار حيوية ولا غنى عنها، وهي النيل، والفرات، والأردن، وتأتي هذه الأخطار من أقطار غير عربية تشكل دول المنبع عموماً، ومن الأخطار ما قامت به إسرائيل من تعميق لاتصالاتها بدول الجوار العربي والمشاركة في نهب ما أمكنها من الأنهار والمياه الجوفية لضرب العمق الإستراتيجي العربي في مقتل الأمن المائي. حيث أصبح الصراع على موارد المياه صراعاً مصيرياً تستخدم فيه الأسلحة المشروعة وغير المشروعة على السواء.

٤- أزمة التنمية: يلعب الاستعمار دور كبير في أزمة التنمية التي يعاني منها الوطن العربي حيث اقترن الاستعمار بالرأسمالية الصناعية التي نهبت ثروات الوطن العربي، ثم اقترن بالرأسمالية الاحتكارية التي احتكرت أسواق هذه الدول واستغلتها في تصريف الفائض من إنتاج أوروبا الصناعي. وبعد الاستقلال السياسي للدول العربية، استمر الاستعمار في إعاقة التنمية في الوطن العربي من خلال استخدام الكيان الصهيوني في فلسطين كسيف مسلط على تجارب التنمية الناجحة. وقد ساعد على ذلك الطبيعة الانعزالية للمحاولات التنموية العربية. (مهنا، ٢٠٠٤)

## ثانياً: المتغيرات الخارجية

إن الأمن القومي كأحد أهم الأهداف الرئيسية في السياسة الخارجية الإقليمية: نظامها السياسي أو معتقداتها الأيديولوجية أو إمكاناتها النسبية من القوة القومية، وأيا كان موقعها أو حجمها أو تعدادها هو الحفاظ على وجودها والعمل على تدعيم أمنها بكل ما تسمح به من قدرات وطاقات متاحة لديها. وهذا ما يدعو بعض الدول إلى الدخول في حروب ضد بعضها فهي قد تخوض مثل هذه الحروب إذا شعرت إن بقاءها وكيانها القومي أصبحا موضع تهديد.

### من الوسائل التي اتبعتها الدول لدعم أمنها القومي وحماية سيادتها الإقليمية:

الدخول في علاقات تحالف مع بعضها البعض، أو الحصول على معونات عسكرية، واقتصادية، من أية مصادر خارجية، أو توقيع عدم اعتداء بين دولة ودولة أخرى، أو إتباع سياسة محايدة تقوم على تخفيف العداوات التي قد تتعرض لها الدولة.

### وهناك أهداف ترتبط ارتباطاً وثيقاً ومباشراً بالأمن القومي تسمى أهداف السياسة

### الخارجية للدولة وهي:

١- تنمية مقدرات الدولة من القوة: تسعى الغالبية العظمى من الدول إلى تنمية مقدراتها وإمكاناتها من القوة القومية، حتى وإن تم ذلك على حساب غيرها من الدول، حيث التزم على كل دولة الاحتفاظ بحد أدنى من القوة تمكّنها من الحفاظ على كيانها السياسي والقومي ضد الضغوط والتهديدات التي قد تتعرض لها من الخارج، وهذا في الواقع هو مغزى الأمن القومي للدولة.

٢- زيادة مستوى الثراء الاقتصادي للدولة: يشكل الثراء الاقتصادي هدفاً هاماً من

أهداف الأمن القومي، حيث تبحث كل دولة عن رقعة إقليمية كافية لإيواء شعبها والبحث عن الموارد الاقتصادية التي تكفل له المستوى المعيشي المطلوب، لأن كل دولة من الدول يتطلب وجودها القومي توافر حد أدنى من الثروة الوطنية وإن

كانت هناك بعض الدول تتجاوز هذا الحد وتجعل من البحث عن زيادة ثروتها القومية هدفاً رئيسياً لسياستها الخارجية، ومثال ذلك الولايات المتحدة الأمريكية واستثماراتها الخارجية في قارات العالم المختلفة تقدر بـ ١١٠ بليون دولار، وكذلك اليابان وألمانيا الغربية تتبعان سياسات خارجية تعكس هذا الهدف بوضوح.

٣— التوسع: لقد مارست القومية دوراً أساسياً في تحريك الدوافع التوسعية لهذه الدول ومن أمثلة ذلك ما تمارسه اليوم الصهيونية العالمية المتمثلة في إسرائيل والتي تركز على ما يسمى بالقومية اليهودية، وهي التي تدفع بهذه الدولة إلى التوسع على حساب الدول العربية.

٤— الدفاع عن أيديولوجية الدولة والعمل على نشرها: تحرص كثيراً من الدول في سياستها الخارجية على الدفاع عن معتقداتها الأيديولوجية نظراً لما تمثله لها من دلالات تتعلق بواقعها السياسي والاجتماعي، واتجاهاتها من الدول الأجنبية، ومحاولة ترويج هذه الأيديولوجية ونشرها بكل الوسائل في الدول الأجنبية، اعتقاداً منها إن اتساع نطاق المشاركة الدولية للأيديولوجية التي تعتنقها إنما يدعم مصالحها على نحو أفضل، ويخلق مجالاً أكبر من التعاطف والتجاوب النفسي مع سياستها في الخارج.

٥— الأهداف الثقافية: تسعى كل دولة إلى دعم تراثها الثقافي والمحافظة عليه فالتراث الحضاري يشكل أحد المقومات الهامة، التي تستند إليها القومية في إثبات وجودها، وتلجأ الدول إلى وسائل متنوعة في حفظ تراثها الثقافي، وتختلف من دولة إلى أخرى ومن هذه الوسائل هي حماية استقلال الدولة لان الغزو الخارجي قد ينتهي بنسخ ثقافة الأمة وتشويهها أو تغييرها بشكل يفقدها أصالتها وجوانب التفرد والتميز فيها. وأيضاً فرض قيود على الهجرة إلى الدولة للحفاظ على تراثها الثقافي من الانقراض. فهناك دول تحاول صيانة تراثها الثقافي وحفظه من الاندثار أو الغزو

الثقافي الأجنبي، ودول تحاول إن تصدر ثقافتها عبر حدودها وفرضها على الآخرين.

٦- السلام كهدف للسياسات القومية: اكتسب السلام أهمية كبيرة في سياسة بعض الدول الخارجية خاصة في القرن العشرين حيث كان للنتائج التي تركتها الحرب العالمية الأولى والثانية أثر كبير في سعي بعض دول العالم إلى محاولة تفادي وقوع الحرب اتقاءً من خطر التدمير، وتوفيراً للإمكانيات المادية، والبشرية، التي تستنزفها الحرب الحديثة. وقد ازدادت أهمية السلام كهدف أساسي في سياسة الدول بعد الثورة التكنولوجية الهائلة في مجال إنتاج الأسلحة الصاروخية والهيدروجينية، التي تجعل من الحرب أمراً فظيماً، لما ستخلفه من دمار وتلوث إذا نشبت الحروب النووية التي تسمى حرب الدمار الشامل. (مهنا، ٢٠٠٤)

الأمن القومي العربي في ظل التطورات الدولية المعاصرة  
يقصد بالتطورات الدولية المعاصرة: هي مجمل التغييرات التي طرأت على المشهد الدولي منذ وآخر الثمانينات من القرن الماضي، والتي شهدت تحولات دراماتيكية عميقة تمثلت في سقوط جدار برلين، وانتهاء الحرب الباردة، وزوال الثنائية القطبية، وانفراد الولايات المتحدة الأمريكية على رأس النظام العالمي الجديد، وسيادة مفهوم العولمة وما تضمنته من اهتزاز مفهوم السيادة مما يؤدي إلى تهديد محتمل لمفهوم الأمن القومي العربي، ويتم بذلك تهديد دولة عربية، والاعتداء عليه تحت مسوغ حق التدخل الإنساني أو باسم الشرعية الدولية، دون أن تستطيع البلدان العربية الأخرى فعل أي شيء لنجدها، في إطار تطبيق اتفاقية الدفاع العربي المشترك، التي تتعارض مع نصوص الشرعية الدولية، ومقتضيات الإرادة العالمية التي هي إرادة القوى الدولية الكبرى وعلى رأسها أمريكا.

أبرز مظاهر تهديد الأمن القومي العربي مرتبطا بالتطور العالمي لإستراتيجية الصراع الدولي والمفاهيم والرؤى السياسية السائدة حاليا في العالم:

١. بروز مفهوم صراع الحضارات الذي بلوره اليهودي الأمريكي ( صامويل هنتنغتون)، والذي يعني إن الصراع أصبح واضحا بين الحضارة الغربية والحضارة العربية الإسلامية وذلك بعد زوال العدو السابق للغرب وهو النظام الشيوعي.
٢. حجب التقنية العسكرية عن الدول العربية من أسلحة الفضاء والصواريخ والأقمار الصناعية وأسلحة الدمار الشامل.
٣. استمرار الأهمية الإستراتيجية للنفط العربي ويمكن تفسيره من خلال الاحتلال الأمريكي للعراق، وتكثيف الوجود الغربي وخصوصا الأمريكي في دول الخليج بهدف حرمان القوة الصناعية في آسيا (الصين، والهند، وكوريا الجنوبية) من نفط العرب.(إسماعيل، ٢٠٠٩)
٤. استمرار الصراع العربي - الإسرائيلي وما يمثله من تهديد للأمن القومي العربي، بسبب امتلاك إسرائيل لأسلحة الدمار الشامل والأسلحة النووية، وحرمان العرب من امتلاك مثل هذه الأسلحة للدفاع عن أنفسهم.
٥. قيام تحالفات أمنية وعسكرية بين بعض دول المنطقة برعاية الدول الكبرى تهدد الأمن القومي العربي مثال ذلك ( الاتفاق العسكري بين تركيا وإسرائيل عام ١٩٩٦ تحت الرعاية الأمريكية..
٦. صعود نجم اليمين الأمريكي المتصهين وتنامي نفوذه على كافة الجوانب اليمينية للمجتمع الأمريكي المعاصر، بما في ذلك الإدارة الأمريكية، مما يمثل ذلك من خطر على الأمن القومي العربي من خلال قناعاته المستندة إلى بعض التفسيرات التوراتية المتعسفة التي تستهدف الوجود العربي والإسلامي في بيت المقدس وما حوله.(إسماعيل، ٢٠٠٩)

## المبحث الأول : مصادر التهديد النابعة من البيئة الداخلية

إن الأمة العربية تعيش لحظة تاريخية دقيقة، حيث تتعرض إلى الكثير من المخاطر الداخلية والخارجية التي تهدد أمنها في كافة أشكاله، وهذه المخاطر في تزايد وتصاعد مستمرين وذلك بسبب، الموقع الجغرافي الفريد للوطن العربي الذي يربط القارات الثلاث: آسيا وإفريقيا وأوروبا، وتأثيره الحضاري والسياسي في شعوب هذه القارات. وتعاني الشعوب العربية الآن من حالات انكشاف للأمن القومي تشتمل على الاحتلال المباشر وانتهاكات الحدود والأجواء والمياه الإقليمية، والتوترات الطائفية التي تهدد الوحدة الوطنية والقومية، والتوترات الداخلية الناجمة عن أسباب اجتماعية وأزمات سياسية، وتبعية غالبية الدول العربية سياسياً إلى قوى أجنبية، ووجود قواعد وتسهيلات عسكرية أجنبية على أراضي دول عربية، وإجراء مناورات مشتركة مع قوات أجنبية، وشلل في مؤسسات الأمن القومي، وغياب القيادة السياسية للأمة، وانضمام دول عربية إلى تنظيمات وترتيبات دفاعية أجنبية كل ذلك جعل من العالم العربي كتلة إستراتيجية حيوية ذات ثقل في السياستين العالمية والإقليمية.

تتفاوت التحديات الداخلية في معظم الدول العربية، وذلك لأن معظم النظم السياسية العربية تنسم بعدد من السمات السلبية، التي أصبحت معروفة ومشخصة بدقة لدى أعداء الأمة العربية والتي من أهمها:

أ. التحديات العسكرية  
وتتمثل في:

- ضعف بناء القدرات العسكرية للدول العربية: إن ما تنفقه الدول العربية على الأعباء الدفاعية ما يقدر بحوالي (٥٠-٦٠) مليار دولار سنوياً، ومع ذلك فإن ميزان

التفوق هو في صالح دول الجوار وخاصة إسرائيل حيث تتفوق بإمكاناتها العسكرية على الدول العربية بضمانة الولايات المتحدة الأمريكية لها.

● ضعف التعاون العسكري العربي: وقعت الدول العربية اتفاقية الدفاع العربية في ابريل عام ١٩٥٠ لتصحيح الأوضاع بعد حرب عام ١٩٤٨، لكن لم يسري مفعول هذه الاتفاقية سوى مرة واحدة استعدادا لحرب ١٩٧٣.

● ضعف أو محدودية الصناعات الحربية العربية: تتصف صناعات الدول العربية الحربية بأنها ضعيفة بوجه عام وأنها صناعات تجميعية وليست صناعات وليدة الدولة ذاتها.

● ضبط التسلح وتطبيقه على الدول العربية: اقترحت الولايات المتحدة الأمريكية آلية ضبط التسلح بعد اكتشاف التحالف الغربي امتلاك العراق أسلحة متقدمة، حيث استخدمت أمريكا هذه الآلية لحرمان الدول العربية من امتلاك هذه الأسلحة في الوقت الذي تمنح فيه إسرائيل الأسلحة دون قيد.

● وجود القواعد العسكرية والأجنبية في المنطقة العربية: إن المتغيرات والحروب التي حدثت في المنطقة العربية وبدأت بحرب الخليج الأولى بين العراق وإيران (١٩٨٠-١٩٨٨)، واحتلال العراق للكويت، وحرب الخليج الثانية، وما أعقبها من توقيع أغلبية دول مجلس التعاون الخليجي اتفاقيات أمنية مع الدول الكبرى وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، كل ذلك ساعد في إقامة وانتشار قواعد عسكرية أجنبية في معظم الدول العربية.

● قيام تحالفات عسكرية بين بعض الدول في المنطقة العربية: ومثال ذلك التحالف العسكري الذي تم بين تركيا وإسرائيل عام ١٩٩٦ الذي يهدد بعض دول الجوار الجغرافي العربية.

● التحديات العلمية – التقنية: تتسارع مستجدات العلم والتقنية في جميع دول العالم بشكل انفجاري متصاعد ومتسارع، لكن ما نلاحظه في الدول العربية أن هناك

تباطؤ ملحوظ في النهوض العلمي والتقني، وأيضاً هناك مشكلة خطيرة تتمثل في تصاعد معدلات هجرة العقول العربية إلى الغرب الصناعي وغياب الكفاءات والطاقات العربية المتقدمة بالرغم من حاجة الدول العربية الماسة لها. مما يسبب مظهر من مظاهر الخلل الاجتماعي والثقافي والاقتصادي والسياسي والحضاري بشكل عام. وسبب ذلك عدة عوامل منها عوامل طاردة في الدول العربية وعوامل جاذبة موجودة في البلدان المضيفة. تتمثل العوامل الطاردة في:

- المحيط السياسي الذي تعاني منه بعض الدول العربية.
- محيط العمل والوضع المعيشي للأفراد.
- أنظمة التعليم العالي والبيروقراطية.
- السياسات التقنية المختلفة.

ب. أما العوامل الجاذبة فتتمثل في:

- المحيط العلمي المناسب.
- توافر المناخ الملائم فكرياً واجتماعياً وسياسياً.
- لمستوى المعيشي اللائق لهذه الفئة المتخصصة.
- الشعور بالأمان والرفاه المادي والتسهيلات المختلفة.

ج. التحديات الناشئة من الأزمات الداخلية: وتتمثل في:

- أزمات السودان الداخلية.
- الأزمة اللبنانية.
- أزمة الصحراء المغربية.
- جزر الإمارات الثلاث.
- الأزمة الجزائرية الداخلية

د. التحديات الاقتصادية: وتتمثل في:

- التبعية العربية للاقتصاد العالمي واتخاذ عملية التنمية الاقتصادية طابع القطرية.
- توظيف رؤوس الأموال العربية إلى خارج الوطن العربي وهو ما يؤدي إلى حرمان الاقتصاد العربي من أموال هائلة يمكن الاستفادة منها لتدعيم الأبنية الاقتصادية العسكرية للأمن القومي العربي.

### المطلب الأول: التهديد ذو الطابع الهيكلي

نقصد بالتهديد ذات الطابع الهيكلي هي المخاطر والتهديدات التي تهدد الأمن القومي العربي والموجودة في بنيانه وهيكل الأقطار العربية. حيث تشير كثير من الدلائل إلى إن الوطن العربي سوف يظل إلى فترة طويلة قادمة في مهب الرياح المتغيرة تحيط به الأخطار من كل جانب تتربص به التهديدات الإقليمية ، وترصده التحديات الداخلية ، حيث تتظافر وتتزامن جميعها في موجة واحدة تعرقل التنمية وترسخ التبعية وتدمر الروح القومية وتفتت التضامن العربي. وينسحق الواقع العربي بين الحرب والتمزق من جهة، والضغوط الخارجية والتفجيرات الداخلية من جهة أخرى، فيبدأ تمزق أنسجته وتقطع أوصاله، والسيطرة الإمبريالية والهيمنة الأجنبية، والصراعات الإقليمية والنزاعات العربية، والفتن الأهلية الداخلية، حيث تعبر جميعها عن الخطر النائم والقائم والقادم.

تتجسد الأخطار الداخلية الأمن القومي العربي في عدم الاستقرار وتفاقم الصراعات والاضطرابات السياسية والفتن الطائفية والتمزق الوطني بفعل الفروق الاجتماعية والتناقضات الطبقية والمنطقية التي تصل أحيانا إلى حد الحرب الأهلية.

يمكن أن تتمثل مصادر التهديد ذو الطابع الهيكلية فيما يلي:

### أولاً: اختلال العلاقة بين وحدات النظام العربي

أدت المتغيرات التي شهدتها دول الحراك أو الثورات العربية إلى تغييرات عميقة في السياسة الخارجية لتلك الدول، أو علاقتها بالدول العربية الأخرى، وعلى مستوى العلاقات الثنائية فيما بينها.

فمنذ انطلاق ثورات الربيع العربي، سعت دول مجلس التعاون الخليجي إلى التكيف مع متطلبات التغيير بعد تصاعد المطالب الشعبية وبذلت جهوداً مضنية لوقف أي حراك شعبي يطالب بالتغيير. حيث أكدت الدول الخليجية على مناعتها من تداعيات هذه الثورات، والتي انعكست بدرجات متباينة على تفاعلات دول المجلس وخياراته في علاقاته مع الدول الإقليمية والدولية التي تأثرت مصالحها بفعل هذه الثورات وتدابيرها. وكانت الثورات العربية بمثابة اختبار لدول الخليج للتعاظم مع هذه الثورات، فبعد حدوث الثورات في منطقة شمال أفريقيا قامت دول المجلس بتوظيف كافة وسائل التعاون السياسي والاقتصادي مع النظم الجديدة في تونس ومصر وليبيا، وكانت أهم مخاوف دول الخليج في المنطقة من المتغيرات الجديدة تتمثل في صعود الإخوان في المنطقة، وخاصة الإخوان المسلمين في مصر وكذلك الخوف من تصدير الثورة من هذه الدول إلى منطقة الخليج، وكذلك مخاوف إن يصبح الإخوان مصدر الهام ودافع لتحريك ودعم الجماعات الإسلامية الأخرى في الدول الخليجية، بعد وصول التيار الإخواني إلى الحكم خلال الانتخابات الذي يمتد في شمال أفريقيا وبدأت تظهر في الكويت، وله دعم من قطر بصفة خاصة، وتختلف مواقف الدول الخليجية في التعامل مع هذا التيار من دولة لأخرى.

حيث يمكن القول إن العلاقات المصرية الخليجية ما زالت قيد التشكل، لان تطویر العلاقة مع مصر لا زال يعتمد على ترابط مواقف جميع دول الخليج وعلى كل الأحوال تتبنى الدول الخليجية سياسة تعتمد على الترقب والانتظار والمحافظة على الحد الأدنى من العلاقات كإستراتيجية محورية في إدارة هذه العلاقات لان قطع العلاقة مع فصیل يحكم مصر من شأنه إن يدفع مصر للتوجه نحو إيران.(الزيات، ٢٠١٣)

### ثانيا: غياب الديمقراطية في الوطن العربي

إن عجز الأنظمة العربية و عدم قدرتها على تطبيق الأمن القومي العربي ليس فقط بسبب طبيعة التفاعلات بين الأنظمة العربية وما يحدث خلالها من تفاعلات ونزاعات، ولكن بسبب عدم الوفاء بمتطلبات الديمقراطية وتغيب الشعوب عن المشاركة باتخاذ القرارات وخاصة تلك التي تؤثر على مستقبل الشعوب.

إن التحول الديمقراطي بمعناه الحقيقي يتمثل في تداول سلمي للسلطة، إجراء انتخابات حرة نزيهة وتعددية حزبية، وحرية صحافة وسيادة قانون واحترام حقوق الإنسان، كل ذلك يعد السبيل الأهم للتخلص من حالات الاحتقان وانعدام الاستقرار السياسي، حيث قامت بعض الدول العربية بعمل خطوات نحو الانفتاح والتعددية السياسية لكن سرعان ما انتكس بعضها، مما أدى إلى تهديد الأمن الوطني والقومي، وإيجاد مبررات ومسوغات من قبل الدول الكبرى لاستغلال مفهوم التدخل الدولي الإنساني وحماية حقوق الإنسان كوسيلة وذريعة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية لتحقيق مصالحها.(الزيات، ٢٠١٣)

تعيق الدول الديمقراطية الكبرى المصالح المصالح.ق الأمر بتحقيقها في الوطن العربي لان ذلك يندمج مع مصالحها الاقتصادية والإستراتيجية، فتجد نفسها أكثر قوة

واقدر مناورة على إبرام اتفاقيات لصالحها، لان الدول العربية التي لا تمتلك الديمقراطية الكافية لتقويتها في كافة المجالات تعيش نو عا من الخوف من إمكانية إزاحتها شعبيا أو انقلابيا، فتطلب مساعدة الدول الكبرى حتى تستمر فتدفع ثمنا اقتصاديا باهظا مقابل الحماية السياسية والعسكرية والأمنية التي توفرها لها الدول الديمقراطية الكبرى. وتستغل الديمقراطيات الغربية هذه الثغرة أحسن استغلال لفائدتها، ولان علاقتها التاريخية مع بلدان الوطن العربي هي علاقة صراع ومقاومة فإنها تدرك ان الديمقراطية النزيهة في الوطن العربي ستصعد حكومات مقاومة لاستغلالها ومتصدية لنفوذها.. هنا يكمن خطر الديمقراطية العربية على المصالح.

يمكن القول إن من معيقات الديمقراطية في المجتمعات العربية تكمن في أنها مجتمعات شابة قليلة التجربة بالممارسة السياسية الحديثة، ولا يزال قسم كبير منها يعتمد في إعادة إنتاج لحمتها وتضامنها الداخلية إلى حد كبير على مؤسسات وهياكل وقيم قديمة ترجع إلى قبل السياسة الحديثة، أما الخبرة السياسية الحديثة لا تزال ضعيفة جدا، كما إن الخبرة التي تراكمت خلال الحقبة الأولى من ممارسة الحياة السياسية الحديثة من منتصف القرن العشرين لم ولا تنتقل بسهولة إلى الأجيال الجديدة وتعرضت إلى انقطاع كبيرة فيها.

تتجسد أزمة الانتقال نحو الديمقراطية في البلاد العربية اليوم في هشاشة القوى الديمقراطية للسير بعملية التغير السياسي والتحول الاجتماعي. وتتجلى هذه الهشاشة في غياب التنظيمات الديمقراطية الحقيقية وغياب القواعد والتقاليد والممارسات الواضحة والثابتة التي تميزها، واقتصار الدعوة للديمقراطية على مجموعات صغيرة أكثر مما تنظر إليها كبرنامج سياسي حقيقي للتحول الاجتماعي حيث لا تزال الأجيال الجديدة الشابة التي تتعرض للقمع والاضطهاد والإرهاب غير مؤمنة بالانفتاحات الجديدة ولا حتى بمعنى الديمقراطية فأصبحت فريسة لمشاعر اليأس لأنها تريد تحولات جذرية سريعة.

من الصعب الحديث عن خيار ديمقراطي حقيقي في البلاد العربية مع غياب قوى ديمقراطية قوية ومنظمة؛ لأن السبب الرئيسي لإخفاق عملية التحول الديمقراطي في العديد من الأقطار العربية هو التعبير عن تظافر بنى اجتماعية وسياسية، وثقافية، عملت على غياب القوى الاجتماعية والسياسية المنظمة القادرة على استغلال أزمة النظم التسلطية والشمولية. وما زالت المجتمعات العربية عموماً تعيش مرحلة تفكيك النظم الشمولية والتسلطية والتي لم تدخل بعد بشكل جدي في إشكالية الانتقال الديمقراطي.

ما نستطيع قوله من تجربة العقدين الماضيين، أنه بالرغم من وجود قوى داخل النظام مستعدة للتفكك عنه والوقوف على حركة التحولات الديمقراطية، إلا أنه من الصعب المراهنة على هذه القوى لإطلاق العملية الديمقراطية، مما يعني إن إنجاز مهام تفكيك النظام التسلطي والشمولي العربي سوف ترتبط بمهام الانتقال نحو الديمقراطية، وبالتالي تتوقف على عمل القوى الديمقراطية ذاتها وبناء هذه القوى خارج النظام. إذا كانت المجتمعات العربية لم تدخل بعد مرحلة النظم الديمقراطية الحقيقية، فذلك لأن الديمقراطية لم تطرح بعد في أي قطر عربي كمعركة رئيسية للتحويل الاجتماعي أو لتحويل المجتمعات بالعمق وإنما كمطالب لتوسيع هامش الحرية والمبادرة لفئات محدودة من النخب الاجتماعية وهي لم تطرح بعد بجدية لا من الناحية النظرية ولا من الناحية العملية. (غليون، ٢٠٠٤)

### المطلب الثاني: ازدواجية القطري والقومي

إن الازدواجية بين القطري العربي ما كان يجب إن تحدث ، أي يجب إن تكون الحياة قائمة على مؤسسات وبنى سياسية واجتماعية ثابتة تقضي على الازدواجية وتنفي التناقض فينظر القومي إلى القطرية ودولتها على أنها نتاج استعماري بحدود مصطنعة تفصل بين أبناء الأمة الواحدة. وينظر الديني على إن أي تنظيم عربي هو

تنظيم مرفوض لأنه طارئ على ما يفترض أنه أصالة الأمة وتاريخها. وعند التقليدي رفض القطرية نابع من ضرورات الشرعية من حيث إن ولاء مواطنيه هو جزئياً منصرف إلى حدود أوسع من حدود الدولة القطرية. حيث إن التفاوت في الثروة بين الأقطار العربية، يشكل مصدراً من مصادر عدم الاستقرار والثبات وبالتالي الأزمات في العلاقات العربية- العربية (أبو لبد، ٢٠٠١).

التدقيق في واقع تعددية الانتماءات الداخلة في تشكيل الهوية العربية وتكوين النسيج العربي العام، يوجد لنا ازدواجية ثلاثية تتعدى الثنائية التي أشير إليها وتتمثل: بين انتماء عام للعقيدة والحضارة، وانتماء مجتمعي متجدد القبيلة أو الطائفية، وانتماء بحكم واقع الحال للكيانات السياسية القائمة. وهذا الولاء الثلاثي المزدوج نشأ في واقع التاريخ وما زال قائماً وتزايد أخيراً بروز ولاء التعددية المجتمعية الصغيرة من قبلية وطائفية على حساب البعدين: الحضاري الشامل، والسياسي الوطني القطري. هذه الازدواجية الثلاثية يوازئها ويصاحبها مظهر ثلاثي ناتج منها في الشخصية العربية الإسلامية العامة يتمثل في كون العربي إسلامياً في عقيدته وعبادته وقيمه الروحية..، عربياً في ثقافته وقيمه الأدبية والفنية، قبلية أو طائفية أو محلياً في نزعه وفزعه الاجتماعية وفي عصبية السياسية، وهذه التعددية في الانتماء وفي التعبير عن الشخصية ليست من حيث المبدأ حكراً على العرب فهي ظاهرة إنسانية عامة غير أنها في المجتمع العربي ظلت تعددية منفصلة وغير متسقة ضمن سلم للأولويات يصورها في بوتقة عامة واحدة وقد يتقدم أصغرها على أكبرها في أدق المواقف من دون ضابط أو هرمية تحدد الأولويات، فعلى سبيل المثال: فوحدة اليمن الكبير التي زالت تعتبر من الوحدات القطرية بالمنظور القومي نعتقد إن هذه الوحدة هي خطوة تاريخية مهمة من أجل توحيد البنى المجتمعية اليمنية الأصغر التي بقيت هكذا بفعل عوامل الجغرافيا والتاريخ على الرغم من اعتبار اليمن جزءاً من الدولة الإسلامية الكبرى التي توحدت في الوعي التاريخي السائد لدى العرب، حيث من الغريب إن تمر نكزى وحدة اليمن على الفكر

العربي من دون إن يلتفت إليها كدرس جديد وواقعي يمكن إن يخرج من تهويمه الرومانسي الذي كنا نتمنى لو حقق شيئاً.

عمل البعض على تضخيم حالة التعارض بين المصلحة القطرية ( الوطنية) والمصلحة القومية العربية، وان كان أعداء الوحدة العربية هم أكثر المروجين لوجود هذا التناقض والمساندين له فكراً ومادياً من خلال خلق نخبة رأسمالية محلية مرتبطة مباشرة بالمركز الرأسمالي بدلاً من ارتباطها بسوق عربية ومجالات استثمارية داخل الوطن العربي ومن خلال خلق نخبة فكرية ثقافية تدافع عن ثقافات فرعية ومضادة في مواجهة الثقافة القومية العربية إلا إن أنظمة وحركات كانت ترفع رايات الفكر القومي الوحدوي ساهمت في تعزيز التوجه القطري الانفصالي وبالتالي خلق حالة من التعارض بين التوجه الوحدوي القومي والعمل القطري (الوطني) (أبو لبد، ٢٠٠١).

مع تباعد الوحدة العربية فكراً وممارسة، تتحول القطرية من حالة مؤقتة إلى حالة دائمة تأخذ اسم الوطن والوطنية، وهي حالة وفكرة تجذب إليها بقايا الأنظمة والحركات القومية فتدعمها سرا وتقوم بتكليفها حسب مصالحها وتعلنها علناً، وحتى يحافظ النظام ( القومي) على مصالحها المهددة من جيرانه ومنافسيه ومن معارضييه السياسيين وحيث انه لا يستطيع التراجع عن شعاراته القومية والوحدوية، فإنه يروج بأن شروط الوحدة الحقيقية غير ناضجة أو أن الآخرين لا يريدون الوحدة. وعندما تكشف الجماهير الحقيقية فإن النظام يتجه نحو مزيد من الاستبداد والانفصال ليس فقط عن الجماهير العربية التي وعدّها بالوحدة بل أيضاً عن الجماهير في إطار القطر الذي يحكمه.

حيث إن الأوضاع العربية ازدادت تدهوراً بحيث زادت أكثر سوءاً عما كانت عليه، فلا يوجد قطر عربي يخلو من مشاكل اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية وخطر هذه المشاكل هو تفشي النعرة الطائفية والعرقية التي تهدد وحدة النسيج الاجتماعي والثقافي لكل قطر، وعودة الاستعمار مجدداً للمنطقة سواء كان استعماراً مباشراً أو غير مباشر وهو الأخطر.

راهنت الجماهير العربية مع تراجع الحركة القومية العربية على خيارين، احدهما الخيار الديمقراطي والثاني هو الخيار الإسلامي تحت شعار (الإسلام هو الحل). وبالرغم من إن الديمقراطية يمكنها استيعاب كل التيارات والقوى السياسية من وطنية وقومية وعلمانية وإسلامية إلا إن بعض التيارات والقوى إلا إن بعض تيارات الإسلام السياسي تعاملت بحذر من النهج الديمقراطي وخصوصا بعد إن دخلت الولايات المتحدة الأمريكية إلى حدود الدول العربية .

فلا نعتقد بوجود تناقض حقيقي بين العمل من اجل الوطن (الدولة القطرية) والعمل من اجل القومية والوحدة العربية والعمل من اجل وحدة وترابط الأمة الإسلامية عقائديا.

## المبحث الثاني : مصادر التهديد النابعة من البيئة الخارجية

لقد أدت التحديات والمتغيرات العالمية التي حصلت في البيئة الداخلية للوطن العربي إلى التأثير على النظام العربي، حيث عمدت الدول الكبرى للتغلغل فيه والحيلولة دون بروز نظام عربي قوي من خلال اختلاق محاور للصراع بين عدد من الدول العربية من جهة، وبين الدول العربية ودول الجوار من جهة أخرى، وظهور الولايات المتحدة وحلفائها بصورة الضامن الرئيسي لأمن دول المنطقة، حيث أصبح الأمن القومي العربي محاطا بتهديدات وتحديات دولية على كافة الأصعدة ومن أهمها:

أ- عودة الدول الرأسمالية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية إلى السيطرة على الشؤون العالمية: حيث تهدف إلى إعادة إنتاج الهيمنة الاستعمارية المعروفة الأهداف والغايات ولكن بوسائل وأساليب معاصرة، تتمثل في سباق التسلح، وسياسة تقييد التسلح على دول المنطقة وفقا لمعايير انتقائية تخدم المصالح الاستعمارية، والوجود العسكري الأمريكي والغربي والصهيوني في منطقة الخليج العربي والقرن الأفريقي إضافة إلى التهديدات الاقتصادية والمالية إلى جانب التهديدات والتحديات الاجتماعية.

ب- العولمة: حيث برزت هذه الظاهرة خلال عقد التسعينات وارتبطت بنظريات تنادي بتراجع سيادة الدول المطلقة لصالح قضايا معينة. وظهور صراع بين اتجاهين الاتجاه الأول يؤكد على إن العولمة لا تتقيد بالحدود الوطنية والاجتماعية، في أي مجتمع في العالم. والاتجاه الثاني يتمسك بالمحلية ويدعو إلى انكماش الدولة داخل حدودها في مختلف النواحي الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية، والتكنولوجية.

ت- خطر الاستفراد الأمريكي بقيادة النظام العالمي: أدى انتهاء الحرب الباردة وسقوط الاتحاد السوفييتي إلى ولادة نظام دولي جديد في طور التكوين حيث تشهد مرحلته

الحالية هيمنة القوى الرأسمالية الغربية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية مما أدى إلى تقليص هامش المناورة إمام الدول العربية.

ث- أحداث سبتمبر ٢٠٠١: أصبحت هذه الأحداث مدخلا لظاهرة كبيرة تتمثل في توتر العلاقة بين الدولة والدين من جهة وتدهور العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية والعالم الإسلامي من جهة أخرى بشكل لم يحدث في تاريخ تلك العلاقات، واتساع موجة الكراهية الإسلامية للولايات المتحدة الأمريكية وتعمقها، وظهور ما يسمى بالإرهاب والاختلاف حول الوسيلة المثلى في مواجهته، فالإتجاه الأول يرى إن المواجهة الحقيقية للإرهاب يجب إن تركز على التنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للعالم الإسلامي، والاتجاه الثاني يرى إن مواجهة الإرهاب هي بالأساس مهمة أجهزة المخابرات والدفاع، لتفكيك تلك المنظمات. لكن الوجه الأخطر لعالم ما بعد سبتمبر ظهر في عدد من التطورات شديدة التهديد للمصالح العربية كان من أبرزها:

- اعتبار ما يقوم به أبناء القضية الفلسطينية من حق مشروع في الدفاع عن أرضهم إرهاباً مموجاً يستدعي المواجهة القاسية. كما فعلت أمريكا في إطلاق اليد الإسرائيلية الباطشة عسكرياً وإعلامياً في حصار كل مؤسسات السلطة الفلسطينية والتلاعب بعملية التسوية السياسية.
- وضع الولايات المتحدة الأزيمة بين العراق والأمم المتحدة قسراً في إطار الحرب على الإرهاب الدولي وفقاً للمنظور الأمريكي.
- التشويه الواضح والمنظم للإسلام والمسلمين والمجتمعات العربية وتصويرها على أنها مصدر للتخلف والدكتاتورية والتطرف الديني والإرهاب.

١- ظهور التكتلات السياسية الدولية: فالعصر الذي نعيشه الآن هو عصر التكتلات الدولية، الذي يولد الضغط الكبير على الأمة العربية التي تتوق للاتحاد، حيث

ظهرت أول منظمة إقليمية في العالم في مارس ١٩٤٥ وهي جامعة الدول العربية قبل ظهور الأمم المتحدة.

ب- خطر التسلح النووي: احتكرت الدول الخمس الكبار في مجلس الأمن المقاعد الدائمة بسبب امتلاكهم السلاح النووي حيث مثلت الأسلحة النووية تحديا كبيرا لأمتنا العربية، وخصوصا انه ليس بعيدا عنها لامتلاك إسرائيل مثل هذا السلاح الذي تهدد به كل العواصم العربية، وأيضا هناك المشروع الإيراني الذي يرفع إيران إلى قمة الأمن القومي العربي.

ت- عدم فعالية الأمم المتحدة: ظهر التفاؤل في دور الأمم المتحدة عندما توسطت بين عامي ١٩٨٧-١٩٩١، في إبرام مجموعة من الاتفاقيات ساعدت في إنهاء القتال بين العراق وإيران، وانسحاب القوات السوفيتية من أفغانستان، وقيام حكومة ائتلافية واسعة في كمبوديا. لكن سرعان ما تبدد هذا التفاؤل بفعل عجز الأمم المتحدة عن القيام بدورها في حفظ السلام والأمن في عدد من المناطق الملتهبة في العالم وتحولت هذه المنظمة العالمية إلى أداة في يد الدول الكبرى، وخاصة الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن فأصبح دورها محدودا بالقدر الذي تسمح به تلك القوى، وبما لا يتعارض مع مصالحها، لذلك تدهورت مكانة الأمم المتحدة.

## المطلب الأول: القيود الأمنية التي فرضتها الولايات المتحدة وإسرائيل

ما تقوم به أمريكا في التدخل في الشؤون العربية يدخل في إطار عملية متواصلة لتنفيذ أهداف وإستراتيجيات أمريكية صهيونية مشتركة تم رسمها ووضع خططها منذ أكثر من نصف قرن لتضمن الحماية والأمن لإسرائيل وتحقق لها عناصر القوة والتفوق التي تمكنها من احتلال مركز القيادة في منطقة الشرق الأوسط كله بينما تعمل على منع أي دولة عربية بمفردها و الدول العربية مجتمعة على بناء قوة تمكنها من الوقوف في وجه الغطرسة الإسرائيلي وردع عدوانها وتسقط في نفس الوقت حجج أنظمة عربية تدعى لنفسها حق الريادة من خلال ممارسة ضغوط مكثفة عليها في جميع المجالات تجعلها عاجزة عن الحركة وردة الفعل في الدفاع عن قضايا الأمة. (حوات، ٢٠٠٣)

تشكل القوة العسكرية دعامة أساسية من مقومات قوة الدولة وتعتبر عنصر القوة في إطار الأمن القومي الشامل، حيث إن لها تأثير يحتل في كثير من الأحيان أولويات خاصة في اعتبارات الدولة ذاتها. ومنذ نشوء إسرائيل عام ١٩٤٨ واحتلالها للأرض العربية بالقوة المسلحة، أصبح البعد العسكري للأمن القومي العربي أهمية خاصة وتوضح ذلك من خلال معاهدة الدفاع العربي المشترك عام ١٩٥٠ تعبيراً عن تبلور الإدراك العربي لما يعنيه قيام دولة دخيلة في المنطقة العربية بقوة السلاح فأصبح من الضروري تطوير آليات العمل العسكري العربي لمواجهة ذلك التهديد الذي لا زال يشل فاعلية وقدرة النظام العربي على التكامل والوحدة. (أبو لبة، ٢٠٠١)

قد اتجهت إسرائيل منذ نشوئها إلى بناء قوة عسكرية فعالة بدعم ومساندة الدول والقوى الاستعمارية الغربية وتكمن قدرتها في ردع الأقطار العربية من التسلح العسكري القوي. وقامت في تنمية قدراتها العسكرية وما يتعلق بها من صناعات حربية إلى إن صارت إسرائيل واحدة من أكثر الدول قدرة وكفاءة عسكرية، واهم روافد الدخل القومي الإسرائيلي. وتشكل مسألة التسلح العربي عبئاً ثقيلاً على القدرات العسكرية العربية وفي تحقيق الأمن القومي العربي سواء على الصعيد القطري أم على المستوى

القومي وضعها في مواجهة مختلف مصادر التهديد المحيطة بالوطن العربي. وتعتبر عملية التسليح من اشد القيود المفروضة على الأمن القومي العربي حيث تعتمد الأقطار العربية في تسليح جيوشها على المصادر الخارجية وعدم امتلاكها الأسلحة المتطورة ولا حتى الإمكانيات الكافية لتغطية احتياجاتها من القوة العسكرية وفرض الشروط السياسية عند توريد الأسلحة من الدول المصدرة آلة الأقطار العربية مما يعد قيوداً على مستوى ومضمون الأمن بالمعنى السياسي وتضييق حرية صانع القرار في اتخاذ قرارات سياسية في مجال السياسة الخارجية لتكون أكثر مناسبة لتأمين الأهداف والمصالح القومية العربية. ويعد فرض الشروط من قبل الدول المصدرة للسلاح لاعتباراتها السياسية الخاصة بمصالحها تشكل قيوداً ثقيلة على الدول العربية في كيفية وحرية استخدام السلاح ومن تلك الشروط: اشتراط الدول المصدرة بعدم استخدام هذه الأسلحة على جهات معينة، وحظر نشرها في مناطق معينة، وحصر استخدامها في مجالات معينة كالمدافع فقط، وحظر نقلها إلى دول أخرى. (أبو لبد، ٢٠٠١)

إن قدرة استخدام الدولة المستوردة للسلاح تتوقف على عدة عوامل من أهمها: طبيعة العلاقات والارتباطات بين المصدر والمستورد، إتباع الدول المستوردة للسلاح للدول المصدرة له، يصبح قرار الدول المستوردة للسلاح مرهوناً بدرجة كبيرة لإرادة الدول المصدرة. وبالتالي فإن طبيعة العلاقات الأمريكية مع كل العرب من جهة، وإسرائيل من جهة أخرى تجعل الولايات المتحدة تفرض شروطاً قاسية على الأقطار العربية تمنعها بموجبها من استخدام السلاح ضد إسرائيل.

تبرز عدة مشكلات تعيق بناء أمن قومي عربي بسبب اعتماد الأقطار العربية على المصادر الخارجية في عملية التسليح تتمثل في: التطور والتعقيد الشديد في صناعة السلاح في العالم المعاصر لأن هذه الصناعة أهم المجالات الأساسية لتطبيق أحدث الاكتشافات العلمية والتكنولوجية، تطور وتقدم الترسانة العسكرية لدى الأطراف

الخارجية التي تمثل مصادر التهديد العسكري للأمن القومي العربي، الاعتماد على المصادر الخارجية في قضايا صناعة السلاح الذي يرتبط بمدى توافر الإمكانيات المالية لتمويل صناعة السلاح وعملية البحث والتطوير. (أبو لبدة، ٢٠٠١).

من هنا عملت الإدارة الأمريكية على توقيع سلسلة من صفقات الأسلحة واسعة النطاق مع عدد من الدول العربية، والتي بموجبها تقوم الولايات المتحدة بتزويد مصر والسعودية والأردن والإمارات، وسائل قتالية متطورة كثيرا مثل صواريخ مضادة للأسفن وصواريخ مضادة للدبابات وقنابل ذكية وقنابل خارقة للتحصينات، ورغم القيود التي فرضتها الولايات المتحدة على استخدام هذه الأسلحة إلا أنها أثارت مخاوف المسؤولين الإسرائيليين، وقالت مصادر إسرائيلية إن بيع الولايات المتحدة للدول العربية أسلحة متطورة يثير القلق لدى الأجهزة الأمنية منذ فترة ولاية الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش، حيث إن الهدف من تزويد الولايات المتحدة لمصر والسعودية ودول عربية أخرى بالسلاح هو تعزيز ما يسمى بالمحور المعتدل في الشرق الأوسط ورددع إيران.

**أولا: استمرار القيود التي فرضتها الولايات المتحدة وتصاعدها في صيغة تهديدات:**  
تتضح هذه القيود من خلال التحولات الدولية التي أبرزت دور الولايات المتحدة حيث كان لها وضعها الدولي المتميز، وترافق ذلك استمرار القيود التي فرضتها على الأمن القومي العربي وتصاعدها من خلال سلوكها الدولي وسلوك الوحدات الدولية التي تدور في فلكها، تتمثل القيود فيما يلي:

● تصاعد الاختراق الخارجي للنظام الإقليمي العربي: الذي بدأ في أزمة الخليج الثانية وتداوياتها وما تلاه من احتلال للعراق وتدميره مما أدى إلى استنزاف لمقدرات الأمة وقواها الحيوية، واستمرار الاحتلال لبعض الدول العربية، وتكثيف التواجد العسكري الأجنبي في منطقة الخليج والجزيرة العربية، وسعت الولايات المتحدة

إلى الحفاظ على سياستها في المنطقة العربية التي كان شعارها تحقيق المصالح  
الأمنية والاقتصادية والسياسية وتمثل فيما يلي:

(١) من الناحية الأمنية: وتم من خلال تقديم العون والدعم اللازم للدول الحليفة لها على  
إن يكون مرتبطا بمصالحها، والتواجد والانتشار البحري في مداخل ومخارج  
البحار مثل البحر المتوسط والبحر الأحمر والخليج العربي، لتحقيق أهدافها  
الإستراتيجية والعسكرية.

(٢) من الناحية الاقتصادية: يحظى الوطن العربي والخليج العربي بشكل خاص بأهمية  
اقتصادية وتجارية كبيرة سواء فيما يتعلق بالموارد الأولية وعلى رأسها النفط، أو  
الأسواق العربية وقيمتها الاستهلاكية حيث اعتبرت المنطقة العربية بالنسبة  
لأمريكا من أهم المناطق الاقتصادية والإستراتيجية، وفرض القيود عليه التي تقيد  
الكثير من الفرص للنظام العربي وإمكانية النجاح في استخدام ثرواته وخاصة  
النفط كسلاح لحماية الأمن القومي.

(٣) من الناحية السياسية: حيث سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى الضغط على دول  
الخليج للتخلي عن التزاماتها السياسية والمالية مع الدول العربية لأنها تتعارض مع  
التوجهات الأمريكية في المنطقة العربية مثل سوريا والسودان، وعزل العراق  
إقليميا ودوليا. (السرطان، ٢٠٠١)

● تراجع إمكانات النظام العربي في النسق الدولي لصالح إسرائيل: لقد زادت الضغوط  
التي فرضتها الولايات المتحدة على العرب بسبب موقعها المتميز وخاصة في  
مجال التسليح، وتبين ذلك من خلال اتفاقية التحالف الإستراتيجي بين الولايات  
المتحدة وإسرائيل، والتي تتعلق بضبط التسليح، وتحديد معايير والأطراف المستفيدة  
سواء من الأسلحة التقليدية أو النووية، وكان السبب الرئيسي في فشل المساعي  
العربية التي قادتها مصر لضم إسرائيل لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية هو  
استمرار الدعم والتأييد الأمريكي لإسرائيل وانحيازها لها. وقد كان التهديد المباشر

الذي يصب في مصلحة إسرائيل هو الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة العربية والتمركز المسبق للمعدات والموارد، والمنشآت الخاصة بالاستطلاع والإنذار والقيادة والسيطرة والحرب الالكترونية، والحصار الاقتصادي والجوي، وتشجيع الأقليات العرقية والطائفية كما يحدث لأكراد العراق وجنوب السودان، وتشجيع انقسام الصومال. وبالنظر إلى روسيا الاتحادية فقد كان من ابرز مظاهرها السياسية أنها أصبحت تقوم على أساس المصلحة وليس على الأيديولوجية مما غير أهدافها، ومنطلقاتها، وأولوياتها، وارتباطاتها وأصبح العامل الاقتصادي له الدور المركزي في تفاعلاتها وعلاقاتها الخارجية، لكن الموقف الشعبي والبرلماني في روسيا أكثر تعاطفا مع القضايا العربية.

### ثانيا: التطورات في الصراع العربي الإسرائيلي.

إن ما يهدد الأمن القومي العربي هو الالتزام الصريح والمعلن من الولايات المتحدة في حماية امن إسرائيل، وغياب قوى عظمى تواجه أمريكا يمكن إن تسهم في منح الجانب العربي هامشا للحركة والمناورة. ومما زاد من الأزمة القومية هو نشوب حرب الخليج الثانية بسبب دخول العراق للكويت عام ١٩٩٠ واشتركت فيها دول التحالف ضد العراق وما نجم عنها من تفكك للتضامن العربي واتساع الخلافات العربية – العربية على الصعيدين الإقليمي والدولي، حيث ترتب على ذلك نتائج خطيرة على مستقبل العلاقات العربية، ومع ذلك استمرت الأعمال العسكرية التي تقوم بها كل من الولايات المتحدة وبريطانيا دون اخذ تصريح واضح من مجلس الأمن مما أدى إلى ازدياد الخلل في الميزان العسكري للمنطقة العربية وتحقيق التفوق الإسرائيلي ، وفرض قيود غير متوازنة على القدرات العسكرية العربية، وتهديد الدول العربية الساعية إلى تنمية قوتها كما حصل للعراق.

إن جميع المبادرات التي كانت تتم للحد من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل  
بشتى أنواعه، والتي تخص الشرق الأوسط جاءت خالية من الإشارة إلى إسرائيلي،  
ومثال ذلك مبادرة الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش للحد من التسلح في ٢٩-آذار-  
١٩٩١، والخطة الفرنسية للحد من التسلح ونزع السلاح في ١٣-حزيران ١٩٩١،  
والبيان الذي أعلنته الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن حول نزع السلاح  
وعدم انتشار الأسلحة النووية في ٩-تموز ١٩٩١، كل هذه البيانات طالبت بحظر بيع  
الأسلحة النووية والكيميائية والجرثومية ومنع انتشارها في الشرق الأوسط، حيث  
تركت الفقرة في النص الختامي لأي مبادرة قابل للتغيير، حيث تستطيع الولايات  
المتحدة اتخاذ الإجراءات وممارسة الضغوط حسب تفسيراتها وتصوراتها وكانت  
إسرائيل مستثنية من كل هذه المبادرات.

تبدت الولايات المتحدة مفاهيم الأمن الإقليمي لتخدم مصالحها فأصبحت بيئة  
خصبة للتمركز في أذهان بعض القيادات العربية على أثر تداعيات حرب الخليج الثانية  
حيث بدأت واشنطن الاستعداد لترسيخ مبدأ المشاركة الدفاعية، والتعاون الإقليمي  
والاقتصادي والسياسي، وتغيير العقيدة الإستراتيجية لحلف الناتو فيما يخص الوطن  
العربي عن طريق استحداث مهمة خارج المنطقة بمفهومها الجديد والذي يقوم على  
إمكانية نقل قوات التحالف إلى أي مكان يكون فيه تهديد للأمن والاستقرار الإقليمي،  
مما جعل من إسرائيل أكثر الأطراف استفادة من هذه التحولات في المنطقة.

ظهر مشروع المشاركة الإستراتيجية الأمريكية-الإسرائيلية والذي يعتبر تحالف  
إستراتيجي يرقى إلى مرتبة اتفاقية دفاع مشترك حيث يقوم هذا التحالف على عدة  
مبادئ من أهمها:

١. الحفاظ على المساعدات الأمنية الأمريكية للإبقاء على ثقة إسرائيل بعملية الإسلام  
ومشاركتها في الدفاع عن نفسها.

٢. الحفاظ على تفوق إسرائيل التكنولوجي العسكري المتطور.
  ٣. الاستمرار في التعاون في مجال التخطيط العسكري والأمني، والتمارين والتدريبات المشتركة.
  ٤. الاستخدام الأمثل لقاعدة الصناعات الدفاعية في البلدين تحت قاعدة العمل معا في الأبحاث والتطوير والاستكشاف.
  ٥. الحفاظ على التواجد العسكري في المنطقة العربية.
  ٦. العمل مع إسرائيل على منع انتشار الأسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية.
- نلاحظ من المبادئ السابقة إن أسس المشاركة الإستراتيجية بين أمريكا وإسرائيل كانت تركز على أرضية التحالف الإستراتيجي بينهما وعلى مبادرة الدفاع الإستراتيجي التي تطورت وأصبحت منظمة الدفاع الصاروخي الباليستي، وأيضا نرى إن حرب الخليج الثانية ومتغيرات النظام العالمي أصبحت تصب في مصلحة إسرائيل.
- سعت إسرائيل إلى جعل أمنها هو المرجعية الرئيسة في مختلف المسارات واللجان، وفرض نظريتها الأمنية، حيث جاء إعلان المبدأ الفلسطيني-الإسرائيلي في أيلول ١٩٩٣، ومعاهدة السلام الأردنية-الإسرائيلية في ٢٦-تشرين ثاني ١٩٩٤، وتعثر المسارين اللبناني والسوري نتيجة الخلافات حول طبيعة السلام ومدى الانسحاب.
- واستخدمت إسرائيل في مؤتمر مدريد وما تلاه منهج يلحق الضرر بالأطراف العربية والتقليل من فاعليتها، ولكي يكون هناك نوع من توازن المصالح الحقيقي فإنه كان من الأفضل ربط القضايا المهمة مثل التطبيع وإنهاء المقاطعة، أو عقد المعاهدات الثنائية بالتقدم حول قضايا ذات أهمية إستراتيجية مثل امتلاك السلاح النووي على وجه التحديد. (السرطان، ٢٠٠١)
- أما الولايات المتحدة فقد كان التصور الإستراتيجي الأمريكي لتسوية الصراع العربي الإسرائيلي يتمثل في عدة محاور رئيسية في إدارة عملية المفاوضات: (أبو لبة، ٢٠٠١)

● التأكيد على الدور المحوري القائد للولايات المتحدة لعملية التفاوض بحيث تكون هي المرجعية الأولى والوحيدة عند الاختلاف وعند الاتفاق بين الأطراف المتفاوضة.

● تفتيت قضايا ومسائل الصراع العربي - الإسرائيلي من خلال تقسيم المفاوضات إلى مراحل ومسارات منفصلة عن بعضها لخلق التناقضات وتضارب المصالح بين الأطراف العربية وإضعافها أما إسرائيل.

● اشتراك أطراف دولية وإقليمية ودول عربية أخرى في المفاوضات متعددة الأطراف لتأسيس نظام إقليمي جديد.

لقد كان من المفترض إن يكون هدف المفاوضات التوصل إلى تسوية عربية - إسرائيلية شاملة لكل قضايا الصراع، إلا إن الولايات المتحدة ولكي يتم التوافق مع السياسة الإسرائيلية استبعدت أية رابطة ملزمة بين الجبهات المختلفة عبر تجزئ المفاوضات على مسارات متعددة بما يمكن إسرائيل من خلق واستغلال التناقضات بين مسار وآخر ومن ثم ضرب الأطراف العربية ببعضها البعض.

أما الأهداف النهائية التي تسعى الولايات المتحدة إلى تحقيقها من خلال مفاوضات التسوية تتمثل فيما يلي: (أبو لبدة، ٢٠٠١)

١. تطبيع العلاقات العربية - الإسرائيلية بما يضمن إنهاء الحرب والعداء واحترام السيادة لدول المنطقة، وإنشاء تعاون إقليمي تشارك فيه إسرائيل والمحافظة على تفتيت القوة العربية - العربية عبر ربط الجميع بالمحور الأمريكي.

٢. إقامة حكم ذاتي إداري للفلسطينيين في الأراضي المحتلة دون القدس.

٣. إقامة نظام إقليمي يقوم على احترام أسس النظام الدولي الجديد ويشمل على حفظ مصالح الولايات المتحدة الاقتصادية في المنطقة.

ويمكن القول إن مؤتمر مدريد هو مدخل إلى عملية ترتيب الأوضاع في المنطقة بعد تميز الولايات المتحدة في قيادة النظام الدولي، وحرب الخليج الثانية وما ترتب عليها

من تصدعات عنيفة هزت النظام العربي، الأمر الذي أزال جميع العقبات التي كانت تعترض المخططات الأمريكية لإقامة نظام بديل في المنطقة يكون في خدمة النظام الدولي الأمريكي الجديد، وان إسرائيل نجحت في المزاوجة بين مشروعها للسلام وبين المشروع الأمريكي الشامل الذي يعطي إسرائيل الموقع المركزي ونقطة الجذب الأولى فيه بمباركة أمريكية. (أبو لبة، ٢٠٠١)

### المطلب الثاني: دول الجوار والترتيبات الإقليمية

إن التحولات والتغيرات السياسية والاقتصادية والعسكرية والاجتماعية التي شهدتها العالم وما زال، أحدثت تبدلات جذرية فمجمل السياسات الدولية والإقليمية والمحلية، وهذه التحولات تحمل في طياتها مجموعة كبيرة من التحديات والمخاطر التي يفرضها الواقع الموضوعي لما شهده العالم والتي أصبحت تشكل تهديدا خطيرا ليس على الأمن لقومي للدول فحسب وإنما على الأمن العالمي أيضا. ونظرا لأهمية دول الخليج العربي حيث أنها تحتوي على أكبر خزين نفطي في العالم وان هذه المنطقة أسهمت في صياغة العديد من التحولات والتغيرات التي شهدتها البيئة الدولية والإقليمية المعاصرة، وأيضا موقعها الإستراتيجي الذي يميز أهميتها، وان منطقة الخليج العربي والعراق تحديدا ذات أهمية واحدة ومترابطة وأمنه واحد وان أي توتر أو عدم استقرار امني وسياسي في أي دولة يؤثر بشكل كبير في باقي المنطقة عموما. (دراسات دولية دول الخليج العربي والاستقرار الأمني في العراق، ٢٠٠٦)

قد استطاع الوطن العربي أن يحقق مستويات متباينة من التماسك والترابط والتواصل حتى وآخر السبعينات من خلال التصدي لمحاولات الاختراق من الخارج والتي استهدفت إدخال إسرائيل كدولة ضمن دول المنطقة حيث شهد النظام العربي حدوث مستويات عالية من التضامن الحقيقي في مواجهة أخطار إقليمية أو خارجية، وفي منحى آخر فإن التضامن العربي غالبا ما ظل يتسم بأنه ذو طبيعة مؤقتة ومرتبطة

بتوافر خطر خارجي داهم إضافة إلى إن التحديات البنيوية للنظام العربي كانت تأتي دوماً في درجة أدنى من اهتمامات وأولويات العمل العربي المشترك والعلاقات العربية – العربية الأمر الذي أبقى الأمن القومي العربي دوماً في دائرة المخاطر والتهديدات. (أبو لبد، ٢٠٠١)

إن من أهم المخاطر التي تهدد الأمن القومي العربي ظهور هندسة جديدة للمنطقة العربية وفقاً للترتيبات الإقليمية الشرق أوسطية، عبر عمليات التفكك وإعادة التركيب للدول العربية بما يتوافق مع النظام الشرق أوسطي الجديد وما يترتب عليه من انعكاسات سياسية واقتصادية وإستراتيجية وتتمثل فيما يلي:

١. بناء منظومات ومناطق للتعاون الاقتصادي والأمني.
  ٢. فصل بلدان المشرق عن بلدان المغرب العربي.
  ٣. إعادة تعريف المشرق لكي يشمل مصر ودمج المشرق الجديد مع إسرائيل في منظومة تعاون اقتصادي وأمني.
  ٤. دمج بلدان المغرب العربي في المجال الاقتصادي والأمني لبلدان البحر الأبيض المتوسط الأوروبي.
  ٥. تحويل فلسطين من قاطرة لحركة التحرر العربي إلى معبر وجسر لإسرائيل نحو الوطن العربي.
  ٦. عزل وتهميش السودان والصومال واليمن (بلدان الأطراف) وضمها لنظم أمنية ومناطق اقتصادية خاصة بأفريقيا والقرن الإفريقي.
- من خلال التصورات السابقة التي تسعى الولايات المتحدة وإسرائيل لترسيخها لإعادة رسم الخرائط الاقتصادية والسياسية والأحزمة الأمنية الجديدة في المنطقة بما يسهل لإسرائيل فرض نفسها باعتبارها جزءاً عضوياً في المنطقة لتحقيق أهداف استعمارية محددة، واستبدال علاقات الصراع بعلاقات الهيمنة الاقتصادية والسياسية المرتبط بالذراع العسكرية وممارسة دورها القهري عند اللزوم، وإعادة هيكلة العلاقات

العربية – العربية بما يخدم المصالح الإستراتيجية الأمريكية والإسرائيلية، وتغيير النظام الأمني العربي بنظام إقليمي أساسه الدور الإسرائيلي وهدفه ضمان وجودها وتحقيق مصالحها الإستراتيجية وفق النظام الدولي الجديد بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية.

أما علاقات التعاون بين الدول العربية وأوروبا فقد شهدت حالات من الصعود والجمود نتيجة للمتغيرات الدولية والإقليمية واتسمت بما يسمى بدبلوماسية المقايضة بين السياسة والاقتصاد، فالعرب يبحثون عن دور وموقف أوروبي متقدم فيما يتعلق بالصراع العربي الإسرائيلي أما الأوروبيون فيبحثون عن أسواق وعقود تجارية. ومن التدايعات التي أفرزتها التغيرات في النظام الدولي على النظام الإقليمي العربي وأمنه القومي بروز ظاهرة الترتيبات الإقليمية في المنطقة بقيادة الدول الكبرى المهيمنة في النظام الدولي. (أبو لبد، ٢٠٠١)

**أولاً: تصاعد دور دول الجوار الجغرافي في مواجهة الأمن القومي العربي:**  
يعتبر تصاعد دور دول الجوار الجغرافي من أهم المتغيرات الدولية على الوطن العربي ليكون هذا الاختلال على حسابه ليزيد من أطماع القوى الإقليمية، ويحفزها على طموحاتها ومصالحها على حساب الأطراف العربية، من خلال العدوان عليها واستباحة أمنها، كالتعدي على الموارد المائية أو التدخل في شؤونها الداخلية، وزعزعة استقرارها وإثارة الفتن والنصرة والانقسامات القومية والمذهبية والطائفية، ومحاولة امتلاك القدرة على تحديد نمط التفاعلات السياسية والاقتصادية والأمنية بين الأقطار العربية، مما يعني إن مضمون علاقات دول الجوار مع الوطن العربي يؤطرها الخلافات والتوترات عبر محاولة فرض رؤاها ومنظورها.

إن من أهم النتائج السلبية التي أفرزتها المتغيرات الدولية على الوطن العربي اختلال توازن القوى بين العرب ودول الجوار في المنطقة وقد أدى هذا الاختلال إلى زيادة أطماع القوى الإقليمية المجاورة وتحفيزها على التوسع وتحقيق أطماعها

ومصالحها على حساب الأطراف العربية فضعفها يؤدي إلى العدوان عليها واستباحة أمنها. وان تزايد الضغوط من دول الجوار باتجاه الأقطار العربية حول العديد من المسائل يعد تهديدا للأمن القومي العربي مثل: الموارد المائية، والتدخل في الشؤون الداخلية زعزعة الأمن والاستقرار وإثارة الفتن والنصرة والانقسامات القومية والمذهبية والطائفية فيها، سعي دول الجوار إلى امتلاك القدرة على تحديد نمط التفاعلات السياسية والاقتصادية والأمنية بين أقطار الوطن العربي وتصبح هي القوى المحددة للعلاقات الإقليمية والعلاقات العربية العربية، وان جوهر علاقات دول الجوار مع الوطن العربي هو الصراع لأنها لا تكتفي بعلاقات عادية مع الدول العربية بل تسعى إلى فرض رؤاها وتصوراتها على الأقطار العربية. (أبو لبد، ٢٠٠١)

يمكن اعتبار إيران كقوة إقليمية في منطقة الشرق الأوسط قد استغلت انهيار العراق وغزو أفغانستان ٢٠٠٣، وحالة الانقسام التي أصابت تحالفات الدول العربية الرئيسية لتتضح تهديداتها للأمن القومي العربي من خلال نهج لسياستها التوسعية في المنطقة عبر مجموعة من القنوات كإثارة المسألة الشيعية والتدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية، والتوظيف الإستراتيجي للقدرة النووية فكل هذا قد يدفع الدول العربية إلى إمكانية وضع آليات للمواجهة من خلال فرز إستراتيجيات للتعامل مع الأزمة. (التهامي، ٢٠١٣)

يعتبر سقوط بغداد بتاريخ ٩ نيسان ٢٠٠٣ تاريخ البدء الفعلي للاحتلال الأمريكي للعراق ومنذ هذه اللحظة سقطت الأمة العربية في آخر مراحل الانحطاط أو الانكسار في تاريخها الحديث، فقد وجدت معظم الدول العربية نفسها مرتعا للقواعد الأمريكية ومحاطة من عدوين قاسيين أمريكا وإسرائيل. وبعد إن بدأت الحرب فعليا كان موقف الدول العربية بدلا من تهيئة الوسائل الدفاعية عن العراق نجدها تهيئ الوسائل الهجومية فتسمح للسفن المعادية بالمرور بأراضيها، وتجزئ للطائرات المغيرة إن تنطلق وتعتبر

من إقليمها وتتغاضى عن الصواريخ الموجهة إلى العراق من خرق مجالاتها وتزود الآلات المعادية بالوقود وتقدم لها المأوى ونقاط الانطلاق وتدريب هذه القوات على الحرب في الصحراء عبر المناورات العسكرية التي أجرتها الجيوش العربية مع القوات المعادية في أكثر من قطر عربي، وتطرد الدبلوماسيين العراقيين بدلا من طرد الدبلوماسيين الأمريكيين، وتدعو العراق إلى الاستسلام وتطلب من رئيسه التنحي عن الحكم .

بعد إن نجحت الولايات الأمريكية في تنفيذ إستراتيجيتها الجديدة في العراق، بدأت بتوجيه الاتهامات والتهديدات إلى دولة عربية ثانية هي سوريا، فما إن انتهت الحرب على العراق حتى انطلقت التهديدات وتبارى المسؤولون الأمريكيون في بث رسائل التهديد الواضحة لدمشق من مساعد وزير الدفاع بول وولفويتز إلى الوزير نفسه دونالد رامسفيلد إلى الرئيس جورج بوش والناطق باسم البيت الأبيض آري فليشر صاحب التصعيد الأوضح بوصفه سوريا بأنها دولة إرهابية وصولا إلى وزير الخارجية كولن باول. وعملت إسرائيل بعد الاحتلال الأمريكي للعراق على استغلال هذا التطور الكبير في الخارطة الإستراتيجية للشرق الأوسط لتوجيه دفة السياسة الأمريكية باتجاهات أخرى بعيدا عن قضية الصراع العربي-الإسرائيلي وتحاول التأثير في هذه المرحلة على السياسة الأمريكية من أجل استكمال ما بدأتها أمريكا في العراق ليشمل سورية وإيران ومصر وليبيا ، ومن الواضح إن التركيز الآن هو على سوريا، فبعد احتلال العراق بات المشرق العربي مكشوبا لإسرائيل وسوريا هي التي تشكل فيه تحديا لإسرائيل وهي التي تبدي ممانعة للسياسات الأمريكية.(مركز بيروت للأبحاث والمعلومات، ٢٠٠٤)

## ثانياً: الترتيبات الأمنية والمشروعات الإقليمية

إن من أهم مصادر التهديد النابعة من تغيرات النظام العالمي هو فرض آليات جديدة للسيطرة على النظام الإقليمي العربي، وإعادة هيكلته ورسم خارطته الإستراتيجية من جديد، مما يؤدي إلى تقسيمه إلى أقاليم جغرافية ذات انتماءات خارجية وعزل وتهميش بعض الأقطار العربية، وهو ما نراه الآن من أنظمة إقليمية بديلة تعني تحييد النظام الإقليمي العربي وتهميشه ونفيه تماماً في حالة ازدهاره وتصعيده.

جاءت هناك عدة مشروعات في إطار مفاوضات متعددة الأطراف تنادي في مضمونها إلى دخول إسرائيل في أية ترتيبات أمنية أو تعاونية اقتصادية، ومن أجل التمهيد لإزالة الحواجز التقليدية التي ميزت علاقة إسرائيل بالعرب واستكمالاً لاستحقاقات مؤتمر دريد للسلام تم عقد مؤتمر الدار البيضاء في ٣٠ تشرين أول عام ١٩٩٤، وبعدها جاءت قمة عمان للتعاون الاقتصادي التي عقدت في ٢٩ تشرين الأول عام ١٩٩٥، والتي استندت إلى عدة محاور تمثلت في تسخير مقدرات الاقتصاد والاستثمار والتمويل في خدمة دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأيضاً إشراك إسرائيل لكن تنفيذ هذا المؤتمر لم ينجح وواجهته الكثير من العقبات ولم يتم إنشاء بنك للتنمية في الشرق الأوسط. كما إن مجلس السياحة والأعمال الإقليمي لم يتبلور نشاطه، ولم يتم التغلب على العقبات في مؤتمر الدوحة عام ١٩٩٧ نتيجة للتحفظات العربية ولم تشترك سوريا ولبنان في أعماله وأيضاً التحفظ والحذر المصري من تنامي الدور الإسرائيلي في المنطقة. (السرحان، ٢٠٠٠).

لقد جاءت فكرة إقامة مشروع الشرق أوسطية الذي طرحت أمريكا وإسرائيل مذسجمة مع التصورات الأمريكية لتحقيق السلام في المنطقة بما يحقق مصالحها وبما يتوافق مع الرؤيا الإسرائيلية بما يفيد بتعزيز أمنها وتدعيم اقتصادها، وكانت الفكرة مختصرة في أذهان صناع القرار في واشنطن وقادة إسرائيل منذ فترة الحرب الباردة ومع التحولات الجديدة في النظام الدولي وبعد حرب الخليج أصبحت الحاجة ضرورية

لبلورة هذه الإستراتيجية، ومحاولة وضعها في حيز التطبيق الفعلي وذلك لأنها تتيح لواشنطن إعادة ترتيب الأوضاع في المنطقة واستخدام منهج وظيفي يعمل على تنشيط التبادلات التجارية والسلعية وفتح الأسواق الإقليمية بما يضمن الأهداف الأمريكية والتي تتمثل في منع أي قوة إقليمية من السيطرة على المنطقة وتحجيم دور الدول العربية التي لا تتوافق مع سياستها مع توجهات الإدارة الأمريكية وضمان السيطرة على الموارد الحيوية وعلى رأسها النفط. وينطبق ذلك مع الرؤيا الإسرائيلية بحيث يكون مدخلا لإحلال الأمن والاستقرار في المنطقة وبالتالي حل القضية الفلسطينية وإنهاء الصراع العربي الإسرائيلي. (السرطان، ٢٠٠٠)

١. ثمة عدة ركائز مزجت الولايات المتحدة بينها وجعلتها بمنزلة أسس وركائز للنظام الأمني الأمريكي في الخليج والشرق الأوسط وتتمثل في: (المنصور، ٢٠٠٩)
١. إعطاء أولوية لاستخدام القوة العسكرية والتدخل المباشر لمواجهة أي تهديد للنفوذ والمصالح الأمريكية في الخليج.
٢. الاحتواء المزدوج للعراق وإيران والهدف المباشر لهذه السياسة هو إن للولايات المتحدة مصلحة كبرى في منع ظهور قوة تحمل نزعة سيطرة إقليمية في أي بقعة من العالم لا سيما إذا كانت قوة قادرة على تهديد الأمن والاستقرار العالمي عبر استخدام القوة.
٣. سياسة الاعتماد المتبادل بين الشقين الغربي والشرقي من إقليم الشرق الأوسط أي بين الخليج والشرق العربي كمركز لنظام الصراع العربي- الإسرائيلي ، من خلال الربط بين نظام الأمن الإقليمي الجديد في الخليج ومساعي إنجاز عملية التسوية السلمية للصراع العربي الإسرائيلي.
٤. القيام بجهود نشطة لكبح انتشار أسلحة الدمار الشامل وتعزيز تصور منطقة أكثر ازدهارا وديمقراطية.

## النتائج

عنيت هذه الدراسة بالتعرف على المتغيرات الداخلية والخارجية التي تحدث بالوطن العربي وما ينتج عنها من تأثيرات على أمنه الداخلي والخارجي، حيث إن هذه المتغيرات تؤثر تأثيرا كبيرا سلبيا على مصادر تهديد الأمن القومي العربي، فقد تم التوصل إلى النتائج التالية:

- (١) إن الوطن العربي شهد تحولات إستراتيجية كبيرة أدت إلى إيجاد مبادئ سياسية جديدة أدت إلى صياغة مصادر تهديد الأمن القومي العربي من جديد.
- (٢) إن سبب التهديد الخطير الذي تعرض له الأمن القومي العربي، هو ظهور حالة من تمزق خطيرة، طالت حتى القناعات الأساسية ومزقت الإجماع العربي وضربت النظام العربي، ومنعته من بحث قضايا مصيرية تتعلق بمستقبل الأمة العربية.
- (٣) إن جميع المتغيرات والأوضاع التي يعاني منها الوطن العربي أفقدته أمنه الداخلي والخارجي، وجعلت همه الوحيد هو التخلص من حالة عدم الاستقرار الربيعي الذي قد يستمر أعوام.
- (٤) إن ما تقوم به أمريكا من التدخل في الشؤون العربية ما هو إلا عملية متواصلة لتنفيذ أهداف وإستراتيجيات أمريكية صهيونية مشتركة تم رسمها ووضع الخطط لها منذ أكثر من نصف قرن لتضمن الحماية والأمن لإسرائيل وتحقيق لها عناصر القوة والتفوق.

## الخاتمة

إن دراسة مصادر تهديد الأمن القومي العربي بشكل منعزل عن التأثيرات والانعكاسات الدولية ، فقد شهد النظام العالمي تحولات اتضحت معالمها بعد اختفاء الاتحاد السوفيتي وانهيار المعسكر الشرقي وهيمنة المعسكر الرأسمالي على راسه الولايات المتحدة الأمريكية حيث كانت الشرارة الأولى لهذا التغير أحداث ١١ / ايلول / ٢٠٠١ التي اعطت مبادئ جديدة ادت الولايات المتحدة الأمريكية الى تصديرها الى انحاء العالم كافة حيث كان الحرب ضد الارهاب هو المحور الاساسي للقيادة الأمريكية ونشر ثقافة الديمقراطية وحقوق الانسان وقد جاءت حرب الخليج الثالثة لتعزيز دور الهيمنة والانفراد الأمريكي في القيادة العالمية.

يعد تأسيس مفهوم السلام الأمريكي في الشرق الأوسط والمنطقة العربية امتدادا منطقيا لتوجهات وملامح النظام العالمي الراهن على صعيد العلاقات الدولية حيث انعكس ذلك على الأزمات والمشاكل التي يعاني منها النظام الإقليمي العربي. حيث كانت المتغيرات السياسية والمتغيرات الاجتماعية والثقافية والاجتماعية وما تعاني منه الدول العربية من ابرز ما يهدد الامن القومي العربي ويؤدي الى عدم استقراره لا سيما وان هناك غياب في التنسيق ما بين الدول العربية من اجل الوصول الى الامن القومي العربي .

لعل من أهم الدول من دول الجوار التي تولي المنطقة العربية اهتماما بالغاً، وتسعى للقيام بدور فاعل في الشرق الأوسط ، هي تركيا وإيران وإسرائيل حيث ان إيران تمتلك اسلحة نووية ويمتد نفوذها السياسي الى سوريا وحزب الله في لبنان جميع هذه التدخلات تؤثر على الامن القومي العربي وان تركيا ايضا ساهمت في العديد من المتغيرات التي اثرت على الامن القومي العربي .

شهدت الدول العربية منذ عام ٢٠٠١ الى عام ٢٠١٣ العديد من المتغيرات التي تآثرت بها الدول العربية حيث عام ٢٠٠٣ تم احتلال العراق وعام ٢٠٠٦ تم الحرب على لبنان وعام ٢٠٠٩ تم حرب على العزة وما توالى على الامة العربية من من ثورات الربيع العربي التي بدأت عام ٢٠١١ من تونس وامتدت لتشمل ليبيا وسوريا واليمن ومصر جميع هذه المتغيرات ادت الى تهديد وزعزعة الامن القومي العربي حيث ادت هذه المتغيرات الى انتشار الفوضى وعدم الشعور بالامن والاستقرار وبالتالي غياب الامن القومي العربي .

اهم مصدر من مصادر تهديد الامن القومي هو غياب التنسيق والتعاون بين الدول العربية حيث هذه المتغيرات لم تكن للاسف المحفز لايجاد صيغة مشتركة وتعاون على الالصعدة الثقافية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي لا بد من ايجاد سبيل من اجل تحقيق نوع من التعاون والامن فيها من اجل الوصول الى الامن القومي العربي .

بيد ان عجز الانظمة العربية وعدم قدرتها على تطبيق الامن القومي العربي يمكن ان يعود السبب الى عدم الوفاء بمتطلبات الديمقراطية وتغييب الشعوب عن المشاركة في اتخاذ القرارات وخاصة تلك التي تؤثر على مستقبل الشعوب بالرغم من ان ارادة الشعوب العربية ترغب بالتعاون العربي وتسمو الى ايجاد كيان عربي موحد على جميع الالصعدة وذلك لاعتبارات عديدة وقواسم مشتركة تجتمع عليها الشعوب العربية .

## قائمة المصادر والمراجع

### الكتب:

١. أبو لبدة، نظمي. (٢٠٠١). التغيرات في النظام الدولي وأثرها على الأمن القومي العربي، دار الكندي للنشر والتوزيع، الأردن.
٢. إسماعيل، مصطفى عثمان. (٢٠٠٩). الأمن القومي العربي، مكتبة مدبولي، القاهرة.
٣. الاقداحي، هشام محمود. (٢٠٠٩). "في تحديات الأمن القومي تاريخي-سياسي"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية.
٤. أيوب، مدحت. (٢٠٠٣). الأمن القومي العربي في عالم متغير، مكتبة مدبولي، القاهرة.
٥. توصيات مؤتمر قضايا الإصلاح العربي "الرؤية والتنفيذ". (٢٠١٤). مكتبة الإسكندرية، جمهورية مصر العربية.
٦. الجودر، صلاح. (٢٠١٤). التدخلات الإيرانية بالشؤون البحرينية.
٧. حسين، خليل. (٢٠٠٩). النظام العالمي الجديد والمتغيرات الدولية، دار المنهل اللبناني، بيروت.
٨. حوات، مدحت. (٢٠٠٢). مفهوم الشرق أوسطية وتأثيرها على الأمن القومي العربي، مكتبة مدبولي، القاهرة.
٩. حيسو، معتز. (٢٠٠٧). أثر المتغيرات السياسية على البنى الاجتماعية، الحوار المتمدن.
١٠. سالم، محمد صلاح. (٢٠٠٣). العراق ماذا جرى؟..... واحتمالات المستقبل، ط١، دار عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة.

١١. السويح، الهادي مبروك. (٢٠٠١). المتغيرات الاقتصادية الدولية والإقليمية وانعكاساتها عربياً، المؤتمر العلمي الدولي التاسع حول "الوضع الاقتصادي العربي وخيارات المستقبل"، جامعة الزيتونة، ليبيا.
١٢. الشلهوب، صلاح بن فهد. (٢٠١١). الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨ هل تتحول إلى أزمات سياسية، اقتصادية؟
١٣. طه، محمد نبيل. (٢٠٠١). الأسلحة النووية وألويات الأمن القومي العربي في ضوء إمكانات بناء قوة عربية نووية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
١٤. غليون، برهان. (٢٠٠٥). المتغيرات الدولية والأدوار الإقليمية الجديدة، ط١، دار الفارس للنشر والتوزيع، الأردن.
١٥. مسعد، نيفين. (٢٠١١). مستقبل العلاقات العربية الإيرانية في ظل المتغيرات الإقليمية، السياسة الدولية.
١٦. المشاط، عبد المنعم، مقالات سياقات مغايرة. (٢٠١٢). تعريف الأمن القومي في ظل الدولة العربية الجديدة.
١٧. المنصور، عبد العزيز شحادة. (٢٠٠٨). أمن الخليج العربي بعد الاحتلال الأمريكي للعراق "دراسة في صراع الرؤى والمشروعات"، كلية العلوم السياسية، جامعة دمشق.
١٨. مهنا، محمد نصر. (٢٠٠٤). مصادر التهديد الداخلية والخارجية للأمن القومي العربي، المكتب الجامعي الحديث.

## الدوريات:

١. الأزعر، محمد. (١٩٩٣). العرب ودوائر التحرك الإقليمي للسياسة التركية، شؤون عربية، العدد ٧٤.
٢. الجميلي، حميد. (١٩٩٥). الاقتصاد العربي في مواجهة تحديات النصف الثاني من عقد التسع مقالمة دول الربيع العربي تستقبل ٢٠١٣ بآرث من الأزمات الاقتصادية، القدس العربي، ١-١-٢٠١٤.
٣. الجميلي، حميد. (١٩٩٥). الاقتصاد العربي في مواجهة تحديات النصف الثاني من عقد التسعينات، مجلة آفاق العربية.
٤. خربوش، محمد صفي الدين. (٢٠٠٠). مفهوم الشرق الأوسط والأمن القومي العربي، دراسات شرق أوسطية، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، العدد ١٣.
٥. الرشدان، عبد الفتاح. (١٩٩٨). العلاقات العربية- التركية في عالم متغير، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد ٢٦، العدد ٣.
٦. السرحان، صايل فلاح. (٢٠٠١). أثر توسيع حلف الأطلنطي على الأمن القومي العربي (١٩٩٠-٢٠٠٠)، رسالة ماجستير، معهد بيت الحكمة، جامعة آل البيت.
٧. الشرعة، علي. (٢٠٠٧). دراسة في أثر الأبعاد السياسية والثقافية للعولمة، مجلة المنارة، المجلد ١٣، العدد ٧.
٨. غنام، احمد رياض. (٢٠١٣). المتغيرات الإقليمية والدولية بعد النووي الإيراني، العدد ٦.
٩. قاسم، قيس. (٢٠١٤). الربيع العربي على دروب الإرهاب، جريدة الحياة.
١٠. مركز الأبحاث العالمي، ٢٩-٦-٢٠١٢، تاريخ آخر زيارة ٢٨-٢-٢٠١٤.
١١. المهداوي، مثنى علي. (٢٠٠١). واقع تدريس السياسة الخارجية في كلية العلوم السياسية، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد ٣٨-٣٩.

١٢ . موسى، ريم محمد.(٢٠١٢). الثورات العربية ومستقبل التغيير السياسي، ورقة بحث في مؤتمر فيلادلفيا السابع عشر، جامعة بحري، الخرطوم.

#### مواقع الإنترنت:

- ١ . خطاب، فارس. الأمن القومي بعد الربيع العربي، مقالات رأي ( وجهة نظر)، الجزيرة. نت. [www.aljazeera.net](http://www.aljazeera.net)
- ٢ . عبد السلام، رفيق.(٢٠١٤). تأملات في ثورات الربيع العربي، الجزيرة. نت. [www.aljazeera.net](http://www.aljazeera.net)
- ٣ . غليون، برهان الدين.(٢٠٠٤). معوقات الديمقراطية في الوطن العربي، الجزيرة. نت. [www.aljazeera.net](http://www.aljazeera.net)
- ٤ . مقالة دول الربيع العربي تستقبل ٢٠١٣ بإرث من الأزمات الاقتصادية، القدس العربي، ١-١-٢٠١٤. [www.ALqodsarabic.net](http://www.ALqodsarabic.net)

**Effect of the Internal and External Variables on the Threatening Sources of the Arab National Security (2001-2013)**

**Prepared by:**

**Ahmad Mohammad Naser Al-Doghmy**

**Supervised by:**

*Dr. Ali Awwad Al-Shara'ah*

**Abstract.**

This study aims to identify the effect of the internal and external variables on the threatening sources of the Arab National Security (2001-2013). It outlined the internal and external variables related to the Arab national security issues. Most importantly, the political, security, economical and social variables pertinent to the Arab national security; explaining them and their impacts in threatening the Arab national security.

Nonetheless, the Arab national security had been and is still subjected to sources threatening its stability and security. There are threatening sources arising from its internal environment. In this concern, the Arab national security is suffering from imbalances between the system's units, and absence of actual democracy of the system, particularly there is duality between the country and the national security.

Sources threatening the Arab national security are not limited to the internal sources. Rather, there is the world order which controls, dominates and threatens the Arab national security, such as the security and economical constraints imposed by the United States of America and Israel upon certain Arab countries. This is quite vivid in the continuity and expansion of the Arab-Israeli struggle, which was explored in this study.

The study further tackled the increasing roles of the neighboring countries that threaten the Arab national security according to the regional arrangements, through dissociation and recombination of the Arab countries, in a manner that complies with the new Mediterranean order, new security arrangements, and regional enterprises that contributed to the threats of the Arab national security.